

تأليف

إمام المتكلمين وقدوة العارفين عالم عصره ومفخرة دهره

القاضي العلامة إسحاق بن محمد بن قاسم العبدي

(١٠٥٠ هـ - ١١١٥هـ)

تحقيق

حسين مقبل قيلي

منشورات

مكتبة التراث الإسلامي







تأليف

إمام المتكلمين وقدوة العارفين عالم عصره ومفخرة دهره

القاضي العلامة إسحاق بن محمد بن قاسم العبدي

(١٠٥٠ هـ - ١١١٥هـ)

تحقيق

حسين مقبل قيلي

منشورات

مكتبة التراث الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

مكتبة التراث الإسلامي
الجمهورية اليمنية ـ صعدة ـ مفرق الطلح
تلفون: ٥١٣١٥٠ - ٥١٢٩٠٧

مكتبة الهدى
الجمهورية اليمنية ـ صنعاء
شارع ٢٦ سبتمبر تلفون: ٢٧٢٠٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة التحقيق]

الحمد لله الذي وهب لنا العقول، وهدانا إلى صراط مستقيم،ومكننا بالقدرة والإختيار، لإتباع الحق وتجنب الهلكة، يوم يحاسب الخلق العدل الحكيم الرؤوف الرحيم.

والصلاة والسلام، على سيدنا محمد الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الهداة الأكرمين. **وبعد** ..

فإن تراثنا الإسلامي عامة، يشتمل على كثير من المفاهيم الإسلامية، التي من شأنها تصحيح مسار الأمة الإسلامية والدفع بها نحو التكامل الإنساني، بيد أن التراث الزيدي يتميز بالنظرة الثاقبة والتوسط في الأمور، وخلع ربقة التقليد لاسيما في القضايا العقائدية. وقد يكون الوحيد الذي حث على النظر، وتحرير العقل، وتصويب المجتهد في القضايا الإجتهادية.

ونشر هذا التراث خدمة لأبناء هذه الأمة، وعطاءٌ في موضع الحاجة، لأن أبناء الإسلام في أمس الحاجة إلى التوجه نحو ثقافة إسلامية صافية.

فنحن أمة مستهدفة، تواجه العديد من التحديات التي يفرضها عليها الإستكبار العالمي بطريقة مباشرة وغير مباشرة. وتواجه تحديات موروثة وذاتية، أعدت لتلعب دورها المفرق، والمدمر على أرضنا.

وإذا كان الإسلام هو الأيديولوجية الطبيعية لأمتنا الإسلامية، والحصن الذي تحصنت به وهي تواجه التحديات التي فرضها عليها الأعداء منذ عصر الفتوحات الإسلامية إلى عصرنا هذا فلابد لنا من الوعي بعوامل التقدم الذي يصنع الأزدهار والحضارة لأمتنا الإسلامية، فأعداء الإسلام لايهدأ لهم بال، ولا يقر لهم قرار ما دام المسلمون معتزين بتراثهم وبعقيدتهم السمحة.

وللمساهمة في نشر المعارف، وتوسيع دائرة المعلومات، وإخراج التراث الإسلامي إلى ساحة التثقيف، ومتلقى الأفكار، قمت بتحقيق هذا الكتاب ونشره، سائلاً من المولى العلي القدير أن يأخذ بأيدينا إلى الخير وإلى ما فيه مصلحة الأمة الإسلامية، إنه على ما يشاء قدير.

[ترجمة المؤلف]

هو القاضي العلامة، المنشيء الفصيح، المحقق المتكلم، الرحالة المظلوم، إسحاق بن محمد بن قاسم العبدي الصعدي أحد علماء الزيدية الأفاضل.

مولده ونشأته :

ولد بصعدة سنة ١٠٥٠هـ، ونشأ في طلب العلم والمعرفة، وأخذ عن كثير من العلماء في شتى الفنون، حتى فاق أقرانه، وبرع في جميع العلوم، وأخذ عن المقبلي، وقد وجد بخطه ما لفظه: بلغت قرآءتنا في الفصول بحمد الله باب المطلق والمقيد إلى ليلة الأربعاء خامس عشر، شهر جمادي الأخرى عام مائة وألف، وهي على شيخنا العلامة ضياء الدين صالح مهدي المقبلي بمحروس، مكة المشرفة والله يمن بالتمام.

كان من العلماء الأدباء، الأخيار اشتهر بالعلم والمعرفة في بلده، وسافر إلى مكة ثم انتقل منها إلى اللُّحَيَّة أيام حسن المتوكل ولازمه بها، ثم عاد إلىمكة سنة خمس ومائة وألف، ثم عاد إلى بلده، واتصل بالإمام المهدي أحمد بن الحسين بن القاسم فعظمه، وصار من جملة وزرائه، وولي على المخاء، ثم جرى بينهما شيء، فنفاه إلى الهند، فأكرمه سلطانها إكراماً عظيماً، وطاف تلك البلاد، وأقام بها فترة ألف خلالها الإحتراس، وذلك ببندر زافوره من أرض الهند ثم عاد إلىاليمن وكانت وفاته بأبي عريش من أعمال تهامة سنة ١١١٥هـ، واتصف

بالإنصاف وشدة تمسكه بمذهب أهل البيت (ع) كما نجد ذلك جلياً في كتبه، وقد اشتهر بمؤلفاته الرائعة في علم الكلام والتي منها:

١) ***إبطال العناد في أفعال العباد***، وهو هذا الذي بين يديك، جمعه لبعض طلبة العلم الشريف بمكة المكرمة.

٢) ***الإحتراس رداً على النبراس في إبطال الأساس***، وهو عدة مجلدات، وقد قيل: إنه لم يؤلف في بابه مثله، في علوم العترة، وهذا دليل على غزارة علمه وسعة اطلاعه.

أما الأدب فقد حاز فيه النصيب الأوفر، و لم يَحفظ لنا التاريخ إلا الشيء اليسير منه. وقد أنشأ قصيدة لشيخه القاضي العلامة الحسين بن ناصر بن عبدالحفيظ طلب منه الإجازة فيها.

فقال:

هو الدهر فيه الحاذق الحر حائر ... يحكم فينا وهو في الحكم جائر

وإن نام نابت عنه فينا نوائب ... تحاول من تفريقنا ما نحادر

تراه إذا سائلته الرفق جامداً ... وكم شق للعشاق منه مرائر

فكم قد قضت فينا بين مشتت ... موارد أفعال له ومصادر

فيا أيها الدهر الخؤن ترفقا ... فقد خانني حجر وذابت محاجر

وقفن على سفح العقيق مدامع ... فما زال يجريها على الخد ناظر

وبعت كرى العين القريحة إذ سرت ... تروق ففي غمض العيون أتاجر

حشاي بفن الإستعارات مولع ... وللدمع نوع الإنسجام مناظر

وما كنت لولا أعين الحور حائراً ... ولا مدمعي لولا البدور تبادر

رضيت النوى قسراً فأصبحت نائياً ... وكم قسرت عما تروم قساور

حجاي على فقد الحجون معذب ... حريٌ إذا ولى حراء وهو طائر

ومن عجب أني أرى الشعر مسعداً ... لغير شعور أن جفتني المشاعر

فيا وطني هل ما مضى فيك راجع ... وهل لفراقي عن معانيك آخر

وهل درست تلك الربوع وأصبحت … يوما سموم الريح فيها غوابر

نواظرنا مشتاقة منك نظرة … تلوح لها تلك الرياض النواظر

ويا عبراتي هكذا الدهر عبرة … دعيني فكل في الحقيقة عابر

ويا نفس شكواك الزمان سفاهة … إذا لم يكن عند الحوادث ناصر

وما ناصر إلا الحسين بن ناصر … فتى كرمت أعراقه والعناصر

ومن جده عبدالحفيظ وجده … حفيظ لما تنسى الجدود العواثر

إمام لأنواع العلوم بصدره … بحارُ سَفِيْنِ العلم فيها مواخرُ

وإن أباه كان للدين ناصراً … أبيّاً إذا سام الصَّغارَ المكابرُ

لقد كرمت أعراضهم غير أنها … تُرَى وَهْيَ في بحر الكمال جواهرُ

يكاد يرى عقبى الأمور كأنما … أوائل كل المشكلات أواخرُ

فلو أن كل العالمين تقاسموا … حجاه لما أضحى على الأرض قاصر

فيا أيها الحبر الذي صار مفرداً … وكان كما أثنت عليه المحابر

أتاك بطيء الطرس نشر ممسك … لمدحك في كل المحافل ناشر

تفردت في كل العلوم ولم تزل … لسائرها منك النجوم السوائر

وأحييت بالتدريس ما كان دارساً … فمنك سعيد في العلوم وعامر

روت عنك أبكار المعالي رسائلاً … كما ترجمت عما ابتكرت البواكر

وكنت أرى دهري بلقياك باخلاً … وفي عدة منك الزيارة زائر

فمذ شفيت نفسي بمرآك واشتفت … بحسن خطير الوصف منك الخواطر

تحاسد فيك الطرف والسمع مثلما … تحاسد في الألفاظ منك الدفاتر

وإن كنت في دعوى المحبة صادقا … وأنت الذي للعلم لاشك باقر

فكن منجداً لي إذ غلى الشوق متهما … فما أعربت إلا لديك الضمائر

وخذ ثمرات المدح مني فإنها … نجوم على مر الزمان زواهر

وكن لأمير المؤمنين موضحاً … جلية امري فهو عندك ظاهر

فقد وثقت نفسي بجدواك مثلما … قطعت بأن المشكلات غوادر

وكـن لي مجـيزاً في الروايـة مشـعراً بهـا لامجـيزاً بـالذي رام شـاعر
فما أنـا ممـن يجعـل الشـعر حرفـة وإنـي الـذي تهوى خطاه المنـابر
ودم مـابدا الإسـفار في الفجـر رافعـاً لرايـة نـور ينتجيهـا المسـافر
ولا برحـت منـك العلـوم مواهبـاً تسـير بهـا في كـل قطـر بشـائر

وقد أجاب شيخه الحسين بن ناصر على قصيدته، بقصيدة طويلة.منها :

مبـادي علـم لم تـزل تتظـافر لها في سمـاء المكرمات مظاهر
تصورتهـا في صـورة قمريـة فحـور معانيها حسـان قوامـر
فأذعنت تصديقاً لصدق انتمائهـا إلى رتب فيها البواهي البواهر

ومنها:

ويبدى لإسحاق العليم عمومهـا خصوصاً فللأشباه فيهـا نواظـر
ففـي يمـن مـن مجمـلات علومـه بحـار خضمـات طـوام زواجـر
تبينهـا مـن مكـة وشـعابها مهـابط وحـي للعلـى ومشـاعر
وحقـق في التـأويل آيـاً بواهـراً بذهـن سـليم للأكـابر بـاهر

ومنها :

لقـد سـاد أر بـاب العلـوم بهمـة تحملهـا العبـدي والله نـاصر
وأبـرز في علـم الكـلام دقائقـاً يُقِـرُّ بِهـا عدليـة وأشـاعر
وهـاك الـذي أمَّلتـه مـن إجـازة تجـوز بهـا نحـو المحـامد سـائر
علا عندَها إسنادُنا في مراتب الر وايـة والإسـناد للحـق عـامر

ومن شعره نصيحة لمن ترك طلب العلم لمخالفة الأستاذ في المذهب والإعتقاد:
فقال رحمه ا لله:

يامن رأى عوجـاً في شـيخه فنـأى عن التعلـم واستغنى عـن الطلـب
الجهل أعـوج منـه لـو علمـت وكـم قد نيل من ذي اعوجاج غايـة الأرب

إن السهام وإن كانت معدلة   لولا مصاحبة الأقواس لم تصب

قال الشوكاني قرأ على شيوخ عصره في جميع الفنون وبرع وفاق الأقران وصار منفرداً في جميع علومه، وقال: صاحب نفحات العنبر نشأ بصعدة وطلب العلم أيام صغره فأحرز فنونه وكتب بخطه الحسن وصنف التصانيف المفيدة خصوصاً في علم العقيدة. انتهى.

[عملي في التحقيق]

قابلت النسخ وصححتها وأثبت ما اختلف في الهامش. قطعت النص إلى فقرات، والفقرات إلى جمل، مستخدماً علامات الترقيم المتعارف عليها حالياً أما الإختلاف الذي اتضح لي أنه محض سهو من الناسخ كبعض الأخطاء الإملائية والنحوية والسهو في الآيات فلم أُثبته.

خرجت الآيات القرآنية وكذلك الأحاديث النبوية.

ترجمت لمعظم الأعلام بتراجم مختصرة. كما حاولت أن أجعل للمباحث عناوين تسهيلاً على الباحثين وجعلتها بين أقواس الزيادة.

النسخ التي أعتمدت عليها:-

الأولى: من مكتبة السيد العلامة محمد عبدالعظيم الهادي كتب في آخرها: فرغت من زبر هذه النسخة الجليلة ضحوة يوم الجمعة شهر شعبان/ سنة ١٢٧٣هـ، نقلاً من نسخة المؤلف رحمه الله وكتب / عبدالرحمن بن أحمد بن علي يحيى مشحم. ورمزت لها بالرمز (ب).

الثانية : نسخة أصل بخط ردئ، وهي من خزانة السيد العلامة عبدالرحمن الدولة، كتب في آخرها كان الفراغ من تمام رقم هذه الرسالة النافعة عصر يوم الأحد ٤/ شهر رمضان/ سنة ١٣٢٤هـ .

في مسجد الصنجاء الصغير برحبان صعده، بقلم الراجي عفو ربه ومغفرته إسحاق بن علي بن عبدالله بن إسماعيل بن علي بن قاسم بن المتوكل على الله علي بن أحمد بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد رضوان الله عليهم.. رمزت لها بـ (١).

ولا أدعي أنني قد جئت بما لم تستطعه الأوائل ولكن حسبي أنني قد بذلت طاقتي فإن وفقت فذلك فضل من الله، وإن يكن غير ذلك، فأرجو ممن وجد خللاً أن يصلحه وليدع لي بالتوفيق وليعذرني، والله نسأل أن يغفر لنا ولسائر المؤمنين والمؤمنات وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجه الكريم وأن يتقبل منا إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم.

حسين مقبل قيلي

صعدة ٢١/ ١/ سنة ١٤١٩هـ

الموافق ١٦/٥/١٩٩٨ م.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله رب العالمين

حمد الكرام من جعل التمكين من الجبر والشرع حجة يعترف بها الجاحدون يوم تأتي
كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون نقدسه عن
القبيح إرادة وفعلا وننزهه عن الظلم والجور حكمة وعدلا فكيف تفعل ما نهيت
عنه وتعاقب عليه كما قال المبطلون أم كيف ينسبون إليك قبيح ما يفعلون ولهم
أعمال من دون ذلك هم لها عاملون والصلاة والسلام على رسولك البشير
النذير الصادق المخاطب بقولك الحق اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير وعلى آله
الداعين به إلى الدين [illegible] وما ارتابوا في معنى تنزيلك مرتين [illegible]
ومن [illegible] عليكم أن اعتبروا يا [illegible] أما بعد فقد تكرر سؤالي
عما من جماعة يرتادون الإرشاد في مسألة أفعال العباد على وجه لا يحتاج الناظر
إلى كمال الاستعداد إذ كان الموجود من الكلام في كتب الأعيان الأكثر كتب القائلين
بخلق الأفعال [illegible] خارج عن طرفي الإفراط والتفريط والمغالطة والتخليط [illegible]
[illegible] فيه الناظر ولا يكتفي بفهم ما رواه الفاضل فضلا عن القاصر وكان
يمنعني عن إجابة هذا السؤال اشتغال خاطري بالاشتغال [illegible]
من كثرة الأهوال [illegible] أن أحرر جميع [illegible] الخلاف [illegible]
[illegible] الأسلاف في سفر [illegible] يشتمل على ما ذكره [illegible] المنسوبون
بأهل السنة وما جرى به المتصوفون بالعدل والتوحيد ثم رأيت تقديم ما هو
المهم لخصوص هذه المسألة بإفرادها في رسالة [illegible] معاطفها [illegible]
[illegible] والانتقاد [illegible] سوالفها [illegible] والمراتب [illegible]
يحتاج إلى [illegible] الاستعداد حتى تكون للقاصر والفاضل والمناظر والمناظر
بينهما [illegible] إبطال [illegible] أفعال العباد [illegible] فأقول اعلم أن الخلاف
لا يتحقق في مسألة أفعال العباد إلا بين القائلين بالاختيار وبين القائلين
بالجبر والاضطرار أما من زعموا التوسط بين القولين بإثبات أمر لا يعقل
لهم يسمونه كسبا وهو حقيق بأن يسمى كذبا فإنما خدعوا به عقولهم وعقول الضعفاء
من أتباعهم [illegible]
[illegible]
الكسب بما يرجع إلى [illegible] أي أن العبد محل لما يجريه الله تعالى عليه من الأفعال [illegible]

صورة للصفحة الأولى من نسخة (1)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على محمد وآله خير آل حمداً لك يا من جعل التمكين من الخير والشر حجة يعترف بها الجاحدون يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون، تقدست وتعاليت عن القبيح إرادة وفعلاً وتنزهت عن الظلم والجور حكمة وعدلاً فكيف تفعل ما نهيت عنه ثم تعاقب عليه كما قال المبطلون؟ أم كيف ينسبون إليك قبيح ما كانوا يفعلون ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون؟ والصلوة والسلام على رسولك محمد البشير النذير الصادع بظاهر قولك الحق: اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير، وعلى آله وأصحابه الذين رفعوا من شريعتك مناراً وما ارتابوا في معنى تنزيلك: فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين ناراً. أما بعد فقد تكرر سؤال بمكة من جماعة يريدون الإرشاد في إيضاح مسئلة أفعال العباد على وجه لا يحتاج ناظره إلى كمال الاستعداد إذ كان الموجود من الكلام في كتب الاعتزال في كتب القائلين بخلق الأفعال غير خارج عن طرفي الإفراط والتفريط والمغالطة والتغليط بحيث يتيه فيه الناظر ولا يكتفي بعبارة الفاضل فضلاً عن القاصر وكان يمنع

صورة للصفحة الثانية من نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

وصلى الله وسلم على محمد وآله خير آل، حمداً لك يا من جعل التمكين من الخير، والشر حجة يعترف بها الجاحدون ﴿**يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفسٍ ما عملت وهم لا يظلمون**﴾[1]، تقدست عن القبيح إرادةً وفعلاً، وتنزهت عن الظلم والجور حكمة وعدلاً، فكيف تفعل ما نهيتَ عنه، ثم تعاقب عليه كما قال المبطلون؟ أم كيف ينسبون إليك قبيح ما كانوا يفعلون؟ ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون.

والصلاة والسلام على رسولك محمدٍ البشير النذير، الصادع بنظائر قولك الحق ﴿**اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير**﴾[2]، وعلى آله وأصحابه الذين رفعوا من شريعتك مناراً، وما ارتابوا في معنى تنزيلك : ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين ناراً**﴾[3].

أما بعد، فقد تكرر سؤالي بمكة من جماعة يريدون الإرشاد في[4] إيضاح مسألة أفعال العباد، على وجه لا يحتاج ناظره إلى كمال الإستعداد، إذ كان الموجود من الكلام في كتب الاعتزال، وفي كتب القائلين بخلق الأفعال، غير خارج عن طرفي الإفراط، والتفريط، والمغالطة والتغليط، بحيث يتيه فيه الناظر، ولا يكتفي بقصاراه الفاضل فضلاً عن القاصر. وكان يمنعني عن إجابة هذا السؤال اشتغال

---

(١) ـ النحل: ١١١.

(٢) ـ فصلت: ٤٠.

(٣) ـ الكهف: ٢٩.

(٤) ـ في (أ): مسألة أفعال.

خاطري بالإشغال، وما أراه من كثرة الأهواء والأهوال، مع قصدي أن أحرر جميع مسائل الخلاف، وأقرر[1]دلائل الأسلاف في سِفرٍ مُسفر مفيد يشتمل على ما ذكره المتسمون بأهل السنة، وما حرره المتصفون بالعدل والتوحيد.

ثم رأيت تقديم هذه العجالة وخصوص هذه المقالة بإفرادها في رسالة، ووشحت معاطفها بما يروم ذو الانتقاء والانتقاد، ورشحت سوالفها بما يقوم بمراد المرتاب والمرتاد، مما ربمايحتاج إلى كمال الإستعداد، حتى تكون للقاصر والفاضل، والمناظر والمناضل. وسميته[2] ((بإبطال العناد في أفعال العباد.؟))

[مسألة في أفعال العباد]

فأقول: اعلم أن الخلاف لا يتحقق في مسألة أفعال العباد إلا بين القائلين بالاختيار، وبين القائلين بالجبر والإضطرار، أما من زعموا التوسط بين القولين بإثبات أمر لا تحقق له يسمونه كسباً، وهو حقيق بأن يسمى كذباً، فإنما خادعوا به عقولهم، وعقول الضعفاء من أتباعهم، وهم بين الفرقتين كما قيل: مثل النعامة إن قيل: احملي دخلت في الطير، أو طيرت كانت من الإبل، ورجوعهم في الحقيقة إلى الجبرية كما هو مقتضى عباراتهم الجلية، لأنهم فسروا الكسب بما يرجع إلى المحلية، أي: أن العبد محل لما يجريه الله عليه من الأفعال، ولا يجعلون الكافر هو الموجد لكفره، بل الله تعالى هو الذي أوجده وأثر فيه، وليس للعبد أثر في شيء من أفعاله، وكل حركة وسكنة من الله، فالكفر والسجود للعجل، والقول بأن الله تعالى ثالث ثلاثة، وما هو كائن وما يكون كله من الله تعالى عندهم إنما العبد محلٌ فقط كالشجرة محل لتحريك الرياح لها. والجبرية المحض لا ينفون المحليَّة بهذا الاعتبار، فقد جمع الجميع منهم نفي

---

(١) - في (أ): أقرر منبع.

(٢) - في (أ): وسميتها.

الاختيار، وإنما بقي في البين مغالطات، ومراوغات تستّر بها أهــل الكسـب عـن قوارع التشنيع منّا والتقبيح، وهم يعرفون أنه ليس تحتها معنى صحيح، كقولهم: الفعل خلقٌ لله كسب للعبد، وقولهم: لنا جُزء اختياري، ونحوهما من الكلمـات التي لا تنفق[1] على إنسان إلاّ من استحكمت فيـه بدعتهـم فتسبب للخـذلان، والمحققون منهم قد عرفوا أنَّ كلامهم كـلام الجبرية بعينـه ومينـه، ولكـن لسـان حالهم يقول قول من غرق قلبه في رينه.

زعم العواذل أنني في غمرة   صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

[مسألة في معنى الكسب]

وإذا أردنا أن نكشف عن بطلان الكسب قلنا لهم: مـا مرادكـم؟ ونستفسـرهم عن معناه، فإن اعترفوا بأن العبد يبرز أشياء من أفعاله من العـدم إلى الوجـود بمـا عنده من القدرة الحادثة، وأن العبد مؤثر في نفس الإيجاد، وأن هذا هــو مرادهـم بالكسب فهو عين مذهبنا، والحمد لله على الإتفاق، وسواء كان مرادهم جـزءًا كما يقولون بالجزء الاختياري أو غير ذلك، إذ الكلام في أن العبد استقل بالتأثير في فعله وأوجده بقدرته، وإن أنكروا تأثير العبد في فعله وادعوا عدم قدرته على إيجاد شيء من حركاته أو سكناته، لاجزءاً ولا كلاً، وأنه مجبــول مقسـور ليس لاختياره ولا لقدرته[2] تأثير، ولا يتوقف الفعل على قدرتــه الحادثـة ثبوتـاً، ولا انتفاء، وهذا هو اللائــق بمرادهـم والموافـق لاعتقـادهم بـل هـو صريـح أقوالهـم، ومقتضـى اسـتدلالهم، فليـت شـعري بمـاذا فـارقوا الجبريـة، ولم لا يدخلـــون في زمرتهم ويتركون المغالطة التي ليست من العلماء بمرضيَّـة! فمـا قـالوا : إلا بعـين مقالهم، ولا تمســكوا إلا بـأهداب ضلالهـم، إنمـا مـلأوا المجلـدات بتوسـيع دائـرة

---

(١) - في (أ): لا يتفق عليها.

(٢) - في (أ): وقدرته.

الخلاف، والذبذبة بذكر الكسب بالتمحل والإعتساف، حتى يتوهم الغافل عن الحقيقة والمايل عن[1] الطريقة أنهم على شيء كما يليق بتحقيقهم، ويقتضيه ظن تدقيقهم، وبحكم هذه الواهمة بما يريدونه في كتبهم من أقوالهم: قال أهل الحق، قالت أهل السنة ونحو ذلك، وربما تُوهم أن الكسب توسط بين الجبر والاخيار، فنقول لهذا الإغترار: خير الأمور الوسط، حب التناهي غلط، فتزل به القدم من حيث يعتقد أنهم هم السواد الأعظم، وأنهم هم العلماء الفصحاء، وإذا ضلت العقول على علم فماذا تقول له النصحاء.

ثم نسألهم عن الأئمة الأربعة رضي ا لله عنهم، كيف كان مذهبهم في الكسب الذي هو من اصطلاحات الأشعري، كما هم مقرون به، فهل كان الأئمة الأربعة جبريّة أم معتزلة؟ وما قَبْل الأشعري غير هاتين الفرقتين في خصوص هذه المقالة، وكلا الفرقتين، عند الأشاعرة معدودٌ في الفرق الخارجة الخاسرة ثم كيف كان مذهب الأئمة المجتهدين؟ وجماعة المحدثين ما بين الأئمة الأربعة وبين الأشعري ومن قبل ذلك؟ فوفاة الأشعري سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ووفاة الإمام أبي حنيفة رضي ا لله عنه سنة خمسين ومائة، ووفاة الإمام مالك رضي ا لله عنه سنة تسع وسبعين ومائة، ووفاة الإمام الشافعي رضي ا لله عنه سنة أربع ومأتين، ووفاة الإمام أحمد بن حنبل رضي ا لله عنه سنة إحدى وأربعين ومأتين، فيكون كسب الأشعري متأخراً هذا المقدار، فكيف حال أهل تلك الإعصار؟ وما ثم إلا الجبر والإختيار.

ويلزم الأشاعرة[2] على هذه المقالة أن الأمة المعصومة قبل الأشعرية أجمعت على ضلالة لأن كلا المذهبين عندْ الأشاعرة ضال، ولا تجد عندهم جواباً لهذا السؤال.

---

(١) - في (أ): من.

(٢) - الأشعرية: من انسب إلى مذهب أبي الحسن علي بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد ا لله بن موسى بن أبي برده بن أبي موسى الأشعري.اهـ

فإن قيل: إن الأشعري لم يأتِ بشيء من عنده، إنما ترجم عن معنى قول السلف: لا جبر ولا تفويض.

قلنا: لم يورد الأشعري على إيضاح حقيقة الجبر إلا المغالطة وهو نقيض لقولهم: لا جبر ولا تفويض. ثم إن الأوائل منقسمون إلى مَنْ قَبْل ظهور بدعة القدر كالصحابة والتابعين، وهؤلاء لم يطرقهم شيء من هذه البدعة ولا خطر ببالهم إدحَاض حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه ليس للعبد أثرٌ في أفعاله، وأن الكافر ليس موجداً لكفره باستقلاله، وإلاّ لارتابوا في جملة الدين، فلم ينقل الجبر عن أحد منهم وامتثلوا نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن التعرض للقدر، وَمَنْ بَعْدَهُمْ ممن أصابته هذه البدعة كالذين قبل عصر الأشعري بلا فاصل، ليسوا إلاّ جبرية ومعتزلة[1]، وما مرادنا بالمعتزلة إلاّ من قال بالاختيار، فتقرر أنه لم يكن لكسب الأشعري ذكرٌ في تلك الإعصار، ولا ذهب أحد إلى ما هو بمعناه، أي: كون العبد مجبوراً على فعله وله كسبٌ، لا يوصف هذا الكسب بكونه أثراً من آثار العبد، ولا أنه شيء له تحقق في نفسه يوصف بالإيجاد، وأكبر شاهد على هذا أنَّهم لما ذكروا أن الأشعري فارق أبا علي[2] الجبائي رحمه الله، لم ينقلوا كون الأشعري رجح مذهب فلان ممن يقول بالكسب، أو بما هو بمعناه قبل الأشعري، بل ذكروا أنَّه اخترع مذهب الكسب، وقال بما لم يسبقه إليه أحدٌ.

---

(١) - هم أتباع أبي حذيفة وأصل بن عطاء الغزالي كان نادرة الزمان في في فصاحته وكان يغشى مجلس الحسن ثم ناظره في المنزلة بين المنزلتين والحسن ينكرها، واعتزل واصل. وتبعه عمرو بن عبيد الزاهد. فقال الحسن: ما فعلت المعتزلة. فسموا بذلك.ثم انقسموا إلى بصيرية شيخهم محمد بن الهذيل العلاف البصري. وبغدادية شيخهم أبو الحسين الخياط. ويجمع مذهبهم القول بالعدل والتوحيد. وتقديم أبي بكر في الإمامة، واختلفوا في الأفضلية، فمنهم من فضل علياً وهم غالب البغدادية، وبعض البصرية. ومنهم من فضل أبا بكر وهم غالب البصرية. اهـ

(٢) - أبو علي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجباني المتكلم. أخذ العلم عن أبي يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصري، وله مقالا مشهورة في الأولين، قال الحاكم الجشمي: هو الذي سهل علم الكلام 6 وله شرح على مسند ابن أبي شيبة وتفسير القرآن مائة جزء، وقيل: إن جملة مصنفاته مائة ألف ورقة وخمسين ألف ورقة، الوقة نصف كراس. وقراء عليه أبو الحسن الأشعري، ولد سنة ٢٣٥ هـ. وتوفي سنة ٣٠٢هـ.

نَعَم رجوعه إلى المحلية مذهب الجبريّة، لكنهم لم يأتوا بذكر الكسب على حد ما قاله الأشعري، فبَانَ كون الكسب حادثاً وشر الأمور محدثاتها. وأما قول السلف: لا جبر ولا تفويض، فهو عين مذهبنا كما سنحققه فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وإذ قَد أوضَحْنا أن القائلين بالكسب جبريَّة، وأن الكسب اسم لا مسمى له إلا بالمحليَّة، ولهذا نجد الرازي[1] لا يتحاشا من تسميتهم جبرية لعرفانه أن كلامهم محض الجبر، وكذا[2] صرح السمرقنديُّ[3] في الصحائف. وتجدهم أيضاً يتذمرون إذا تعرض في الكشاف لذكر الجبريَّة كما يصنع سعد[4] الدين فيما جمعه عليه[5] من الحواشي، ما ذاك إلا لعلمهم أنهم هم الجبرية، وما زادوا إلاَّ المغالطة الفاضحة الواضحة الجلية.

[مسألة في بيان القدرة]

فنقول: الكلام يرجع في هذه المسألة، إلى مذهبين: مذهب الاختيار، ومذهب الجبر، فالقائلون بالاختيار، قالوا: إن العبد قادر بقدرة أعطاه الله إياها، فهو متمكن من إيجاد أفعاله، مؤثرٌ فيها باستقلاله، وتوقف حركاته وسكناته على اختياره، وعلمنا بذلك ضروريٌّ لما يجد كل أحدٍ من نفسه في حال تردده بين القيام والقعود، وأن له أن يقوم، وأَن له أن يقعُد، وأن له أن يمد يده، وأن له أن يدعها، وأن له أن يتحرك، وأن له أن يسكن. ولو خيرت إنساناً أن يأخذ منك

---

(١) - هو فخر الدين محمد بن عمر الرازس طبرستاني الأصل، شافعي المذهب صاحب التصانيف المعروفة. منها التفسير الكبير ولد سنة ٥٤٥هـ وتوفي سنة ٦٠٦هـ بإيران (بمدينة هراه).

(٢) - في (أ): وكذالك.

(٣) - جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز بن مولى بني راسب (رأس الجهمية) قال الذهبي: الضال المبدع، هلك في زمان صغار التابعي.. وقد زرع شراً عظيماً، كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج الخارج على أمراء خراسان.

(٤) - سعد الدين تأتي ترجمته.

(٥) - في (أ): جمعه من الحواشي.

أحد شيئين أو يأكل أحد مأكولين، أحدهما في غاية المرارة والعفونة، والآخر في غاية الحلاوة والطيب، لرأيته يسرع لتناول ما وقع عليه اختياره وما استحلاه واستطيبه، ومثل هذا غني عن الشرح، ولولا أن الإنسان مختار متمكن من أفعاله لما كلفه الله تعالى، لم يكلف الأحجار، والحيوانات بالعبادة كالجهاد والحج، والصلاة والصوم، فمدار صحة التكليف على الاختيار: ﴿**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها**﴾[1] ﴿**لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها**﴾[2]

﴿**فمن كفر فعليه كفره، ولا يزيد الكافرين كفرهم عند ربهم إلا مقتاً ولا يزيد الكافرين كفرهم إلا خساراً**﴾[3] ﴿**والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم**﴾[4] وينزهون الله عن تكليف ما لا يطاق كما يلزم من نفي الاختيار.

والقائلون بالجبر جحدوا هذا كله، وكابروا عقولهم وقالوا: إن العبد ليس متمكناً من أفعاله، ولا توقف لها على تأثيره، بل أنه لا يقدر على تأثير، ولا على فعل ولا حركة ولا سكون[5]، وأن الله هو المحرك المسكن، فجميع الكفر والفجور والفواحش منه تعالى عن ذلك، وذلك لأنه لا قادر ولا فاعل إلا الله، وإلا لزم الشرك بزعمهم، ولا يقع في ملكه ما لا يريده، وإلا لزم العجز على اعتقادهم الفارغ، حتى سمعناهم يقولون: الثنوية أثبتوا لله ثانياً لا غير، والمعتزلة أثبتوا ثانياً وثالثاً ورابعاً إلى ما لا يحصى، وكل هذا من الخداع للأتباع.

ونحن قد جعلنا سبهم في مقابلة الضرورة كما ذكرناه فلا يستحقون منا الجواب، ومع التنزل نبرهن على بطلان مذهبهم بما تقبله العقول، ونكشف

---

(١) - البقرة (٢٨٦).

(٢) - الطلاق (٧).

(٣) - فاطر (٣٩).

(٤) - محمد

(٥) - في (أ): ولا على سكون.

عواره للناظر، فنقول في إبطال التلازم الأول، وهو قولهم: لا قادر إلا الله وإلا لزم الشرك بثبوت قادرين، قد اعترفتم بأن صفات الله تعالى مشتركة في القدم، ولا مزيَّة لصفة على أخرى، فالقدرة والعلم، والحياة، والوجود، كلها مستويةٌ في كونها صفات قديمة، فما بالكم خصصتم صفة القدرة من بين هذه الصفات؟ وقد لزم على كلامم هذا أنه لا يكون أحد حياً إلا الله، ولا موجوداً إلا الله، ولا عالماً إلا الله، وإلا لزم الشرك، فيلزم أن هذا العالم غير موجود، فيكون خطاب الله تعالى لنا خطاباً للمعدومين ولا يصح تمدحه تعالى أنه خلقنا أوجدنا ولا أحيانا، ويلزم انتفاء العلم بكونه واحداً أحداً فرداً صمداً، وجميع هذه العلوم التي نعلمها.

فإن قلتم: علمنا وحياتنا ووجودنا لا تعد شيئاً بالنسبة إلى علمه ووجوده وحياته.

قلنا: كذلك نقول: قدرتنا لا تعد شيئاً بالنظر إلى قدرته، فما معكم إلا أن تصححوا هذه الملازمة التي حققتم فيها، وتجروا على مقتضاها، فقولوا لا موجود ولا حي ولا عالم إلا الله، وهو مذهب أوليائكم أهل وحدة الوجود، فلا يكون الوجود مشككاً ولا مشتركاً بين الواحد والممكن، بل متواطئاً لا يصدق إلا على الخالق ولا مخلوق أصلاً.

وما يقال في الفرق بين القدرة وسائر الصفات بأن القدرة لها مزية التعلق بالمقدورات فليس بشيء إذ العلم كذلك متعلق بالمعلومات، وكون تعلق القدرة تعلق تأثير ليس معناه إلا صلاحية التأثير، ولا يقتضي هذا مزية لها على العلم، مع أن العلم يتعلق بما لا تتعلق به القدرة كالممتنعات، فلو ادعي أن للعلم اختصاصاً زائداً على القدرة لما كان بعيداً. ولعمري أنهم يعرفون أن باطن هذه الملازمة باطل، وظاهرها مموه عاطل.

لقد أباحك غشاً في معاملة   من كنت منه بغير الصدق تنتفع

وأما ما يذيلونها به من قولهم: لا خالق إلا ا لله لقوله تعالى﴿ **هل من خلق غير ا لله**﴾[1].
فنحن أحق بالتصديق بهذه الآية الكريمة منهم[2]، والقول بمقتضاها، ولكن لا نفسر الخلق إلا بمعناه في اللغة، وهو الاختراع لإيجاد الذوات، كالأحجار والأشجار، والشموس والأقمار، وجميع الجوهريات والعرضيات، ولا نستثني من العرضيات، إلا أفعالنا المخصوصة، الواقفة ببرهان العقل على دواعينا وصوارفنا، ولا ندعي أن لنا قدرة على إيجاد شيء غير ذلك، والآيات الدالة على نفي خالق سواه تعالى، إنما جاءت في مقامات التنبيه والإيقاظ على أن جميع ما نراه من الموجودات مخلوق له، وأن الشمس والقمر من جملة ما هو مخلوق نعمةٌ منه تعالى لعباده، الشمس، والقمر، والحجر، والعجل، ونحو ذلك، وحثّاً على اختصاصه تعالى بالعبادة والربوبية دون كل مخلوق له تعالى، لا احتجاجاً لعباد غيره، واعتذاراً لهم، وهذا أمر لا خفاء فيه.
وأمَّا قولهم: إنا ندعي صحة إطلاق الخلق على فعل غيره تعالى، فنقول لمن صلى: خلق فلان صلاته، ولمن مشى: خلق فلان مشيه، ولمن نكح: خلق نكاحه.
فهذا افتراء علينا وعلى أهل اللغة، بل وعلى عرف الشرع، إذ لا يقولون: خلق ا لله مشي فلان، ولا خَلَقَ قيامَهُ وقعوده. فإذا اختلقوا علينا وعلى أهل اللغة هذا الاختلاف، وحكموا[3] بأنه يسمى غير ا لله بالخلاّق.
قلنا لهم: هذامن أفككم، واختلاقكم المبين، ﴿أتخلقون إفكاً وتذرون أحسن الخالقين﴾.

---

(١) - فاطر (٣).

(٢) - في (أ) : ساقط (منهم).

(٣) - في (أ): وزعموا.

[مسألة في الإرادة]

وأما إبطال التلازم الثاني وهو قولهم لا يقع في ملك الله ما لا يريد. . الخ، فهذا مما لا يرتاب فيه ذو بصيرة، ولا يمتري في تمويه هذا القول من أخلص لربه السريرة، ولا بد هاهنا من كمال إيضاحه وشرحه أداءً لحق السؤال، فنقول: نحن ما ادعينا المغالبة لربنا تعالى، ولا الغلبة له في ملكه، بل قدسناه، ونزهناه عن إرادته الفواحش، كما نزه نفسه عن الأمر بها، فإذا ألزمنا أن يكون الله عاجزاً، فقد لزمكم ذلك، لأنكم مقِرُّون بأن الله تعالى قد خولف فيما أمر به، فما المانع أن يخالف فيما أراده عندكم، إنما ذلك كمال التقديس، ومقتضى الحكمة، في إنزال الكتب وإرسال الرسل، لا أنه يلزم منه العجز، ولو لا أنه مريد للخير لما فعل ذلك [فإذا كان كل الأفعال منه تعالى، فما معنى إرسال الأنبياء والأوامر النواهي][1].

ثم ليت شعري ما الفرق بين الأمر والإرادة، حيث قالوا: يجوز مخالفة الله تعالى في أمره، ولا يجوز مخالفته تعالى في مراده، مع أن الشاهد يقضي بأن الإراده دون الأمر، إذ الإرادة لا تظهر من المريد مع عدم القرينة، ولا يدرى أهل أراد أم لا، بخلاف الأمرُ، فإنه لا يتردد عند سماعه أن الآمر طلبه، فالأمر أولى بأن تكون مخالفته لازمة للعجز بزعم المجبر لهذا الذي ذكرناه، ولأن الأمر لا يكون إلا بعد الإرادة فهي من لازمه·سوأ قلنا المراد بالإرادة اللازمة للأمر إرادةُ المأمور، كما هو مذهبُنا أو إرادة كونه أمراً كما هو مذهب الأشاعرة، فالإرادة لازمة للأمر، فمن خالف الأمر فقد خالف الإرادة ولا عكس.

---

(١) ـ ما بين القوسين ساقط في (أ).

والدليل سمعاً على أن الأمر من لازمه الإرادة، قوله تعالى: ﴿**إن الله يحكم ما يريد**﴾[1] بعد قوله تعالى: ﴿**غير محلي الصيد**﴾[2]

ثم أن لزوم عجزه تعالى قد جاءهم من حيث فروا عنه، وذلك أنهم قصروا قدرته تعالى على أفعاله فقط، و لم يجعلوا له الا قدارا لنا على أفعالنا، ونحن قلنا: إنه قادر على أفعاله، ومُقدرٌ لنا على أفعالنا، فله عندنا تبارك وتعالى كمال التقديس بالقدرة والإقدار لنا، أي: خلق القدرة المؤثرة منّا، ولزمهم عجزه تعالى عن ذلك.

ومن الواضح، أنه لو كان لملك من الملوك عبيدٌ، ومتصرفون في مملكته، قادرون على التصرف، متمكنون منه، فتنفذ في بلاده أوامرهم، ونواهيهم، وهو أيضاً ممكنهم، من جميع الآلات، مختاراً لأن يكونوا قادرين على طاعته ومعصيته، ولو أراد لمنعهم، بقدرته القاهرة، ولكنه أراد أن يكونوا مختارين، ليظهر منهم المطيع والعاصي في الخارج، فهل هذا الملك أقدر وأكمل وأجل؟ أم الملك الذي له عبيدٌ لا يقدرون على القيام حتى يقيمهم، ولا القعود حتى يقعدهم، ولا يعطون نملةً ولا يحركون أنملة، حتى يكون هذا هو المحرك المعطي، ويكون هو الذي يحرك ألسنتهم، عند النطق، ويصاك لهواتهم وحناجرهم حتى يحصل تصويب الحروف المخلوقة له بالكلام، إلى غير ذلك، وهذا هو ما اعتقدوه في الله تعالى بناءًا على أنهم عظموه، فلم يجعلوا قدرته تعالى مؤثرة في غير أفعاله، و لم يجعلوه تعالى خالقاً فينا لقدرة مؤثرة منا، إنما هو الذي لا يزال في كل لحظة يؤثر ويوجد، ولا يتعدى تأثيره إلى غير فعله تعالى، وهذا لعمرك هو الذي يلزم منه عجزه تعالى كمالا يخفى.

وإن شئت مثالاً عاميًّاً فانظر إلى الحكيم الذي اخترع الكرة المسماة عندنا بالسَّاعة، كيف جعلها متحركة بحركاتٍ من نفسها، يحصل منها التصويت، عند

---

(١) ـ المائدة (١)

(٢) ـ المائدة (١)

دخول الساعات الفلكيَّة استقلالاً بذاتها، فهل هـذا الحكيـم أحكـم؟ أم حكيـم جعل له ناقوساً أو طبلاً يضربه بيده عند دخول الأوقات، ويهزه حتى يصوت؟!

إذا عرفت ما قدناه، علمت أنهم يستعينون بالعبارات الشنيعة، والإشارات الشَّنِعَة، لتزييف كلامنا، وإطفاء ما أظهره ا لله من نور مذهبنا، وصنعتهم هذه باب من أبواب الخديعة والغرر وشَرَكٌ من اشراك مطارح الفكر، من ضعفاء الرأي والنظرة، وقد استفزَّوا قصَار الأنظار، عن قرب كلامنا ومداناته لتقربهم له، من ساحة الإكفار، وروجوا العبات مبالغة في إخفائه وهو شمس النهار، فلا غروا أن لا يراها إلا عشي**و**من بعينه عوّار، والأمر كما قال أبو الطيب[1]:

وإذا خفيت على العيون فعاذرٌ   أن لا تــــراني مقلة عمياء

ولنا معهم بحثٌ وهو أن قولهم لا يقع في ملك ا لله إلا ما يريده مع لوازمه وبهتانه وظهور بطلانه، يرد عليه قوله تعالى: ﴿**وما الله يريد ظلماً للعباد**﴾[2] فنزه تعالى نفسه، عن إرادة شيء من الظلم، والظلم بين عبيده واقع لا محالة، وكل واقع عندهم مراد له تعالى، وهو رد لصريح الآية، لا يقال: هو ليس بظلم بالنسبة إليه تعالى فيلزمهم أن الظلم مراد له تعالى، لأنا نقول: هو ظلم واقعٌ، فإرادته تعالى له تصادم صيغةَ النكرة العامَّة للظلم مطلقاً، أعم من أن يكون نسبياً أولا، ولو أردنا أن نلزمهم هذا بنحو آخر، قلنا: قوله تعالى: ﴿**ظلماً**﴾ بصيغة النكرة، وهو لا يكون كذلك، إلا فيما له أجزاء أو جزئيات، كما تقول:

---

(١) ـ أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، يعده بعض علماء الأدب أشعر الإسلاميين، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـ ونشأ بالشام، ثم انتقل إلى البادية يطلب الأدب وعلم العربية، قال الشعر صبياً وتنبأ في بادية السماوه فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحل أمره خرج إليه أمير حمص فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه، توفي قتلاً وهو في طريقه إلى بغداد هو وابنه وغلامه سنة ٣٥٤هـ.

(٢)- غافر : ٣١.

لا أريد شيئاً من التمر، أو من الحيوان، فأثبت الله تعالى للظلم أفراداً، وقد تقرر أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت ذلك الشيء في نفسه، فثبوت أفراد الظلم فرع لثبوته، فالظلم على هذا ثابت أي واقع، لكن الله لا يريده عندنا، وعندهم كل واقع مراد، فيلزمهم أن الظلم مراد، فإن قالوا: هذا لا يقتضي إلا ثبوت الظلم في نفس الأمر لا في الخارج، قلنا: كذلك نقول لكنهم يقولون: الظلم غير مُتَصَوَّرٍ من الله تعالى، لا لكونه تعالى لايفعل الظلم عدلاً منه وحكمة، ولا لكونه تعالى مالكاً كما يغالطون بوصفه بالمالكيه، بل لكونه لا ظلم ولا عدل في نفس الأمر، فعدله تعالى وظلمه سواء، وسيأتي قريباً تحقيق هذا، مع أنهم يجعلون الثبوت رديفاً للوجود، فلا يصح قولهم بالثبوت في غير الخارج.

ومن العجائب في هذا المقام أنهم قدموا على هذه القاعدة ما بنوه من الأحكام، أعني قاعدة الوجوب لوقوع مراد الله تعالى، وكونه لا يقع ما لا يريده تعالى، فقالوا: لو قال إنسانٌ لزوجته: أنت طالق إن لم يشأ الله، فقال بعضهم: تطلق في الحال، إما على تقدير المشيئة فلوجوب وقوع المراد، وإما على تقدير عدمها فلوجود المعلق عليه، واعترضه سعد الدين في تلويحه، فقال: لا نسلم أن هذه الكلمة للتعليق، بل للإبطال ولو سلم فالمعلق عليه على فرض وجوده محال، والتعليق بالمحال كعدم المشيئة لغو، انتهى ملخصاً، فتأمل في بنائهم للأحكام على هذا الكلام، وفي كلام التفتازاني وما قبله تهافت على أصولهم أيضاً، وليس هذا موضوع بيانه إنما المراد أنهم حكموا بطلاق الزوجة في الكلام الأول، وبعدم طلاقها في كلام سعد الدين بناء على أنه لا يقع إلا ما يشاؤه الله تعالى ويريده.

ولنرجع إلى ما نحن بصدده، فنقول: ما أراد الله إلا تمكيننا من الطاعة والمعصية، **﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة﴾**[1] **﴿فأما من طغى وآثر**

---

(١) ـ الأنفال: ٤٢.

الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾[1]. ونعترف بأنه هو الذي خلق فينا القدرة المؤثرة، وأنه لو أراد لسلبنا ما أعطاه، وأن قدرته هي القدرات الكاملة، وهذا هو معنى ما ورد[2] عن السلف لا جبر ولا تفويض، كما بلغنا عن الإمام جعفر[3] الصادق رضي الله عنه، وأما كلام الأشاعرة ومقلديهم، فلا جبر في الدِّين إلا ما اعتقدوه، ونزَّهناه تعالى عن إرادة القبائح وفعلها كالكفر واللواط والسجود لإبليس لعنه الله تعالى، وهم قالوا: كل ذلك هو الفاعل له تعالى والمؤثر فيه، وهو تعالى مريد له، وقولهم: بأنه تعالى مريد مستغن عنه، مع قولهم: إنه هو الفاعل له تعالى والمؤثر فيه،وهو تعالى مريد له، وقولهم: بأنه تعالى مريد مستغني، مع قولهم: أنهو هو الفاعل ولا فاعل غيره، لكنهم لما حكموا بأن الإرادة صفة قديمة، ذكروا كونه مريداً، ولو حققت مذهبهم في نفي الغرض لعرفت لزومه لنفي الإرادة، كما انتفت به الحكمة.

واعلم أن لهم فراراً عن تسميته فاعلاً للكفر، وهو مما أحدثه بعض متأخريهم، وكرره سعد[4] الدين في كتبه، وسيأتي ذكره وإبطاله بما يلزم عليه، أن الله تعالى لا يسمى خالقاً إلا مجازاً لا حقيقة، ونقول: أما نحن فقد اعترفنا بنعمة الله علينا بما أعطانا من القدرة، واعترفنا بحجته القائمة بالتمكين من الطاعة

---

(١) ـ النازعات: ٣٧،٣٨،٣٩،٤٠،٤١.

(٢) ـ في (أ): ما أراده السلف.

(٣) ـ جعفر الصادق بن محمد الباقر، بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب، من فضلاء أهل البيت عليهم السلام، أخذ عنه جماعة منهم أبو حنيفة، ومالك، لقب بالصادق؛ لأنه لم يعرف عنه الكذب قط، ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ وتوفي بها سنة ١٤٨هـ.

(٤) ـ سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خراسان سنة ٧١٢ هـ وله مصنفات منها، شرح التلخيص، والمختصر، توفي في سمرقند سنة ٧٩٣هـ ، الأعلام.

والمعصية، وأما أنتم فأنكرتم النعمة وجحدتم الحجة، ثم ادَّعيتم التقديس والتعظيم، ورميتم من تعلمونهم على الحق بالأمر الفاحش العظيم، وأخذتم تنفرون العامَّة، بأنه يلزم على كلامنا الشرك با لله تعالى، والتعجيز له، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وما أدري كيف جاز على عقول الأذكياء منهم اعتقاد أن ا لله سبحانه وتعالى يأمر بالإيمان، ثم يخلق الكفر ويكلف العباد بالسجود له، ثم يخلق فيهم السجود للأصنام ويكلفهم بالتوحيد، ونفي الصاحبة والولد، ثم يخلق منهم القول بأن له تعالى ثانياً، والاعتقاد بأن له صاحبة وولداً، وهو عين تكليف ما لا يطاق، الذي نزه ا لله نفسه عنه، في قوله: ﴿**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها**﴾[1] و ﴿**إلا ما آتاها**﴾[2] فنسبوا إلى ا لله تعالى مع مخالفة صريح كلامه، ما لا يرضاه أحدٌ من الناس، أعني الأمر بالشيء والنهي عنه، ثم فعل خلاف ما وقع عليه الأمر والنهي، ثم العقاب عليه، وهو عين فعله، ثم التمدح بأن التكليف لا يكون منه بما لا يستطاع، والحكم عليه بنقيض ما تمدح به، وا لله ما كنا نظن أن العلماء يحومون حول هذا، بل ولا أفراد العقلاء فضلاً عن هؤلاء المدعين، بأنهم هم الكملاء النبلاء، حتى رأيناهم يرفعون هذه الأقوال الساقطة، ويأتون فيها بالمغالطة، التي هي نوع سفسطة، ومع ذلك قد نفروا كثيراً من الناس عن طلب الحق، بما قدمناه لهم، وصار الداني والقاصي، والمنيب والعاصي، يحتقر مذهبنا احتقار من نزل عليه الوحي بخلافه، وما هو في احتقاره إلا في أسر أسلافه.

والنجم تستصغر الأبصار رؤيته   والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

---

(١) ـ البقرة: ٢٨٦.

(٢) ـ الطلاق: ٧.

قد عرفت مما أسلفناه، أنه يكون معنى قولهم: لا خالق إلا الله، لا فاعل للمعاصي إلا الله تعالى، وعرفت أيضاً أن ما يقعقعون به علينا من إلزام العجز منه تعالى، على قولنا بالتمكين والاختيار، فقد ألزمناهم إياه إلزاماً واضحاً، ليس كما توهموه لازماً لنا، إذ قلنا: إنهم قصروا قدرته تعالى على فعله، و لم يجعلوا له الإقدار لنا على أفعالنا، فقد منعوا أن يخلق تعالى قدرة مؤثرة من عبيده، إنما يقدر على فعله الخاص به تعالى، و لم يكن قادراً على فعل غيره بواسطة خلق قدرة مؤثرة حادثة في ذلك الغير، ونحن قلنا بذلك، فخلق العبد المتمكن من فعله، القادر عليه أكمل من خلق العبد العاجز، الذي لا يقدر على حركة ولا سكون، وعارضناهم بالأمر، فقلنا: إن مخالفة أمره تعالى واقعة قطعاً، بالاتفاق، فيلزمهم عجزه، على ما يوهمون به القاصرين، أن مخالفة مراده تعالى يلزم منها عجزه تعالى، فهلاً لزم من مخالفة أمره العجز، وأيضاً قد صرحوا بأن الطاعة محبوبة لله تعالى، والمعصية مكروهة له تعالى، لعدم جراءتهم على رد قوله تعالى: ﴿**والله لا يحب الفساد**﴾[1] فيقال لهم: هلا لزم العجز من عدم وقوع محبوبه تعالى! ووقوع ما يكرهه! وقد عرفت أن إلزامهم لنا بالشرك، إذ قلنا: إن لنا قدرة على الفعل، فَجَعَلْنا مع الله قادراً على تمويههم الباطل عايدٌ عليهم، إذ سلموا أن مع الله تعالى حياً وعالماً وموجوداً، فقد لزمهم الشرك من قولهم: إنهم موجودون وأحياء وعلماء، ولا فرق بين صفة وصفة من صفاته تعالى، ولو أردنا أن نلزمهم على حدِّ إلزاماتهم الفارغة، وتلبياتهم، التي ليست عند العقلاء سائغة، لألزمناهم الشرك في اعتقادهم أن مع الله تعالى قدماء في الأزل، لولا هي أعني تلك القدماء لم يكن تعالى عالماً ولا حياً ولا قادراً، وهي التي يسمونها المعاني، ويغالطون عقولهم، بأنها ليست إياه تعالى وليست غيره، ولو جاءت هذه

(١) - البقرة: ٢٠٥.

الفضيحة من طريقنا لملأوا بها الأسفار وصارت لهم طرفة في الإقامة والأسفار، إذ لا يعقل بين شيئين فرضهما العقل، أن يكون كل واحد منهما ليس عين الآخر، وليس غيره، ولهذا نتمثل عند ذكرهم للمعاني بما قيل: أن من أشرك
با لله جهول بالمعاني ،أحول العقل لهذا ظن للواحد ثاني

وهم يعلمون أن كل شيئين فرضناهما، لا بد أن يكون بينهما إحدى نسب أربع، المباينة، والمساواة، والعموم، والخصوص من وجه، والعموم، والخصوص المطلق، ولا يصح شيء من هذه النسب بين الباري تعالى وبين هذه المعاني على كلامهم، ولهذا تحير من تحير منهم، وقد ذكر السيوطي[1] جوابه، وكان منشأ السؤال نحوياً من بعض عبارات جار ا لله[2] الزمخشري رحمه ا لله تعالى، كما ذكره السيوطي في الحاشية المذكورة عند الكلام على سورة الحجر.

واعلم أنهم لا يلتزمون ما ذكرناه، عن أهل وحدة الوجود من القول: بأنه لا موجود إلا ا لله، بل ينكرون هذه المقالة كل الإنكار، وإن كان قد عمت مصيبتها في هذه الأعصار، حتى صارت في الأشعار، وانظر إلى قول التلمساني، وهو من أهل هذه المقالة الضالّة:

راح للراح والخلاعة عبد   وهو في مذهب الحقيقة رب

---

(١) ـ في حاشيته على الينطوي سؤالاً منظوماً في هذا عن بعض الأفاضل منهم إلى بعض المشائخ و لم يذكر السيوطي.

(٢) ـ الزمخشري: هو جار ا لله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي أبو القاسم المعتزلي، إمام التفسير والمعاني والبيان واللغة، له مصنفات عديدة في كل فن، ولد سنة ٤٦٧هـ وتوفي بجرجانية سنة ٥٣٨هـ.

وأما ابن الفارض[1] فأكثر ديوانه ناطقٌ بذلك، والتأييد من قصائده[2] قد اشتملت على جميع هذه الضلالات والجهالات، وخلاصتها أن هذا العالم هو الله تعالى ولم تشم الممكنات رائحة الوجود، وقد كرّر هذا المعنى، محي الدين ابن عربي في كتبه، وعبد الكريم الحنبلي في الإنسان الكامل، وفي شرح الباب التاسع والخمسين، وخمسمائة من فتوحات ابن عربي[3] وإن شككت في هذا فراجع كلامه عندد ذكر عيسى عليه السلام، تجد هناك ما يصدق هذا الكلام، وربما تجد ما هو أصرح وأوضح في شرح الباب المذكور، وقد نبه على هذا غير واحد من المتسمين بأهل السنة، وكفروا ابن عربي كما ذكره الأهدل[4] في مختصر تاريخ الإسلام للذهبي، وعد جماعة من المكفرين لإبن عربي، كزين الدين المراغي[5] وشيخه تقي الدين السبكي[6]، ونور الدين الوعي، والحافظ الذهبي، وتقي الدين الفاسي[7].

---

(1)- ابن الفارض: هو عمر بن علي بن مرشد بن علي الحموي الأصل،أبو القاسم شرف الدين ابن الفارض: مولده بمصر سنة ٥٧٦هـ، كان شاعراً متصوفاً. لقب سلطان العاشقين.وهو من القائلين بوحدة الوجود، واشتغل بفقه الحنفية، وأخذ الحديث عن ابن عساكر، وقد اختلف شأنه كما اختلف شأن ابن عربي، توفي بمصر سنة ٦٣٢هـ .

(٢) - في (أ): قصيدته.

(٣) - ابن عربي هو محمد بن علي بن محمد بن العربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي المعروف بمحي الدين بن عربي الملقب بالشيخ الأكبر، ولد في مرسيه سنة ٥٦٠هـ وانتقل إلى اشبيلية وزار الشام وبلاد الروم، والعراق، والحجاز، وأنكر عليه أهل الديار المصرية شطحات صدرت عنه فعمل بعضهم على إراقة دمه، وهو قدوة القائلين بوحدة الوجود كما يقول الذهبي، وتوفي في دمشق سنة ٦٣٦هـ.

(4)- الأهدل: هو حسين بن عبدالرحمن بن محمد بن الحسين، مفتي الديار اليمنية، ولد في أبيات حين سنة ٧٨٩هـ ، وانتقل إلى زبيد ، ومنها إلى مكة، ثم عاد إلىأبيات حسين، وحدث ودرس، وأفتى، وكانت وفاته حيث ولد سنة ٨٥٥هـ .

(5)- المراغي: هو أبو بكر بن الحسين بن عمر، ويقال إسمه عبدالله، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ ، وتحول إلى المدينة فاستوطنها، وولي قضاها وتوفي بها سنة ٨١٦هـ.

قلت: وشيخ الذهبي[1] الحافظ بن تيمية الحنبلي[2]، رحمه الله تعالى، وغيره ممن عرف مذهب ابن عربي، حق المعرفة، ولم يسلم ولاية هؤلاء المتصوفة.

وبالجملة فهؤلاء المتسمون بأهل السنة، لا يرضون بهذا الإلزام، وينكرون هذا الكلام، فاحفظها حجة عند الجدال والخصام، فإنهم قد بنوا أكثر مذهبهم على هذه المغالطات الواضحة، والمراوغات الفاضحة.

[مسألة في بيان شبهة المتسمون بأهل السنة]

ومن شبه هذه الطائفة الحائفة، شبهة العلم، وذلك أنهم إذا صدموا بالحجة، ورجموا إلى المحجّة، وفلجَتْهُم الضرورة العقلية، وتظافرت عليهم الموارد [النقلية] [3]، وعلموا أن اللازم من المكابرة، كون الإنزال للكتب المتواترة، والإرسال للأنبياء بالآيات الظاهرة عبثاً خالياً عن الحكمة، وأنها لهي المقالة الفاجرة الخاسرة، فعند ذلك يلوذون إلى ما يظنونه منجياً من هذا الشنار، ويستجيرون

---

(٦) ـ تقي الدين السبكي، علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، ولد في سبك سنة ٦٨٣هـ وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام وولي الشام، واعتل فعاد إلى القاهرة وتوفي بها سنة ٧٥٦هـ.

(٧) ـ هو محمد بن أحمد بن علي بن تقي الدين الفاسي، أبو الطيب، أصله من فاس، ومولده بمكة سنة ٧٠٧هـ، دخل اليمن، ومصر والشام، وولي قضاء المالكية بمكة، وتوفي بمكة سنة ٨٣٢هـ.

(١) ـ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله تركماني الأصل من أهل فيفازتين مولده بدمشق سنة ٥٨٣هـ طاف كثيراً من البلدان وله مصنفات كثيرة، منها ميزان الاعتدال في نقد الرجال، والكاشف في تراجم رجال الحديث، توفي سنة ٧٤٨هـ.

(٢) ـ ابن تيمية: هو أحمد ابن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم الحضري النميري الدمشقي الحنبلي، أبو العباس تقي الدين ابن تيميه، ولدفي حران، وتحول به أبوه إلى دمشق، فاشتهر، وطلب إلى مصر، وتعصب عليه جماعة من أهلها ونقل إلى الإسكندرية ثم أطلق فسافر إلى دمشق واعتقل بها ومات معتقلاً بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ.

(٣) ـ ما بين قوسين زائد في (ب).

من الرمضاء[1] بالنار، فيقولون: قد سبق في علم ا لله ما كان وما يكون أبداً فلا خروج عنه وإلا كان جهلاً، فعلمه تعالى، يتعلق بالأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر، فلا يمكن انقلابه، فالعاصي في علمه تعالى لابد له من المعصية، والمطيع لا بد له من الطاعة فينتفي الاختيار، هذا تحرير شبهتهم، وهي وإن كانت من شبه العامّة، فقد تمسك بها فحلهم على الإطلاق، وإمامهم بالاستحقاق، فخر الدين الرازي[2] كما نقله إلينا بعض الناس، عن تفسيره الكبير، في معرض رد كلام العلاَّمة جار ا لله رحمه ا لله تعالى، وكأنه (مكره أخاك لابطل)، وكدنا أن لا نصدق بهذا النقل، لكن يؤيده ما ذكره السمرقندي عنه في الصحائف والمعارف، ورده بما يكفي اللبيب، ويشفي الأريب، وأنا أذكر هنا ما يقوم بحق الطالب وذي السائل من دون إخلال ولا إجمال.

فأقول: يلزم كل من احتج بسبق العلم على نفي الاختيار، أن يكون الباري تعالى غير مختار في رزقنا، ولا في خلقنا، بل ولا في خلق السموات والأرض وما بينهما، لأنه قد سبق في علمه تعالى أنه يخلق ويرزق، فلا بد له من ذلك، وإلا كان علمه تعالى جهلاً، فيلزم عدم اختياره في شيء من أفعاله تعالى، وقد اعترف بلزوم هذا الإلزام عضد الدين[3] الأيجي، وابن الحاجب[4]، وسعد الدين التفتازاني[5]، وأقروا بأنه يلزم منه الكفر، مع ذلك فقد التزمه الوليّ ابن عربي في

(١) - في (أ): بالرمضا من النار.

(٢) - تقدمت ترجمته.

(٣) - عضد الدين الأيجي: هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل: من أهل إيج (بإيران) توفي سنة ٧٥٦هـ.

(٤) - ابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، وسمي ابن الحاجب لأن اباه كان حاجباً لأحد الأمراء، ولد ابن الحاجب بصعيد مصر سنة ٥٧٠هـ ودرس علوم القرآن والعربية، ونبغ في العربية خاصة في علم النحو، وله في ذلك الكافية والشافية، وتوفي سنة ٦٤٦هـ بالاسكندرية.

(٥) - قد تقدمت ترجمته.

الفتوحات، وقال: بعدم اختياره تعالى في إيجاد العالم، وهو بعينه كلام الفلاسفة، إلا أن ابن عربي جعله إرْهاصاً لوحدة الوجود، والفلاسفة لقدم الهيولي والزمان، وكلها ظلمات بعضها فوق بعض، نعوذ با لله من الباطل ولوازمه، والزيغ ومآثمه.

وبهذا تعرف أن من احتج بسبق العلم، لزمه أن تكون أفعالنا لا باختيارنا ولا بإختيار ا لله تعالى، أما كونها لا بإختيارنا، فهو مقتضى التشبث بهذه الشبهة، وأما كونها لا باختيار ا لله، فلأنّها[1] قد سبقت في علمه، فلا بد من فعلها وجوباً، والوجوب ينافي الاختيار، ولو لم يكن فعله تعالى لها واجباً لكان جائزاً، فيجوز أنه لا يفعلها، وهو انقلاب علمه جهلاً، وهذا من الجلاء بمكان، وغير خافٍ أن العلم لا يتعلق بالشيء إلا على ما سيكون، فالمعلوم متقدمٍ في الرتبة، وإلا كان العلم متعلقاً بلا شيء، فتقدم العلم وجوداً لا ينافي تأخره رتبةً، وكونه تابعاً لا متبوعاً، فما للعلم على هذا أثرٌ في كون الشيء على صفة من الصفات، إنما يتعلق به على ما هو به.

فنقول: علم ا لله تعالى بمعصية العاصي، وطاعة المطيع، مُتَعَلَّقُهُ العاصي بالاختيار، والمطيع بالاختيار، فالمعلوم هو العاصي المختار في معصيته، والمطيع كذلك، فالمعصية المقيدة، باختيار فاعلها سابقة في علمه تعالى كالطاعة، ولا يقال: إن الطاعة المجردة عن الاختيار سابقة في علمه تعالى، ولا المعصية كما ذلك واضح، ولهذا نقول لهم: ما مرادكم بسبق العلم؟ فإن اردتم أنه سبق في علم ا لله تعالى أن الكافر يكفر بغير اختياره، واستقلاله، فلا نسلم أنه سبق في علمه تعالى؛ لأن العلم لا يكون إلا على ماهو عليه المعلوم، وإن أردتم أنه سبق في علم ا لله تعالى أنه يكفر باختياره وتأثيره فهو مذهبنا ومرادنا، وسبق العلم لا ينافي الاختيار، كما أن سبق علمه تعالى بكونه يرزقنا لا يلزم منه أنه تعالى مجبور على رزقنا،

---

[1]- في (ب) فلأنها أيضاً.

فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية سابقة في علمه تعالى مع قيد الاختيار، لا مجردة عنه.

قال أبو الحسين[1]: في غرر الأدلة: ألا يُرى أنا إذا أردنا أن نعرف الأمور على حقائقها، لم يكن الطريق إلى ذلك أن نختار علمها على صفة من الصفات فتكون بسبب علمنا على تلك الصفة، بل إنما نلتمس البحث عنها، وعن صفاتها فنعلمها على تلك الصفات، فيكون علمنا بحصولها على تلك الصفات تبعاً لحصولها على تلك الصفات، وتجري مجرى المرآة[2] التي تُري الوجه حسناً، ولا يجوز أن لا يكون حسناً، مع أنها أرتناه حسناً، و لم يكن الوجه حسناً بسبب المرآة، بل إنما أرتناه حسناً تبعاً لكونه في نفسه حسناً، انتهى كلامه، وإيضاحه أن المرآة يُرى فيها الأسود أسود، والأبيض أبيض، وليس لها تأثير في جعل الأسود أسود، ولا الأبيض أبيض، بل هي تابعةٌ لسواده وبياضه.فالعلم كالمرآة يتعلق بالشيء على ما هو به.

فإن كنتَ ممن لا يجدي عنده إلا الواضحات. فأقول: لو أن الله أعطى زيدٌ علماً من لدنه، بأن بكراً يقتل خالداً غداً، وقت الظهر، فجاء الغد فقتل بكر خالداً ذلك الوقت بلا تخلف، فهل لعلم زيد أثر في قتل خالد؟ وكذا علمُنا الآن بالدَّجال وكفره، والمهدي وهداه، بما علمناه من الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم، فهل لعلمنا أثرٌ في كفر الدجَّال ، وهدى المهدي؟ وما علم الله تعالى إلا بهذه المثابة.

---

(١) - أبو الحسين: هو محمد بن علي بن الطيب البصري من الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة، قال ابن خلكان: كان جيد الكلام مليح العبارة غزير المادة، إمام وقته، له التصانيف الفائقة، منها المعتمد، وغرر الأدلة، توفي ببغداد سنة ٤٣٧هـ.

(٢) - في (أ): ويكون كالمرءآة.

ومن أعجب المناقضات إلتفات هؤلاء الجبرية إلى شبهة العلم، مع أن العلم صفة ليست باختياريه، فتمسكهم بهذه الشبهة يؤذن بأن ا لله تعالى اختار أن يعلم أن العاصي يعصي، ثم أن هذا العلم ساق العاصي إلى المعصية، وكذلك المطيع، فالعلم على هذا اختياري له تعالى، أي: جعله تعالى علماً متعلقاً بمعلوم، ثم يكون منه السوق إلى ذلك المعلوم، ليتم تعلقه به، ولقد سمعنا كثيراً منهم، يقولون على جهة الاعتذار من موجب اللوم، ﴿**ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب**﴾[1] وهذا من تمام ضلالهم، يذهبون إلى مثل هذه الآية الواردة في مقام التمدّح بسعة العلم، وسبقه، وحفظ الكتاب السابق، فيجعلونها أنزلت للإعتذار لكل فاسق. لا يقال: إن في قوله تعالى: ﴿**من قبل أن نبرأها**﴾ دليلاً على أنه تعالى هو الفاعل لها، فيلزم أن كل واقع فهو منه تعالى، لأنا نقول: ليست الآية بصدد المعاصي والطاعات، بل المراد المصائب، كالجدب ونحوه فهي مثل قوله تعالى: ﴿**قل كل من عند الله**﴾[2] والقرينة على هذا قوله تعالى: ﴿**ما أصاب من مصيبة**﴾ ولا يدل على مراد المجبرة[3] إلا حيث كانت الآية هكذا، ما أصبتم من مصيبة، مع أنها لو كانت الآية كذلك، لا تدل على مرادهم بوجه ما، والعقل أيضاً من وراء الدلالة الظنية وهو الحاكم، فلولاه ما ثبتت الشرائع، فهو الدليل القاطع، وقد استحكمت هذه الشبهة اليوم مع الخاصة منهم والعامة، ولا أظنهم يرجعون عنها إلا إذا جاءتهم الطامة.

واعلم أن بعض الخاصة منهم، إذا وضح لهم لوازم شبهة العلم كما مرّ لا يرجعون إلا إلى الشبه السالفة مكابرة منهم ومخالفة، فإذا أصْمَتْهم سهام التقريع،

---

(١) ـ الحديد: ٢٢٠.

(٢) ـ النساء: ٧٨٠.

(٣) ـ المجبرة: هم جهم بن صفوان وأتباعه، لأنهم يقولون: لا اختيار للعبد بل هو كالشجرة.

وأصمّتهم مِنّا طوام التشنيع، بلزوم ما لا يطاق، إذ قلنا: كلف الكافر بالإيمان، وخلق فيه الكفر على أصولهم، ولزمهم أن يكون الإرسال للمرسلين، والإنزال للذكر المبين عبثاً خارجاً عن الحكمة والمصلحة عند جميع العقلاء. المميزين، ولزمهم أن الله يكون ظالماً، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، إذ قالوا: إنه تعالى أمر بالطاعة وخلق في المأمورين المعصية، ثم يعذبهم على عين فعله، ولزمهم غير ذلك. فلهم هنا فرار عن هذه الإلزامات بكل قبيح، واعتذارٌ أقبح منها وهو غير صحيح.

وقد أتوك بمين من حديثهم ... يكاد يضحك منه الحبر والصحف

قالوا وبئس ما قالوا لا يقبح من الله تعالى قبيح ولا ظلم؛ لأنه مالك يفعل في ملكه ما يشاء، فالكفر واللواط والزناء لا يقبّح منه تعالى، وكذلك الجور والظلم والتعذيب بغير جرم، فله أن يعذب عبيده، بغير ما فعلوه، كما أن له أن يرفع فرعون في أعلى عليين من الجنة، وينزل موسى في الدرك الأسفل من النار، وهذا باب ضلالهم السابق، ومنشأ وبالهم اللاحق، وهي مسألة التحسين والتقبيح، وأساس البناء على الصحيح وغير الصحيح، وهذه الرسالة ليست بصدد بيانها، ولا موضع برهانها، لكن لا بد هنا من الجواب على هذه الشبهة، وتوضيح مراد السائل من استيفاء الشبة والدلائل. فنجيبهم أولاً: بالنقض لهذه المقدمة، لأنهم لا ينكرون أن الفرق بين المالك، وغيره، لا يصح إلاَّ على أصل من يقول بالحسن والقبح عقلاً، والأشاعرة لا يقولون به. فهذه المقدمة أجنبية عليهم.

ولهذا تراهم أسرع ما ينقضونها بأنفسهم، إذا قلنا لهم، لانسلم أن الملك يفعل كل ما يشاء، بل ليس له أن يفعل إلا ما يجوز للمالك، كما لاريب أنه ليس للسيد، أن يقطع رجلي عبده ويديه، ويكسر ظهره، ويقلع عينيه، ويرميه في النار بغير جرم ولاذنب فيقولون هو تعالى مالك ليس كسائر المالكين، لأن

المالكين لايفعلون في أملاكهم ما شاءوا، وليس لهم من التصرف إلا ما يجوز، لاما لايجوز، فنقول لهم: فما شأنكم وهذه المقدمة؟ وما حاجتكم إلى توصيفه بالمالكية، فيفعل ما يشاء؟ هلا أخرجتم هذه المقدمة التي لاحاجة لكم بها،ولا تجري على أصولكم، واجروا على أصولكم، فقولوا: يفعل تعالى كل قبيح وظلم، لا لأنه مالك، إذ لايقولون بالفرق بين المالك وغيره، ولا لأنه رب متصرف بالحكمة، لا نه لا يتقيد تعالى عندكم بحكمة، بل لأنه لا قبيح ولاحسن في نفس الأمر أصلاً، فلا فرق بين الظلم والعدل ولا فرق بين الحكمة والعبث، ولافرق بين الحسن والقبيح، ولافرق بين العلم والجهل، ولا فرق بين الصدق والكذب، بل كلها سواء عندكم، وله أن يفعل ماشاء منها، هذا مقتضى أصولكم، ونتائج عقولكم، ولستم له تنكرون، بل به تفتخرون، وحسبكم هذى التفاوت بيننا، (وكل إناءٍ بالذي فيه ينضح).

فإن قلت يلزم على أصولهم هذه، أنه يجوز أن هذه الشرايع كذب، وأنه يجوز على ا لله الكذب، تعالى عما يقول الظالمون، ويجوز أنه تعالى صدق الأنبياء بإنزال المعجزات على أيديهم عليهم الصلاة والسلام، وكلما جاءوا به كذب وبهتان، إذ لا قبيح عندهم في نفس الأمر، فلا يقبح منه تعالى قبيح، قلت الأمر كما تقول، وقد ألزمهم أصحابنا بهذا الإلزام و لم يجدوا عنه جواباً من زمن الأشعري إلى الآن، فالشريعة ما تصح على أصولهم، ويحكم بأنها صدق وحق، لأنها جاءت على أيدي الأنبياء عليهم السلام، وصدقهم ا لله بالمعجزات، وكل من صدقه ا لله فهو صادق، لأن ا لله لايفعل الكذب ولا يصدقه لأنه قبيح، وهو تعالى عالم بالقبيح غني عنه، لأن هذا مما لايتمشى على أصول الأشاعره، إذ الدليل علىصحة النبوة لايتم إلا بمقدمتين، وهما أن ا لله جعل المعجز لصدق النبي، وكل من صدقه ا لله فهو صادق، والصغرى منها لاتصح عندهم، لأنه يجوز

أن يجعل ا لله تعالى المعجزة للإغواء والإضلال لعدم امتناع القبيح منه تعالى، وأما عدم صحة الكبرى على أصلهم، فمن باب أولى وأحرى، إذ لا يمتنع أن يصدق ا لله المبطل الكذاب، فلم تثبت كلا المقدميتين على أصلهم، فلا يحكم بصحة النبوة، ولاصدق النبي، ولايؤمن أن هذه الشرايع كلها معكوسة باطلة ملتبسة.

وغريب غفلتهم عن مذهبهم، عند تعريفهم للمعجزة، ومناقضتهم لنفيهم للغرض، حيث يقولون: إنزال المعجزه لتصديق النبي، وهم لايقولون: إن ا لله يفعل شيئاً لأجل شيء ولهذا قال الرازي: إنهم يتأولون كل لام في القرآن ظاهرها الغرض، لأنه تعالى لايفعل كذا لكذا، فالمعجزة منه تعالى لايصح أن تكون للتصديق لأنه غرض عندهم، فإذا ضَمَّيْتَ هذا إلى ما قدمناه، زاد الإختلال، لصحة النبوات عندهم، وإذا زدت عليه كونه يلزمهم أن جميع ما يجري على أيدينا معجزات، لأنه لاقدرة لأحد على حركة ولاسكون، فما بالهم خصوا الخارقة بالإعجاز، وكل ما يجري في الوجود معجز للبشر، فلا المعجزات جارية عندهم على أيدي جميع الناس، بمعنى أنه لايقدر أحد على جنس فعل الآخر، إذا لم يخلقه ا لله فيه، وإذا خلقه فيه تعالى قدر عليه، ولوكان خارقاً فلا يبقى للمعجزة الواقعة على يد النبي خصوصية في الإعجاز عندهم وتبطل النبوات من هذه الوجوه التي ذكرناها أخذاً من أصولهم، فإذا كان جملة الدين والشرايع لاتصح على مذهبهم فقد كفوك المؤنة في معرفة حالهم، ومئآل استدلالهم، وغاية ضلالهم، لايقال: الكذب عليه سبحانه مستحيل لأنه صفة نقص فلايمكن كذبه تعالى، فتصح الشرايع على أصولهم أيضاً لأنهم ينزهون ا لله تعالى عن صفات النقص، لأنا نقول: جعلهم الكذب صفة نقص عين القول بالقبح العقلي، لأنا نسألهم أين حكموا بأن الكذب نقص حتى يمتنع عليه تعالى؟ ولايمكنهم الجواب علينا، إلا بأن يقولوا بالفرق بين الكذب والصدق، وهو

خلاف مذهبهم، وأما نحن فذلك ماكنا نبغي، وقد تحير المحققون منهم في هذا ودسوا في كتبهم كلمات تؤذن ببطلان هذا المذهب وما يعقلها إلا العالمون [حتى[1]] قال بعضهم، كما ذكره ابن الهمام[2] في المسايرة وشارحه المقدسي، في السايرة، لايتم استحالة النقص عليه تعالى إلا على رأي المعتزلة، القائلين بالقبح العقلي، وقال إمام الحرمين[3]: لايمكن التمسك في تنزيه الرب جل جلاله من الكذب بكونه نقصاً، لأن الكذب عندنا لايقبح لعينه.

وقال صاحب التلخيص[4]: الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقلياً كان قولاً بحسن الأشياء وقبحها عقلاً، وأن كان سمعياً لزم الدور، وقال.......... العضد: لم يظهر لي فرق بين صفة النقص والقبح العقلي، بل هو هو بعينه، قلت: لهذا أقر في شرحه لمختصر ابن الحاجب[5] بأنه لايمتنع الكذب منه تعالى عقلاً وقد أوردت البراهمة على إثبات النبوات، بأن النبي ان جاء بما تقبله العقول، وتحكم به ففيها غنية عنه، ولاحاجة إليه، وإن جاء بما لاتقبله العقول فذلك دليل على كذبه، فلايقبل فيما جاءبه، وهذه شبهة منهم لايمكن الأشاعرة الجواب عنها أصلاً، حتى قال الرازي: لايمكن الحكم بصحة ماجاءت به الأنبياء إلا على أصول المعتز لة، فهؤلاء أئمتهم، قد اعترفوا بما ذكرناه وما ألزمناهم به، فإذا جاءنا من لايعرف مذهبه منهم، وأصر على التقليد لناس قد تبرؤوا منه

---

(1) ـ ما بين القوسين ساقط في (١).

(2) ـ ابن الهمام هو:محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود السيواسي من علماء الحنفية وأئمتهم ولد بالإسكندرية سنة ٧٩٠هـ ، وأقام بحلب مدة وجاور بالحرمين من كتبه، المسايره في العقائد، التحرير، في أصول الفقه، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ .

(3) ـ تقدمت ترجمته.

(4) - هو سعد الدين تقدمت ترجمته .

(5) ـ ابن الحاجب تقدمة ترجمته.

بالإشارة، وعملوا ما يعرفون أنه يخلصهم عند ربهم، إذ أقدموا على التعامي وقفاً هم كالحمار المنقاد، و لم يستعمل النظر النقاد، خوفاً من مفارقة الآباء والأجداد،ووحشة الإنفراد، و لم يجنح إلى الإستحياء من الكلام المتناقض عند أهل الإستعداد، قلنا له: يا كثير الإغترار، ويا قليل المروؤة والأنظار، أما سمعت قول حسين الجزار[1]:

ربما تلزم المرؤة قوماً   بأمور يقصر الحال عنها
إنما يتعب الرجال المرؤات   فسبحان من أراحك منها

وهاهنا نكتة، وهي مما يلحق بالعقليات وإن كان مناطها سمعياً، وذلك أن الله تعالى تمدح بأنه لايأمر بالفحشاء كما هو مقتضي حكمته، فنسبوا إليه ما هو أعظم منها من الأمر، وهو الفعل للفحشاء والتأثير فيها، ثم إن الفحشاء على أصولنا هي القبائح في نفس الأمر، كالظلم، والكذب والعبث ،وما يجري هذا المجرى، أو يلحق به كالكفر وجميع القبائح، سواء كان مما يستقل العقل بإدراك قبحه[2]، أولا يستقل كما في غير القضايا الصرفة، ومما يحتاج إلى إعلام الشارع ، أنه قبيح في نفس الأمر، وأما على أصولهم فما هنا فحشاء حتى ينهانا عنها، فنحتاج أولا إلى معرفة كونها فحشاء بنهيه تعالى عنها حتى نعرف أنه لا يأمر تعالى بها، فيصير معنى الآية عندهم، أن الله لايأمر بما ينهى عنه، وهو كالتمدح بأن النقيضين لايجتمعان، كقولك الأسود لايصح أن يكون بفعلي هو الأبيض، أو الأسود لايجتمع مني مع الأبيض، حال بقاء الأبيض على صفته، وقولك لايكون الليل نهاراً وغير ذلك، وهو لايجتمع الأمر بالشيء والنهي عنه في حالة

---

(1) - لعله أبو الحسين الجزار عبدالله بن محمد الخزار من تلاميذ المبرد توفي سنة ٣٢٥هـ .

(2) - في (١) كالظلم والكذب.

واحدة، وهذا مما لاينبغي التمدح به من أدنى العقلاء، إذ من قال: الأمر بالشيء والنهي عنه، لاأفعله في حالة واحده عرفنا أنه ليس من العقلاء.

فإن قيل: يصح التمدح بأن الأمر منه تعالى لايكون[1] بما وقع عليه نهيه تعالى، ومع كونه متراخياً لايكون من باب التمدح باجتماع النقيضين، لأن الأمر بما وقع النهي عنه مع التراجي ممكن، قلنا: يدفع هذا ما جاء من النسخ بالأمر بما كان منهياً عنه، وهو متفق عليه، فلا يكون إلا من باب التمدح باجتماع النقيضين وذلك واضح. ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿**قل إنما حرم ربي الفواحش**﴾[2] يصير معناها عند الأشاعرة: قل إنما حرم ربي ما حرم إلا ما أحل، وهذى مما يصان عنه كلام العقلاء فضلاً عن كلام أحكم الحاكمين.

وإن أردت أغرب من هذا، فانظر إلى قول الله تعالى ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان**﴾[3] الآية فإن[4] معناها عند الأشاعرة، أن الله يأمر بما يأمر، وما يأمر، وما يأمر،وينهى عما ينهى وما ينهى وما ينهى، إذ لافرق عندهم ولاتمايز في هذه الأشياء، إلا بالأمر والنهي[5] ،بالجملة فيصير جميع ما في القرآن الكريم من التفريق بين الظلم والعدل، وبين الصدق والكذب، وبين الحق والباطل، وبين الخيانة والأمانة، وبين الحكمة والعبث، وبين الوفاء والنكث، ليس تفريقاً حقيقياً عندهم، لأنه كله فعله تعالى، لايفعله أحد غيره، وكل أفعاله حسنة لايتميز بعضها عن بعض في الحسن وليس للعبد منها إلا المحلية، كالآلة في العمل، مثل

---

(1) - في (١) لايكون على ماوقع.

(2) - الأعراف ٣٣.

(3) - النحل ٩٠.

(4) - في (١) فيكون.

(5) - لأن الأمر هو الذي جعله حقاً حسناً لا أنه في نفسه حسن ،والنهي هو الذي جعل المنهي عنه خبيثاً لا أنه في نفسه خبيث.

السكين والسيف، وهذه المحلية، لاينبغي أن تكون سبباً في التفريق بين أفعاله تعالى، حتى يكون بعضها حسناً كالقسط، وبعضها قبيحاً كالفحشاء، لأنه لايقتضي المحل تأثيراً في صفة الحال، خصوصاً أفعاله تعالى، مع كونها كلها حسنة لاتتمايز في الحسن، فهل يصح أن يكون المحلية مؤثرة في قبحها، وأن يكون نسبتها سبباً في خروجها عن صفة الحسن اللازمة لها، لكونها فعل الله تعالى عندهم، وأما الأمر والنهي، فأمر وراء ذلك كله.

أما أولاً: فلأنه تعالى تمدح بأنه إنما خص بعض الأشياء بالأمر وبعضها بالنهي، لأنه أعني ذلك البعض أهل لذلك، فالأمر والنهي وقعا على ما ينبغي أن يقعا عليه، لا أن الأمر والنهي وقعا على شيء لم يكن في نفسه أهلاً لأن يؤمر به، وأهلاً لأن ينهى عنه، ومتأهلاً لأمر به والنهي عنه معاً، وهذا جلي ظاهر.

وأما ثانياً: فلأنه وقع الفرق بين الحكمة والعبث مع قطع النظر عن الأمر والنهي وتكررت آيات الحكمة في جميع القرآن، فدل ذلك على أن الفرق بين الحكمة والعبث كائن في نفس الأمر، وأن لم يكن هناك في الخارج أمر ولا نهي، فالفرق الذي جاء في القرآن بين هذه الأشياء المذكورة لايصح على مذهب هؤلاء الجبرية، لاخصوص قوله تعالى ﴿**إن الله لايأمر بالفحشاء**﴾[1] ويكفيهم مناقضته، لقوله تعالى ﴿**هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون**﴾[2] الآيه، وقد ألزمهم أصحابنا بأنه لايصح الحكم بأن أفعاله تعالى حسنة، لأنه ليس مأموراً تعالى، وهم قد حكموا بأن الحسن للأمر، كما أن القبح لايكون إلا للنهي.

قلت: وهو لايلزمهم فكلامهم في الحسن الشرعي، لكننا نستفسرهم عن وجه الحسن في أفعاله تعالى عندهم.

---

(1) - الأعراف ٢٨.

(2) - الزمر ٩.

فإن قالوا: لأنه مالك، فقد سلف إبطاله، بأنه لايصح الفرق بين المالك [وغيره[1]] إلا على مذهب من يقول بالحسن والقبح عقلاً، وإن قالوا: لأنه حكيم، فقد سلف أنه تعالى عندهم لايتقيد بالحكمة، ولايجب أنه لايفعل إلا ماله وجه في الحكمة.

وإن قالوا: مالكيته مسلمة عند الجميع، وتصرف المالك حسن شرعاً، فأفعاله تعالى حسنة شرعية بهذا الإعتبار.

قلنا: تصرف المالك له حدود، إن خرج عنها قبح كما مر، وتصرفه تعالى لايقبح بوجه، وقد مر أيضاً، فلايمكنهم الحكم بحسن أفعاله تعالى أصلاً. فاحفظ هذا وضمه إلى ماسقناه فيما يرد عليهم من قوله تعالى ﴿**إن الله لايأمر بالفحشاء**﴾.

ولعمرك لقد جاءت هذه الآية وأمثالها برهاناً لنا على لجاجهم، وبياناً لإعوجاجهم، ولو أسبلوا ملابس التلبيس على وجه الإنصاف، واسدلوا على أوانس التدليس استار التقديس لله تعالى عن قبيح الأوصاف، فكل ذلك لواذ منهم يتسللون به إلى تصحيح كلام الأسلاف، وروغٌ عن صريح كلام الله تعالى لسكرتهم بكأس هذا السلاف، اللهم إنا نعوذ بك من إيثار غيرك، ونستغفرك مما جرت به الأقلام منا في شبه الجاحدين لحكمتك، وحجتك وخيرك.

[الأدلة السمعية على فساد أقوال المخالفين]

وإذ قد أتينا على ما هو غرض السائل، خوضاً في لجج لجاجهم، المموه، وروضاً في الحجج على اعوجاجهم المشوه، فلنذكرمن النقليات طرفاً بجمع من غرائبهم ظرفا، ونورد من الأدلة على مذهبنا ما تعترف به العقول التي لم يقيدها عقال الإصرار، ووبال التقليد والإغترار، ونحن لو أرادنا الإحتجاج بجميع ما في،

---

(1) ـ مابين القوسين ساقط في (١).

القرآن، من فاتحة التحميد إلى خواتم التعوذ، لامكننا ذلك إمكاناً ظـاهراً، وكـان احتاجاً قاهراً، ألاتـرى أن معنـى ﴿**بسـم الله**﴾ نبتـديء ﴿**والحمـد لله**﴾ نحمـد، وغير ذلك، وانظر إلى قوله تعالى ﴿**إيـاك نعبـد وإيـاك نسـتعين**﴾[1] فـإن معنـاه لانعبد إلا إياك، ولانستعين إلا بك، ولابـد مـن الحكـم بـأن المعبـود غـير فـاعل العبادة وموجدها، وإلا كان المعبود هو العابد، كما هـو معنـى مذهـب أخـوان الجبرية، وخلاصة كلام أهل وحدة الود من الصوفيـة. ثـم أن الإسـتعانة بـه هـل تصح أن تكون على فعله تعالى، فيكون معنى الآية نستعين بك على فعلك، وما حاجتنا إلى هذه الإستعانة على هذا المذهب، وهل فعله وأثره تعـالى مما يسـتعين العبد عليه؟، أم هل يصح مثل هذا لغة أم عقلا؟ فهل يجـوز لعـاقل، أعنّـي يـازيد على أن تقوم أنت، أما مـع الحصر فـابلغ وابلـغ، إذ لاخفـا في عـدم صحـة قولـك: واستعين إلا بك يازيد على أن تقوم أو تعتقد، على أَنَّ لو أردنا الإحتجاج في إثبـات الإختيار والتمكن منا، يكون القرآن ملآن بالأوامر والنواهي، ولايصـح مـن الحكيـم أن يأمر وينهى من لايقتدر على الإمتثال، ولا أثر له في المأمور به والمنهي عنـه يصـح لنا ذلك. وكفانا في بطلان مذهب المجبرة، وهذا بالنظر إلى الفعل.

أما بالنظر إلى الإرادة:- فيكفي في إبطال قولهم: كلما أراده الله فهو واقع، قولـه تعالى ﴿**يريد الله بكم اليسر ولايريد بكم العسر**﴾[2] لأنهم خصصـوا إرادة الله تعالى لليسر في التكاليف كما هو مأخوذ من سـياق الآيـة، فذلـك لا يجـر علـى مذهبهم في تكليف ما لا يطاق، وإن منعوا تكليف ما لايطـاق منعاجدليـاً وهـو لازم لهم لزوماً جلياً، فكذلك وقع العسر في بعـض التكـاليف قطعـاً، لكنـه غـير بالغ إلى حد الخروج من الطرق، وأما إذا زعموا إرادة اليسـر وعـدم إراة العسـر

---

(١) ـ الفاتحة ٥.

(٢) ـ البقرة: ١٨٥.

في التكاليف وغيرها، فلا يخفى أنه قد وقع العسر في كثير من الأحوال بل في التكاليف؛ لأنه ربما صام من صام مع عدم اليسر، وكان يلزم أنه لا يكون عسراً إلا امتنع ولا يسراً إلا وقع وبهذه الآية وأمثالها مناقضة لمذهبهم بكل تقدير؛ لأنه وقع العسر وقد أراد الله اليسر، وقد ا نكسر سيف البغي من البغوى[1] عند تفسيره لهذه الآية فراجعه، وهذا واضح، ولكنالانقتصر على أمثاله، بل نأتي بما هو أوضح منه في المقصود، مما تكون المكابرة فيه مهتوكة، ولا يخفى على أحد قواطعه المسبوكة.

[مسألة في معنى قوله تعالي ((من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها))]

فنقول: قال الله تبارك وتعالى: ﴿**من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد**﴾، ولا يفهم من هذه الآية كل عاقل إلا أن صالحات أعمالنا، وقبيحات أفعالنا واقفة على اختيارنا، ولو عذبنا تعالى على غير سيئة فعلناها، أو على ما خلقه فينا، وأوجده منا كان تعالى ظالماً؛ بل ظالماً لعظم الظلم منه، أو لكثرتنا أيها العصاة، لكنه ممتنع في حكمته كما تمدح بذلك، وإخوان الجبرية خالفوا معنى هذه الآية الجلية، فقالوا: يجوز أن يعذب الله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، ويثيب أبا لهب وأبا جهل، ومن هو أكفر منهما، فأبو أن يقبلوا معنى هذه الآية الكريمة، وجاءوا بهذه العظيمة، فكأنهم هم الذين عني الله تعالى بقوله: ﴿**أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كا الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿**أم نجعل المتقين**

[1]- هو عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ابن المرزبان أبو القاسم البغوى ولد سنة ٢١٣هـ ببغداد كان محدث العراق في عصره له مؤلفات كثيرة منها الصحابة (خ) توفي سنة ٣١٧هـ ببغداد. هـ .

[2]- الجاثية: ٢١.

كالفجار﴾[1]، وقوله تعالى: **﴿أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض﴾**[2] وناقضوا قوله تعال: **﴿إن الله لا يضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾**[3]، و لم يلتفتوا إلى أن الله تعالى نفى كونه ظلاماً بصيغة المبالغة تأكيداً لنفي الظلم منه، فكأنه تعالى نفى الظلم عنه نفياً بعد نفي كثير، فلا يرد أنه إذا نفى كونه ظلاماً لم ينتف كونه ظالماً، فأثاب المطيع بالتزام الله سبحانه وتعالى بعد م إضاعته، كما هو شأن الحكيم، وأبان تعالى بأن مخالفة الجراء ظلم، بقوله تعالى: **﴿اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم...﴾**[4]، وهم أ بـو ذلك كله، وقالوا ليس منا عمل، وإنما نحن محل كالظرف لما يجريه الله علينا، ويخلقه فينا، كما قدمنا لهم، وقالوا: لا نوجب على الله شيئاً فيثيب من يشاء ويعاقب من يشاء، جهلاً منهم بمعنى الواجب عليه تعالى، ومعنى الحكمة منه تعالى، فمعنى الآية على مذهبهم هكذا، من اتفق ان يكون ظرفاً لما يخلقه الله فيه بغير قصد من الله تعالى، ولاغرض له في خلق، فلنفسه، أي فقد تتفق أيضاً أن تؤول هذه الظرفية منه والمحلية بنفع لنفسه، لكن على جهة الإتفاق، بغير غرض منه تعالى، لإمتناع العرض عليه تعالى، ومثل هذا تفسير **﴿ومن أساء فعليها﴾**[5] على قواعدهم وقوله تعالى **﴿وما ربك بظلام﴾**[6] أي وما ربك بفاعل للمحال، كالجمع بين النقيضين، وقد أوضحنا

---

(1) - ص:٢٨.

(2) - ص: ٢٨.

(3) - آل عمران: ١٩٥.

(4) - غافر: ١٧.

(5) - فصلت ٤٦.

(6) - فصلت ٤٦.

أن الظلم منه تعالى عندهم محال، فنفوا معنى المتمدح بكونه تعالى لايريد الظلم ولايفعله في جميع القرآن، مع أنه لايصح التمدح إلا بما هو يمكن في نفسه.

[مسألة وجوابها]

وقد أقر بهذا التفتازاني[1] في شرح العقايد عند ذكر قوله تعالى ﴿**لاتدركه الأبصار**﴾[2] قال: وقد يستدل بالآية على جواز الرؤية، إذ لو كانت ممتنعة لما حصل التمدح بنفيها انتهى. فانظر هذا الإقرار مع الغفلة عن مذهبه، وأما إستدلاله، بنفي الرؤية على أمكانها، فغلط فاحش، أوقعته فيه العصبية، فذهب عنه تمدحه بقوله تعالى، ﴿**لاتأخذه سنة ولانوم**﴾[3] وقوله تعالى ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[4] وقوله تعالى ﴿**لم تكن له صاحبة**﴾[5].

فإن قلت: فكيف تتمشى هذه الآيات على قاعدة أن التمدح لايصح إلا بما هو ممكن في نفسه؟

قلت: هذه الآيات وأمثالها، من باب نفي اللازم لنفي الملزم، فنفي إدراك الأبصار، لنفي التحيز، وسمة الحدوث، ونفي السنة والنوم، لنفي ماهو من لوازم البشرية كذلك ونفي الصاحبة لنفي الملزوم وهو تابع البشرية أيضاً، فالتمدح لم يكن منه تعالى بمجرد نفي إدراك الأبصار، ولابمجرد نفي السنة والنوم، ولابمجرد نفي الصاحبة، كما هو المتبادر، بل التمدح بكونه تعالى على صفات الكمال ومقتضى القيومية، كما أشار إليه في الكشاف، وقرره التفتاراني أيضاً،

---

(1) ـ التفتازاني تقدمت ترجمته.

(2) ـ الأنعام: ١٠٣.

(3) ـ البقرة ٢٥٥.

(4) ـ الشورى: ١١.

(5) ـ الأنعام: ٢٠١.

عند قوله تعالى ﴿**لاتأخذه سنة ولانوم**﴾[1] وبهذا يؤخذ تأييد الدلالة في الآية الكريمة، على نفي الرؤية، وامتناعها أبداً لأنه بهذا الإعتبار جعل تعالى إدراك الأبصار، مما يناقض صفات كماله تعالى، لأن ذلك لازم لحدوثه تعالى، كما مضت هذه الآية في سلك آيات قبلها مدلولها جميعاً هذا المدلول فاحفظه. وقد يقال: أن نفي الظلم مثل نفي إدراك الأبصار، فكما أن نفي إدراك الأبصار، صح التمدح به بهذا الإعتبار، فكذا نفي الظلم.

وجوابه منع أن يكون من باب [نفي[2]] اللازم لنفي الملزوم، لأن الظلم إنما يكون ظلماً عندهم لأمر الشارع أونهيه، لا أنه لازم للبشرية، وهو واضح، وكونه مناقضاً لصفات كماله تعالى لاتصح عندهم أيضاً، لأنه لاكمال ولانقص في نفس الأمر كما حققناه، فالظلم منه تعالى لاينافي صفات كماله، بل هو كمال على مذهبهم، فلايتم عندهم التأويل الذي ذكرناه في نفي إدراك الأبصار له تعالى.

وأما عندنا: فالظلم ممكن، لكنه لايصح منه تعالى، كما تمدح بعدم فعله وقد تمدح بعدم إرادته، وهو دليل على ثبوته، لكنه غير مراد له تعالى .نعم.

هذا الذي ذكرناه في تفسير قوله تعالى ﴿**من عمل صالحاً فلنفسه..**﴾ الآية، على مذهب الجبرية ، ليس علينا أكثر منه في إيضاح باطلهم من قواعدهم التي لاينكرونها، وبها عندهم يكون تفسير كلام الله تعالى كما تراه. وليت أنهم يجعلون تفسيراً لكلام الله تعالى، ويصرحون فيه بمرادهم في كل موضع من مواضع الآيات التي لاتتمشى على مذهبهم، ويوضحون كل آية من آيات الجزاء، والحكم والأحكام، فيكون تفسيرهم من جنس ماذكرناه أولاً، ويصير واضح للعالمين وعبرة للمعتبرين، ولكنهم لايتعرضون لمذهبهم من نفي الغرض

---

(1) - البقرة: ٢٥٥.

(2) - مابين قوسين ساقط في (١).

والحكمة والتمدح بالمحال، والتكليف لمن لايطيق، وأرادة غير المأمور بـه، وتجـوز الكذب، واستوا الظلم والعدل وغير ذلك، ويقصـرون الكـلام في هـذه المواضـع كأنه لاخلاف فيها، ولامنافاة لمذهبهم، وهم مـن بعـد جـار الله رحمـه الله[1] إلى عصرنا عيال على الكشـاف، وينقلـون كلامـه بـاللفظ، فـإذا جـاؤا إلى الآيـات الآخذة بمخانقهم، الدافعة لهم إلى مضايقهم، اضطربوا اضطراباً، يحاولون مطارح الأنظار، ونكس المعـاني وخـداع الأفكـار، وهـد المعـاني بنـوع تشـطرو تسـتر، ولايخفى على من له شطرصالح من المعقول، وطرف من معرفـة مـاهم عليـه مـن قبائح الأصول، ومع ذلك فقد أدركتهم الغفلـة عـن كثـير ممـا لايوافـق مذهبهـم الساقط، هذا البيضاوي مع كونه من مهرتهم في الكـلام، غلـط في مختصـره مـن الكشاف، في عده مغالط جهل مذهبه، وخلط ورمته الحاجة إلى عبارة جـار الله في الغلط، وقد عدد الأسيوطي في الأتحاف، ما وقع عليه من الكشاف، ولعمري ما أحصاه ولا استقصاه، وهذا شيء كالنار علـى العلـم، إلا أنـه هنـا جـرى بـه القلم، وممن أنصف بذكـر فضـل الكشـاف، جـلال الديـن السـيوطي[2] في أول حاشيته على البيضاوي[3]، الموسومة بنواهد الأبكار، وعد تفسير البيضاوي من

---

(1) - جار الله تقدمت ترجمته.

(2) - السيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الحضيري السيوطي إمام مؤرخ أديبولد بالقاهرة سنة ٨٤٩هـ ، خلا بنفسه في الأربعين، واعتزل الناس وانزوى عن أصحابه جميعاً، وله مصنفات كثيرة، منها الجامع الصغير، والجامع الكبير، حاشية على البيضاوي توفي سنة ٩١١هـ .

(3) - البيضاوي: هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي ولد في مدينة البيضاء (بإيران) وتوفي سنة ٦٨٥هـ

مختصرات الكشاف، إلا أنه جعله سيد المختصرات وكذا الأسنوي[1] في طبقات الشافعية، والسبكي[2] في الطبقات أيضاً، وهو غريب منه.

[مسألة في معنى قوله تعالي ﴿لو شاء الله ما أشركنا﴾]

وقد أفادنا الكواشي في تفسيره، المسمى بالتلخيص فائدة لطيفه أبـان بهـا كيفيـة تفسيرهم لكلام الله تعالى، عند قوله تعالى **﴿سيقول الذين أشـركوا لوشـاء الله ما أشركنا﴾**[3] قال: ما خلاصته إن الله تعالى مانقم هذه المقالـة علـى المشـركين إلا أنهم، قالوها سخرية واستهزاءً، ولو قالوها اعتقاداً وأقراراً ما نقمهـا عليهـم، ولانعاها هذا كلامه فخذ إليك ما هنا من المعرفـة بأسـاليب الكـلام، وتراكيـب الإنتظام، وما أحوجه إلى هذا، إلا أنـه المسـكين، علـم أن الـذم قـد تنـاولهم مـع المشركين، لأن المقالة منهم جميعاً واحدة، وغفل عن آخر الآية الذي فسـره هـو وذلك قوله تعالى **﴿قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا﴾**[4].

قال في تفسيره فتخرجوه لنـا أي**فتظهـروه** لنـا ليثبـت [نعـم[5]] مـا تدعونـه مـن الشرك ..إلخ. وإذا كان كلام المشركين سخرية، فهل لهم من دعوى في نفس ما سخروا به؟، وهل يقال لمن سخر أنه إدعى بنفس ما سخر به؟ ثم إن قوله تعـالى **﴿كذلك كـذب..﴾** إلى آخـره، يدفـع في وجـه تفسـيره هـذا الـذي بنـاه علـى السخرية والإستهزاء، وقد ذكر مثل كلامه الثعلبي[6]، في تفسيره، وهذا لأنه ممـا

---

(1) - الأسنوى: محمد بن الحسن بن علي بن عمر، ولد بإسنأ سنة ٦٩٥هـ وتوفي بالقاهرة سنة ٧٦٤هـ.

(2) - السبكي: هو عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، أبو نصر: مؤرخ وباحث، ولد في القاهرة، سنة ٧٢٧هـ وانتقل إلى دمشق وتوفي بها سنة ٧٧١هـ .

(3) - الأنعام: ١٤٨ .

(4) - الأنعام: ١٤٨.

(5) - مابين قوسين ساقط في (١).

(6) - الثعلبي: هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق: من أهل نيسابور، توفي سنة ٤٢٧هـ.

أعياهم على مذهبهم حتى أختلفت تفاسيرهم، وتأويلاتهم، مع أن كل ما حاولوا أنه التقصي عن تناول الذم لهم، في هذه الآية الكريمة لايتم لهم في قوله تعالى ﴿**وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا**﴾ الآية، فإن قوله تعالى ﴿**فهل على الرسل إلا البلاغ**﴾[1] الآية. ما يسود وجوه المجبرة، ويخرس ألسنتهم، إذ المعنى أن الرسل قد بلغوكم ماهو الذي يشاء الله منكم، وأطلعواكم على مراده من اختصاصه بالعباده، فاعتذاركم بقولكم لو شاء الله كذب وبهت للأنبياء، ومعارضة لهم بالباطل، ورمي لهم عليهم السلام بأنهم دعوكم إلى مالايشاء الله منكم، فقد دلت الآيتان على أن مذهب المشركين هو مذهب المجبرة، وإنها شنشنة أخزمية[2]، وللبيضاوي تبعاً للرازي كما ذكره سعدالدين، تاويل يقرب من حيث المعنى إلى كلام الكواشي، لا أنه أرفع قدراً، وأقطع غدراً، ولكنه جعل في كلام المشركين،مقدمتين، أحداهما مذكورة والأخرى زادها من عندياته، تقويا على الضعفاء من أسراه، وعناتة، على أنه لم يأت بشيء من مرامه، ولولا خوف الإطالة لأوردنا الإختلال في كلامه، وقد أورد الأسيوطي كلامه في حاشيته على البيضاوي، ونقل عن إرشاد الجوينى[3] ما يقرب من كلام الكواشي وناهيك هؤلاء الفحول، فهم أئمتهم في المعقول والمنقول، وأغرب مما جاء به الكواشي[4] والثعلبي، وأعجب مما أورده الرازي والبيضاوي، ما اخترعه البقاعي، في تفسيره

---

(١) ـ النحل: ٣٥.

(٢) ـ مثل يقال لمن أشبه أباه في الأخلاق السيئة .هـ.

(٣) ـ الجويني: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، إمام الحرمين أحد كبار علماء الشافعيه ولد سنة ٤١٩هـ ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ .

(٤) ـ الكواشي: أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسين بن سويدان، عالم بالتفسير من فقهاء الشافعية، ولد سنة ٥٩٠، وتوفي سنة ٦٨٠هـ .

الموسوم بالمناسبات حيث قال: أن قوله تعالى ﴿**قل هل عندكم من علم**﴾ تؤذن بأن قولهم لو شاء الله ما أشركنا إنما كان على طريق الظن والتخمين، لا العلم واليقين، أي فالنعي منه تعالى لمقالهم وضلالهم، إنما هو لكونهم قالوا: هذه المقالة عن غير علم، فلوكان عن علم كما علمته الجبرية لم ينقم الله عليهم هذه المقالة، ولانعى اقترافهم لهذا الضلالة فصح أن البقاعي[1] باقعة لامحالة.

[مسألة في بيان قوله تعالى ﴿إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾]

ومن الآيات الواضحة في بطلان مذهبهم قوله تعالى ﴿**إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[2] وكذلك قوله تعالى ﴿**إن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[3] جعل تعالى تغييره معلقاً على تغييرهم[4] متوقفاً عليه من حيث المعنى، توقف العلة على المعلول، والمسبب على السبب، فلا بد أن يكون بين تغيره تعالى وتغييرهم مغايرة، وإلا لزم اتحاد العلة والمعلول، والسبب والمسبب، ولا يندفع هذا بالقول بالمغايرة الإعتبارية كما لايخفى، غايته أنه لايكون علة تامة، ولاتمام سبب، بل يكون ترجيح القادر المختار جزءاً،إذ قد يتخلف تغييره تعالى مع وجود تغييرهم، ﴿**ولويؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك عليها من دابة**﴾[5] وتوضيح ذلك، وإن كان واضحاً

([1]) - البقاعي: إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط بن علي بن ابي بكر: أصله من البقاع في سوريا، ولد سنة ٨٠٩هـ وتوفي بدمشق سنة ٨٨٥هـ .

([2]) - الرعد: ١١.

([3]) - الأنفال: ٥٣.

([4]) - في (١) بأنفسهم.

([5]) - فاطر: ٤٥.

ينبغي هنا وفاءً بشرط[1] السائل. فنقول: قد لزم على إعتقاد الجبرية، أن يكون معنى الآية، أن الله لايغير ما بقوم حتى يغير هومابهم، وذلك لقولهم أن تغييرهم لما بهم هو من الله تعالى، لأنهم لايقدرون على تغير ما بأنفسهم، ولايفعلونه،بل الله تعالى هو الفاعل لتغييرهم ما بأنفسهم، كما أنه هو الفاعل لتغييره المتوقف عليه، فالتغيير الأول والآخر كله فعله تعالى، فلم يصح تمدحه تعالى عندهم بأنه لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، لأنه تعالى هو المغير، ومن هنا يوجد جواب ثانٍ، على القول بالمغايرة الإعتبارية، وجواب أيضاً[2] عما عسى أن يتوهمه جاهل من اعتبار الكسب مع بطلانه، لأن التمدح لايتم هنا إلا مع استقلالهم، بتغييرهم، لما بأنفسهم، وهو واضح.

وعند هؤلاء الجبرية، أنه تعالى هو المغير آخراً وأولاً، ولم يغيروا ما بأنفسهم أصلاً.

فخلاصة الآية إنما يغير لأنه يغير، أولايغير حتى يغير، ولاتغيير من جهتم راساً، ولم يرفعوا للتغيير راساً، ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿**ولاتكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم**﴾[3] جعل تعالى إنساه لهم أنفسهم مرتباً على نسيانهم له تعالى، فعلى مذهب المجبرة، تكون الآية في المعنى هكذا، ولاتكونوا كالذين أنساهم الله إياه فأنساهم أنفسهم.

وخلاصة المعنى ولا تكونوا كالذين أنساهم وأنساهم، وإياك ومغالطتهم بالكسب فإنه أخوا البلكفة، وكلاهما من إظهار الغول والعنقاء، ولاتغفل عما

---

(1) - في (١) بحق.

(2) - في (١) آخر.

(3) - الحشر: ١٩.

قدمناه لك أولاً واسألهم عن كل مايقولون: إن العبد كسبه هل العبد أوجده بالإستقلال أم هو من الله تعالى كما هو مقتضى قولهم، بخلق الأعمال؟، فإن أقروا بإستقلال العبد بالتأثير في كسبه، والإيجاد لفعله، فهوعين مذهبنا، وهم أبعد من ذلك، وإن أنكروا أن العبد استقل بتأثير في فعله و لم يوجده إلا الله تعالى، فهو الجبر المحض، وعليه توجهت الحجج من العقلاء، و لم نخاطبهم إلا بإسم الجبرية، وإذا جاءوا بحديث الجزء الإختياري، فاسألهم عن هذا الجزء، هل العبد الذي أوجده، أو الباري تعالى؟ والأول كلامنا، والثاني هو الجبر المحض، وانقل الكلام معهم إلى كل جزء يسمونه بالجزء الإختياري، كما عرفناهم يغالطون به، فسيستفسرون عنه، هل من العبد إيجاد؟ فهو عين كلامنا، ولزمهم أن العبد قدر على فعل ما أو استقل بتأثير، وإن كان ليس عندهم من العبد،والله تعالىهو الموجد له المؤثر فيه،والعبد محل فهو ماكررناه من الجبر.

[مسألة في بيان مغالطة الجبرية في القدرة والكسب]

ومن مغالطتهم قولهم: أن أصل الفعل بقدرة الله تعالى، وكونه صلوة، وزكاة، مثلاً بقدرة العبد، وهذى مما اخترعه الباقلاني[1] من أئمتهم، وبطلانه ظاهر جلي، لأن حركات الصلاة مثلاً كالقيام، والقعود،والركوع، والسجود، مخلوقة لله تعالى على كلامهم، وهذه الحركات هي نفس الصلاة، فجملة الصلاة فعل الباري تعالى،فما أدري ما الذي أثر فيه العبد بقدرته، إن أرادوا أنه أثر في الإسم فهوظاهر السقوط، وهو لايفيدهم، بل يضحك الناس منهم، وإن أرادوا أنه أثر في نفس الإجزاء، فهو تناقض واضح، لأن الفعل بأجزائه من آثار قدرة الله تعالىعندهم.

---

(1) - أبو بكر الباقلاني توفي سنة ٤٠٣ هـ وهو أحد كبار مشائخ الأشعرية.

ومن العجائب هنا حكمهم على الفعل الواحد، بكونين، وليس له إلا كون واحد، فمن أين جاءهم الحكم،بكون فعل الصلاة من آثار القدرة القديمة، وكونها صلاة من آثار القدرة الحادثة، ولايعقل إلا كون واحداً أي كون العفل على كذا، وليس المراد هنا بالكون، واحد إلا كوان، بل المراد به ما هو بمعنى الوجود، وليس رديفه، كما توهمه، السمرقندي[1] وغيره. فإياك أن تسلم الألفاظ وتقلد في دينك عادلا عن الإستثبات والإحتفاظ، وإن لزمت معنى هذا التحذير،ولم تسلم لهم، لفظاً مجملاً من دون تنفير، وجعلت المنع حمية من دائهم العضال، وكررت عليهم طلب معنى الكسب، ورددت السؤال، وفهمت أن كسبهم ليس إلا من مصطلحاتهم التي لا أصل لها، لغة، ولاشرعاً، ولاتصح عقلاً، ولاسمعاً، فأنا الكفيل لك بأن يضيقوا جمعهم بنازلة البحث معك ذرعاً، ولايمدوا إلى خداعك ذراعاً، ولو جاؤا بعلمائهم من لدن الأشعري، إلىتأريخك، واجمعوا أمرهم على مدافعة تقريعك وتوبيخك، لما قدروا أن يقيموا ما تزلزله من قواعدهم المزخرفة، وشبههم المغمورة بمعانيهم المحرفة، كما قيل في التمثيل:

وما فضل بيت له زخرف   تراه إذا زلزلت لم يكن

[مسألة في معنى قوله تعالي

﴿يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله﴾]

ومنها قوله تعالى **﴿يا حسرتا على مافرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين أو تقول لو أن الله هداني لكنت من المتقين أو تقول حين ترى العذاب لو أن لي كرة فأكون من المحسنين بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها**

---

[1] - تقدمت ترجمته.

واستكبرت وكنت من الكافرين﴾[1] والإحتجاج عليهم بها من وجهين: أحدهما أن الله رد على هذه النفس حين اعتلت بعدم الهداية من الله تعالى عن عدم التقوى، كما تقول المجبرة سواء سواء، ولما اغترت بذلك هذه النفس عن التفريط في جنب الله وعدم التقوى، كذبها الله في هذا الإعتذار بعدم الهداية منه، وقال تعالى **﴿بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها﴾** أي بلى قد جاءك الهدى بإنزال آيات بينات، وذكر مبين، على يدي رسول صادق أمين، وذاك الهدى كل الهدى، **﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس فقد جاءكم ببينة من ربكم وهدى ورحمة﴾**[2] وهذا ينافي مذهب الجبرية، **﴿فقد كذبوا بالحق لما جاءهم أنباء ما كانوا به يستهزئون﴾**[3] إذ قالوا: أن الهداية خلق الهدى في العبد، أي خلق الطاعة، **﴿إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى﴾**[4] فانظر كيف تكرر ذم هؤلاء الجبرية، في آيات بينات، ضمنا وصريحاً، كما عرفت في تفسير قوله تعالى **﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا﴾**[5] وتكررت في موضعين من القرآن في سورة الأنعام، وفي سورة النحل، وهذه الآيات المكذبة لهم في قولهم، لو أن الله هدى الكافر ما كفر، بناء على أن الهداية خلق الإيمان ومثل قوله تعالى **﴿والله أمرنا بها، قل إن الله لايأمر بالفحشاء﴾**[6] فإن أولئك المعتذرين، بأن الله أمرهم ما أرادوا إلا أن الله أراد منهم الفاحشة كما تقول المجبرة، ولأنهم

---

(1) - الزمر: ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩.

(2) - الأنعام : ٩١.

(3) - الأنعام: ٥.

(4) - النجم: ٢٣.

(5) - الأنعام: ١٤٨.

(6) - الأعراف: ٢٨.

ينكرون أن الله يرسل إلى البشر رسلاً بالوحي والأوامر، والنواهي، كما تكرر ذلك في القرآن، نحو قوله تعالى ﴿**ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء**﴾[1] ونحو قوله تعالى ﴿**أنؤمن لبشرين مثلنا**﴾[2] ويكفي قوله تعالى ﴿**وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولا**﴾[3] فما أرادوا بقولهم، والله أمرنا بها، إلا أنه أرادها، كما تقوله المجبرة، على أنه ما سبق المجبرة أحذ من جميع أهل الأديان، في جميع الأزمان، على كل لسان.قال: إن الأمر يكون من دون إرادة للمأمور به.

فالحاصل: أن الكفار المعتذرين عن الفاحشة، بأن الله أمرهم بها، لم يكن مقصودهم إلا أن الله أرادها منهم، ولو كان لهم دعوى في أنه ينزل عليهم أمر بها من الله تعالى، أو أن عندهم أمراً سابقاً منه تعالى، لما كان الجواب عليهم بالمنع، بل بالمطالبة بالبرهان فكيف قال تعالى ﴿**قل إن الله لايأمر بالفحشاء**﴾[4] وقد علم أن المنع من أدنى مراتب الجدل، إذ لايمكن به إقناع الخصم عن الدعوى الباطلة بل ربما زاده إصراراً عليها، كيف والمقام هنا مقام التبليغ والإنذار؟ فلما كان الجواب بالمنع علمنا أن المدعى حفي ـ وهو الإرادة لأمر ظاهر ـ كما يتبادر من لفظ (أمرنا) فتأمل.

ومما ذم الله به المجبرة قوله تعالى ﴿**ولايرضى لعباده الكفر**﴾[5] فإنهم يقولون: أنه تعالى أراد لعباده الكفر، والإرادة عين الرضى، ولهذا جزم إمام الحرمين منهم: بأنه يرضى تعالى بالكفر، والقرآن مشحون بذمهم، ولكنهم لايعقلون.

---

(١) ـ يس: ١٥.

(٢) ـ المؤمنون: ٤٧.

(٣) ـ الإسراء: ٩٤.

(٤) ـ الأعراف: ٢٨.

(٥) ـ الزمر: ٧.

الوجه الثاني: أن التحسر من هذه النفس على التفريط كما أخبر الله، لايكون منها إلا على فعل تعلم أنها هي التي أثرت فيه، وأنه منها، وإلا فلا معنى لتحسرها على ما لابد لها به، ولاحيلة في رده، والعلوم في ذلك اليوم الموعود، تصير ضرورية مما تحسرت هذه النفس على التفريط، إلا أنها علمت أنها هي التي أوجدت التفريط، ولهذا تمنت الكرة الثانية، حتى تفعل الإحسان، وإلا مما تمنت الكرة الثانية، مع علمها أنها لاتقدر على فعل ما لم يخلقه الله تعالى، كما تقول المجبرة، وكيف تتمنى الكرة الثانية، وهي تعلم أنها لاتؤثر في فعلها، ولاإختيار لها فيه، ولاتمكن منه.

ومن هذا القبيل قوله عز وجل ﴿**ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون**﴾[1] وبهذا تعرف أن جميع ما ورد في القرآن من آيات التحسر والتندم، من العصاة وأهل النار، لايلائم مذهب المجبرة بوجه ما ، لأنهم يقرون بأن العلم يوم القيامة يكون ضرورياً، كما تكرر ما يدل على ذلك في القرآن،ويقولون: أن العبد ماله قدرة في عصيانه وكفره، والله هو الموجد لذلك تعالى عما يقولون، فإذا كان العبد يعلم يوم القيامة مذهبهم، وينكشف له حقيقته، فلم يتحسر ويتندم، على معصيته وهو بمعزل عن التأثير منها، غير مختار في إيجادها؟ بل هو غير موجدها.

وكيف قالوا: ﴿**ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون**﴾ وظاهرٌ أن المرء لايندم على مرضه، وسقوطه من شاهق، وما أصابه من الجرح بسبب السقوط والمرض الواقفين بغير اختياره، ولايندم من خلقه الله مسلوب البصر أو أحد الجوارح على مافرط وهو في عمائه، وفقد جارحته، هذا أمر لايكابر فيه عاقل.

---

(١) ـ المؤمنون: ١٠٧.

وهل يقول أحد: أنه يصح للأسود من الناس أن يتحسر ويتندم على مافرط في سواده؟.

وهؤلاء الأشاعرة لاينكرون هذا، وإنما يغالطون بالكسب، وقد وصفنا لك دواء دائهم فيما سلف، وإرجاعهم إلىإخوانهم المجبرة إرجاع الخلف إلىالسلف، مع أنه لايمكنهم هنا اللواذ بالكسب عن إيراد التحسر والتندم، وطلب الخروج من أهل النار، إذ لايصح إلا مع القول: بأن الله الموجد لفعله والمؤثر فيه كما تقدم.

[مسألة في معنى الهداية]

ومما يرشدك إلى ماذكرناه آنفاً في معنى الهداية قوله تعالى ﴿**إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم**﴾[1] ونحوها كثير في القرآن، مما يشهد بأن تفسير الهداية بالخلق من البهتان.

فإن قلت: ما معنى الهداية في مذهبنا؟ قلت: ليس معناها إلا ماهو معلوم في اللغة، من أنها إرادة الطريق الموصلة إلى المقصود، والإرشاد إليها والدلالة عليها ﴿**ومالنا أن لانتوكل على الله وقد هدانا سبلنا**﴾[2] ولم يكن في اللغة أنها خلق الهدى، وإلا لم تكن الآية المتقدمة دالة على أنه وقع كلام تلك النفس المدعية لعدم الهداية. وتكذيب الله تعالى لها في طرفي نقيض، ويلزم أن إعتذار تلك النفس صادقاً، فيكون مقابله كاذباً، وهو رده تعالى عما يقول الظالمون، وهذا عين مذهب الجبرية، ولهذا نجدهم يقولون: لو هدى الله العاصي ماعصى، وهو مناقضة لقوله تعالى ﴿**وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى**

(١) - الإسراء: ٩.

(٢) - إبراهيم: ١٢.

على الهدى﴾[1] وقوله تعالى ﴿**إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى**﴾[2].

[معنى ﴿ولوشاء الله لهداكم ﴾]

فإن قلت: فما تقولون في أمثال قوله تعالى ﴿**ولو شاء لهداكم أجمعين**﴾ فإن فيها دلالة على أنه لم يكن الهدى شاملاً للجميع.

قلت: لبس الأمر كما يتوهم، إنما المراد من أمثال هذه الآية، أن الله لوشاء لحقق للجميع مقتضى الهداية،

وهو الإهتداء، كما أشار إلى ذلك قوله تعالى ﴿**ولو شاء الله لجمعهم على الهدى**﴾[3] فامتناع المشيئة لم يكن إلا للجمع على الهدى، لا مجرد الهداية فقد وقعت للجميع، كما نطقت الآيات المتعددة بذلك فمعنى هذه الآية كما ذكرنا، وإلا لنا قضت الآيات المتعددة، ﴿**والله يقول الحق وهو يهدي السبيل**﴾[4] ﴿**فمن اهتدى فلنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها**﴾[5] ﴿**وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولا**﴾[6] ولو شاء الله لاهتدوا، أي بسبب تواتر الألطاف والتيسرات الزايدة على التمكين، حتى لايبقى أحد إلا اهتدى، لكن حكمته تعالى منعت إلا أن تكل أمرهم إلى مجرد الإختيار مع التمكين الذي لابد منه لصحة التكليف، ﴿**وعلى الله قصد السبيل**

---

(١) - فصلت: ١٨.

(٢) - النجم: ٢٣.

(٣) - الأنعام: ٣٥.

(٤) - الأحزاب: ٤.

(٥) - يونس: ١٠٨.

(٦) - الإسراء: ٩٤.

ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعين﴾[1] فالهداية ماهي إلا الدلالة على الطريق، كما أن الإضلال ليس إلا الإغوى عنها، ولالوم على المجبرة بعدم معرفة معنى الهداية في العربية التي نزل بها القرآن، لأن أئمتهم في الجبر أعاجم، ولهذا جاء التحريف في تفاسيرهم للكتاب والسنة، وما سلم من ذلك إلا من وقاه الله ولطف به كالزمخشري رحمه الله تعالى وغيره من الفحول.

وعجيب إصرارهم على تفسير الهداية بالخلق، وكتب اللغة بين ظهرانيهم، بل هذا القرآن أعظم شاهد، قال الله عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿**فاتبعني اهدك صراطاً سويا**﴾[2]، ولو أن أحداً أخذ خشبة وجعل يسحبها في الجادة ولايميل بها عنها، هل يصح في اللغة أن يقال: أنه هداها إذ سلك بها السبيل؟ والإنسان عند المجبرة كهذه الخشبة، لايزيد عليها شيئاً من حركة أو سكون.

نعم يزيد على الخشبة عندهم بالكسب وهو عبارة عن كونه محلاً، والخشبة محل أيضاً، قلنا: إن تسمي تلك المحيلة في الخشبة كسباً فلا يصح معنى الهداية في مذهبهم، لأنها[3] لاتزيد على معنى الخلق، فقوله تعالى ﴿**والذين اهتدوا زادهم هدىً**﴾[4] بمعنى والذين خلق فيهم الهدى، زادهم هدىً وما للتمدح بايآت الهداية[5]، معنى على مذهبهم، إذ يكفي عن ذلك تمدحه تعالى بكونه خالق كل شيء، في قوله تعالى ﴿**الله خالق كل شيء**﴾[6] ونحوه، ولايصح [عندهم[7]]

---

(١) ـ النحل: ٩.

(٢) ـ مريم: ٤٣.

(٣) ـ في (١) لأنه لايزيد.

(٤) ـ محمد:١٧.

(٥) ـ في (١) الهدى.

(٦) ـ الرعد: ١٦.

(٧) ـ مابين القوسين ساقط في (١).

قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأبيه ﴿**فاتبعني أهدك صراطاً سويا**﴾[1]، لأنه لايقدر على الهدى بتفسيرهم، ولو قالوا: بأنه مجاز عن السبب لم يصح، لأنه لاسبب على مذهبهم، لعدم التأثير في غير القدرة القديمة بزعمهم، والقول: بالإشتراك في لفظ الهداية مصادرة أحدثها بعض المتأخرين منهم، ومثل تفسيرهم للهداية فسروا الإضلال والضلال وسيأتي بطلانه إنشاء الله.

[مسألة في معنى قوله تعالي ﴿يا حسرة على العباد﴾]

ومنها قوله تعالى ﴿**ياحسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون**﴾[2] ونحن لانستدل بها من حيث الإستهزاء إلىالعباد، فإن كل ما في القرآن كذلك، لاتجد آية إلا واشتملت على النسبة إلىالعبد،وإنما يستدل بها على أن مثل هذا التحسر المجازي، لايصح إلا على أنهم مستقلون بأفعالهم، مؤثرون فيها بالإختيار، فاستهزاؤهم بكل رسول، جاء من عند الله يوجب التحسر عليهم في مناقضة مراد الله منهم من التصديق برسله تعالى، وما جاؤا به، أما لو كان استهزاؤهم بالرسل مطابقاً لمراد الله منهم، لما صح التحسر عليهم، كيف والمجبرة قالوا: إن الإستهزاء منه تعالى إيجاداً وتأثيراً، إن لم تقع بين المستهزئين إستهزاء قط.

ومن البين أن من أقعد عبيده عن القيام إلى رسوله الذي يرسله إليهم، وكلفهم الإستهزاء بكل رسول يرسله من عنده، وحركهم للإستهزاء والتكذيب لرسله،وكانوا في جميع حركاتهم، التي كذبوا بها، واستهزئوا،مجبورين منه كالأخشاب، لا أثر لهم في الإستهزاء والتكذيب،بل هو الموجد لذلك والمؤثر

(١) - مريم: ٤٣.

(٢) - يــس: ٣٠.

فيه، فلا يحسن[1] لغة ولاعقلاً تحسره عليهم، والتعرض بذمهم، وحث غيرهم على عدم الإستهزاء، ممن هو مجبور مثلهم، وتحسره إن فعل كتحسره على حركات الصور والأشباح، ومثل هذا غني عن الإيضاح.

[مسألة في معنى ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده﴾]

ومن الآيات قوله تعالى ﴿**ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر مايشاء**﴾[2]أي مقتضى حالهم هو البغي، فالبسط يزيدهم فيه تهالكاً وعتواً، فاقتضت حكمته عدم البسط، لأن لايبغوا، وكل هذا من كره تمكنهم من البغي وعدمه، وإلا لم يكن لعدم البسط أثر في عدم البغي، ولالوجوده أثر في وجوده، فكيف علل تعالى عدم البغي بعدم البسط كما هو مقتضى لفظ ((لو)) ويلزم على كلام إخوان الجبرية أن يتخذ السبب والمسبب والعلة والمعلول، على نحو ماذكرنا في قوله تعالى، ﴿**إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[3]. بيانه هنا ان البغي على إعتقادهم فعله تعالى، وأثره ليس لأحدٍ فيه أثر، ولاقدرة لأحد في إيجاده، فكيف صح تعليل امتناعه بعدم البسط؟ وما علة امتناعه في الحقيقة عند الجبرية إلا عدم إيجاد الله تعالى له لا بسط الرزق، فيكون تأويل الآية عندهم هكذا، ولو بسط الله الرزق لعباده لأغواهم بالبغي، أي لخلق البغي فيهم، وهذا مما يصور المجبرة عند كلام آحادهم، ولم يتحاشوا عند كلام ربهم، مع كونه أيضاً يناقض مذهبهم، في نفي التعليل لأفعال الله تعالى، لأنه بمقتضى مذهبهم كما ذكرناه، يكون فعله تعالى وهو نفيهم معلولاً لفعله وهو بسط الرزق، ومثل هذه الآية ما جاء في الحديث القدسي ((إن من

---

(١) - في (١) يصح.

(٢) - الشورى: ٢٧.

(٣) - الرعد: ١١.

عبادي من لايصلح إلا بالفقر ولو أغنيته لطغى، ومنهم من لايصلح إلا بالغنى ولو أفقرته لطغى)) أو كما قال.

[مسألة في معنى﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن﴾]

ومنها نحو قوله تعالى ﴿**ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلايخاف ظلماً ولاهظما**﴾[1] وفي هذه الآية إبطال لمذهب المجبرة من وجهين:

أحدهما: أن الله سبحانه وتعالى جعل عدم جزائه للعامل على عمله ظلماً، وهو خلاف ما يزعمونه من نفي الحكمة، وجواز إثابة الكافر وعقاب المؤمن، وأن ذلك لايكون منه تعالى ظلماً، والظلم غير متصور منه تعالى، لأنه حكيم كما نقول نحن، بل لأنه محال لايقدر عليه أصلاً كسائر المحالات، فناقضوا مفهوم الآية مناقضة واضحة، ويكون خلاصة معناها عندهم، ومن اتفق أنا نخلق فيه العمل لبعض ما نأمره به، وإن لم يكن ذلك العمل صالحا في نفس الأمر، فلا نخاف أنا نجمع بين الضدين، نفعل مالايقدر عليه، هذا تفسيرهم ولاينكرونه إلا بالمكابرة والمرواغة والكلمات الفارغة، كما كابروا في نفي الإختيار ونفي الحسن والقبيح عقلاً، حسبما ذكرناه أولاً.

الوجه الثاني: أن الله نسب العمل إلى العبد، ورتب على هذه النسبة كون عدم الجزاء لفاعلها ظلماً، وهذا أعظم شاهد على أن العمل من العبد،والألم يكن ترك الجزاء عليه ظلماً، إذ لايكون عدم جزائه على ماليس لنا فيه تأثير ظلماً، كما لايكون ظلما في عدم جزاء القصير على قصره،والأسود على سواده، ومثل هذه الآية قوله تعالى ﴿**فاليوم لاتظلم نفس شيئاً ولاتجزون إلا ماكنتم تعلمون**﴾[2] بل في هذه الآية زيادة الحصر، فمن قال: أن العمل من الله تعالى لا من العبد،

---

(١) - طـــه: ١١٢.

(٢) - يـس: ٥٤.

فقد ناقض هذه الآية مناقضة تامة، وحقيقة الآية [عنده[1]] هكذا، ولاتجـزون إلا ما لاعمل لكم فيه أصلاً، وهـذا غـني عـن كمـال الإيضـاح، عنـد مـن لم يظـن كسب شيخه الأشعري ملاذاً عن هذا الإفتضاح، ويتوهـم أنـا ماحققنـاه تحقيـق من طلب الحق عند أهله وغير أهله رغبة في النجاء والنجـاح، اللهـم فحقـق لنـا هذه الأمنية وثبتنا عند هجوم المنية.

ومنها قوله تعالى ﴿**لتجزى كـل نفـس بمـا تسـعى**﴾[2] وقولـه تعـالى ﴿**ليجـزي الذين أساءوا بما عملوا ويجـزي الذيـن أحسـنوا بالحسـنى**﴾[3] وهـذه الآيـات تجري مجرا الآيات المتقدمة آنفاً، في الوعد بالجزاء على الإحسان بالحسنى، وعلى الإساءة بالضد، لأن هذا شأن الحكيم، والمجبرة يقولون: أنه تعالى يجوز أن يجـزي بغير العمل كما كررناه، وقررناه، بناءاً على مقدمة الضلال، من أنه تعالى خـالق الأعمال، وفي امثال هذه الآيات، قيل أنهم يقولون: بأنه يكون الأمر في الآخـرة على مقتضاها، فيجزي تعالى المحسن بالحسنى، والمجرم بعمله الـذي خلقـه تعـالى فيه، كما تقدم، وهذا الجزاء ليس إلا أنه حكيم، لايفعل القبيح، ويتقيد بالحكمة إذ لاقيد عليه تعالى عندهم، بل لأن خلاف وعده محال في نفسه، فلايقدر تعـالى عليه، فهو لايقدر تعالى عندهم على عدم إثابة من وعده بالإثابـة، ولاعلـى تـرك عقاب من أوعـده، ثـم أن وعـده ووعيـده لالغـرض، وثوابـه وعقابـه لالغـرض، وخلقه الفعل في العاصي والمطيع إتفاقي، لالغـرض، وكـل هـذا ممـا تـترجم عنـه دفاترهم، وتتفوه به ألسنتهم، ومحابرهم.

---

(١) ـ مابين القوسين ساقط في (١).

(٢) ـ طـه: ١٥.

(٣) ـ النجم: ٣١.

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقد ذكر السمرقندي منهم، أن المعتزلة أحتجت بقدر مائة آية، ومع ذلك فما أحاط، والحمد لله.

[مسألة في بيان تناقض مذهب المجبرة]

ومن الآيات التي تدل بالفحوى على نقيض مذهبهم الردي، قوله تعالى ﴿**يحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون**﴾[1] كذبهم تعالى مؤكداً بعلمه الذي لايتخلف معلومه، أي قد استطاعوا الخروج، ولكنهم ما خرجوا واختاروا التخلف، فدعواهم عدم الإستطاعة عين ماتقوله الجبرية، وتكذيبه لهم تكذيب للطائفتين، كما ذمهما في قوله تعالى ﴿**سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا**﴾[2] وقد نقضت هذه الآية الكريمة مذهبهم من وجوه.

أحدها: أنهم يقولون: أن القدرة الحادثة التي لا أثر لها ليست من العبد إلا حال الفعل، فلا يستطيع الفعل قبل المباشرة، ولابعدها، وكلام هؤلاء الخالفين كذباً بأنهم ما استطاعوا صادق عند المجبرة لهذا، مع أنه لا إستطاعة عندهم في التحقيق، لأن حقيقة الإستطاعة هي تمكن الفاعل من الفعل، والترك، ولاتمكن عندهم، وقد ذكرنا في غير هذا الموضع، أن تسميتهم لهذه القدرة التي جعلوها مقارنة للفعل، ولا أثر لها أصلاً تلاعب بالدين، إذ من البعيد أنهم لم يعرفوا معنى القدرة في لغة العرب، ومنها أن حلفهم لو كان مخلوقاً لله تعالى كيف يكونون كاذبين فيه، والكذب إنما يكون مع قصد الإخبار بالشيء، لا على ما هو به بطريق الإختيار، ولهذا لايكون النائم، والساهي كاذباً، وقد صرح

---

(١) - التوبة: ٤٢.

(٢) - الأنعام: ١٤٨.

الأشاعرة: أن فعل[1] الساهي والنائم، ليس منسوباً إليهما ولامكسوباً لهما، وما أدري مالفارق بين المرء الذي هو في حكم الخشبة مخلوقاً فيه التحريك، والتسكين، وبين النائم، والساهي، ولايلتبس عليك ماذكرناه هنا بمذهب النظام[2]والجاحط[3] ولا بالشبهة التي وردت من الأخشيديه[4]، في كون الإرادة شرطاً في كذب الخبر وقبحه، لأن مرادنا بالقصد والإختيار، القصد إلى نفس المتكلم بالصيغة، والإختيار لذلك، القصد إلىالأخبار بالشيء على ماهو به فاعرفه. ومنها أن الله نسب الإهلاك إليهم، وإن كان جميع مافي القرآن من هذا المعنى كما مر، إلا إن في خصوص هذه الآية زيادة نقض لمذهبهم، وذلك أنه تعالى لما كذبهم في دعواهم عدم الإستطاعة على الخروج، علمنا أن كل هذه الجمل من وادٍ واحد، وهو أنهم فاعلون للحلف، مستطيعون له، مختارون، وكذا سبب الإهلاك، هم الفاعلون له، مع الإستطاعة، والإختيار، وكذا الخروج [الذي[5]] وقع عليه التكذيب، فالكذب وقع بإستطاعتهم، التي لاجبر فيها فتناقض هذه الآية مذهب الأشاعرة، والمجبرة، من هذه الوجوه.

---

(١) ـ في (١) الإنسان.

(٢) ـ النظام: هو إبراهيم بن يسار النظام البصري المعتزلي، من الطبقة السادسة توفي سنة بضع وعشرين ومائتين،.

(٣) ـ الجاحط: هو عمر بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحط، من أئمة الأدب العربي ورئيس الفرقة الجاحظيه.

(٤) ـ الأخشيديه: أتباع أبي بكر بن أحمد الأخشيدي، وهو من المعتزلة من الطبقة التاسعة توفي سنة ٣٢٦هـ .

(٥) ـ مابين القوسين ساقط في (١).

[مسألة وجوابها]

وهاهنا بحث وهو أن سيف الدين الأبهري منهم قال: في حاشية على العضد أن الفاعل يجب أن يكون سبباً قابلياً لفعله، ليصح الإسناد إليه، فإذا خلق الله شيئاً في محل يقوم به، يسند ذلك الشيء إلى محله، وإن لم يكن له مدخل في التأثير، ولهذا يسند الفعل الذي هو طاعة أو معصية، إلى العبد ولايسند إلى الله، وإن كان هو الذي أوجده في العبد انتهى. وقد وصى في فهمه للسلامة من الوقيعة في علمائهم، وقال: أنه مطرد، وحكم بأن مالايكون سبباً قابلياً لايسند إليه، إلا أن يكون من باب المجاز، وتلاه سعد الدين، وكرر هذا في كتبه على ماهو دأبه، وقال: إنما يسند الفعل حقيقة إلى من قام به، لا إلى من أوجده، وقد سبقهما إلى هذا عضدالدين في المواقف، والجواهر.وأقول: الإعتراض عليه من وجوه:

الأول: أنه لايتم ماذكره الأبهري فيما إذا أسند الفعل إلى الباري تعالى، كخلق الله السموات والأرض [وما بينهما[1]]، ولايجوز أن يقال بأنه مجاز، ولا أنه تعالى سبب ومحل قابل.

والثاني: كيف يتمشى هذا فيما كان منَ الإعدام الصرفة كامتنع، وانتفى، وانعدم، ونحو ذلك؟ وهذان الوجهان قد تنبه لهما شهاب الدين الخفّاجي[2] منهم، في مجالسه.

الثالث: أن هذه كتب اللغة تنادي ببطلان هذه القاعدة، وإنما أحوجهم إليها فرارهم من أن يقال على مذهبهم: أنه عصى تعالى، لأنه خلق العصيان، وكذا أنه عاصٍ.

---

(١) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٢) - أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي،المصري: ولد سنة ٩٧٧هـ نسبته إلى قبيلة خفاجة، له مؤلفات منها طراز المجالس، توفي سنة ١٠٦٩هـ .

وقد ناظروا بعض أئمتنا عليهم السلام[١]، قبل أن يفتروا هذه القاعدة، فقالوا: له ممن المعاصي ؟ فقال: من العاصي؟ فأفحمهم.ففي هذه الآية تكون النسبة في الخلق وغيره عندهم إلى من كان محلاً.

والذي يظهر لي أن منشأ هذا الغلط، عدم التفرقة بين الفاعل النحوي، والفاعل الكلامي ـ أي: المؤثر ـ كأنهم نظروا أن قولنا مات زيد، بنسبة فعل الموت إلى زيد، وهو ليس فاعلاً للموت، أي مؤثراً فيه، إنما الفاعل هو الله استخرجوا هذه القاعدة الفاسدة من صحة هذا الإسناد وكان موافقاً للإعتقاد.

إنما تنجح المقالة في المرء إذا وافقت هوىً في الفؤاد

فعرف من هذا، أن نسبة جميع الأفعال ليست إلا للموجد لها والمؤثر فيها، ويتم عليهم جميع ما ذكرناه من التشنيع والتقبيح على وجه ظاهر صحيح،فأما ما كان من النسبة إلى الفاعل النحوي ـ كمات زيد ـ فهو من باب التوسع، فليس كل فاعل نحوي بفاعل تأثير، وهذا جلي غير خفي.

[مسألة وجوابها]

ومن الآيات الدالة على صحة مذهبنا قوله تعالى ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾[٢] وكقوله تعالى ﴿**اعملوا ما شئتم**﴾[٣] وقوله تعالى ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله**﴾[٤]ولعل بعض المخذولين، يقول: ليس المراد من هذه الآيات إلا مجرد التهديد، فلا تثبت المدعي[٥]، ولايقوم لناحجة عليهم.

---

(١) ـ هو الإمام الهادي عليه السلام: لما ناظر الفقوى.

(٢) ـ الكهف: ٢٩

(٣) ـ فصلت: ٤٠.

(٤) ـ التوبة: ١٠٥.

(٥) ـ في (١) فلا يثبت المدعى.

فنقول: **أولاً**: لايصح التهديد على مذهب الأشاعرة أصلاً، إذ لاثمرة له عندهم، ومن المعلوم أن التهديد إنما يؤتى به في الكلام لتخويف المخاطب، وردعه عما هو قبيح، غير مراد للمتكلم، فيكون عدم إرتداع المخاطب مؤكداً للحجة عليه، فيؤاخذ على قبيح فعله، ويجازى بمقتضاه، وكل هذا مما تأباه أصول الأشاعرة إذ لايصح أن يكون للردع والتخويف، لأنه لاغرض في أفعاله تعالى فلا يقصد إلى ردعنا أيها العبيد، ولا إلى تخويفنا أصلاً، إنما يصدر ذلك منه إتفاقاً لالغرض، ولاعن علة، وكذلك لاقبيح حتى يكون النهي عنه من الله ، ولولا أنه قبح تعالى الشرك به، لما كان قبيحاً، ثم أن قبايح أفعالنا من فعله تعالى، وكل أفعاله حسنة، فليست أفعالنا القبيحة قبيحة منه فلاقبيح عنده تعالى حتى يردعنا عنه، وكونه قبيحاً بالنسبة إلينا لايصلح مقتضياً للردع، ولا باعثاً له تعالىعلى الزجر لنا، إذ لانسبة لنا إلى ملكوته، فمن اين يحكم بأن النسبةإلينا، في بعض الأمور تقتضي أن تجري حكمة تعالى على مقتضاها بزعم الأشاعرة.

ثم إن الأمر الذي يقع التهديد عنه مراد له تعالى أن وقع، إذ كل واقع مراد، فلايصح التهديد عنه، ولاثمرة للتهديد أصلاً على مذهبهم، ولاتقوم به حجة، إذ لا إختيار للمكلف، والفعل فعل الله تعالى وأثره ثم إن العمل لو اتفق بمقتضى التهديد، لم يكن الجزاء بحسبه واجباً في الحكمة، بل يجوز عندهم مخالفة ذلك، كما قالوا: يجوز تعذيب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بأنواع العذاب، ورفع شأن الفراعنة إلى ارفع الدرجات في الجنة، أبد الآبدين، ودهر الداهرين، فوضح أنه لايصح عندهم أن يكون التهديد للردع، ولالغيره، وأنه لايصح إرادة أن يثمر حسن العمل [1]من العبيد، وأنه لاتقوم به حجة لله تعالى، ولاجزء حجة،

---

(١) - في (١) الفعل.

وأن العمل بمقتضاه، لايكون موجباً للجزاء في الحكمة، وهل هذا إلا إبطال التهديد بجميع لوازمه؟ فهو لا يصح عند الأشاعرة.

وثانياً: أنا نجعل مثل ﴿**اعملوا ما شئتم**﴾[1]، ﴿**ومن شاء فليؤمن**﴾[2] الآية للتهديد، ويصح لنا ذلك كما قدمناه، وأما عند إخوان المجبرة، فلم لايجوز أن يكون هذا الأمر على الحقيقة، وأنه للتكليف بالعمل بماشئنا وأنه نسخ للأوامر بالطاعات كالصلاة والصوم، وجميع ماتقدم؟ هذا الأمر لنا بما شئنا من كل مأمور به، فيكون ما قبله من الأوامر منسوخاً به، وكذلك النواهي، وإن كان لايطاق العمل لما شئنا عندهم، فلا نمتنع التكليف لأن جميع التكاليف عندهم تكليف بمالايطاق، كما حققه الأسنوي[3] منهم في شرح المنهاج، لنفيهم للقدرة من المأمور قبل الفعل، وعدم تمكنه من الفعل والترك، وأنه خلق تعالى الكفر في الكافر وكلفه بالإيمان، فتكليفه بالإيمان كتكليفه بنتق الجبال، والصعود إلى السماء السابعة، بغير سبب، ونزع كوكب زحل عن محله إلىالأرض السابعة، وشرب البحار، والصلاة ظهراً كل يوم في المسجد الحرام، وعصره في المسجد الأقصى، وقلب الممكنات والذوات على غير ما هيأتها وهويتها، فما بالهم لايجعلون قوله تعالى ﴿**اعملوا ما شئتم**﴾ ناسخة لغيرها، تفيد التكليف[4] سواء أكان طاعة أو معصية.

ومن هنا تعرف أنه لايصح ما صرحوا به من أن قوله تعالى ﴿**كونوا قردة خاسئين**﴾[5] للتسخير، بل هو عند المجبرة يجوز أن يكون للتكليف، بأن يكونوا

---

(١) ـ فصلت: ٤٠.

(٢) ـ الكهف: ٢٩

(٣) ـ تقدمت ترجمته.

(٤) ـ في (١) بما شئناه.

(٥) ـ البقرة: ٦٥.

قردة خاسئين، ولامانع من ذلك عندهم، فمن أين حكموا بأنه للتسخير لا للتكليف، ولايمكنهم الجواب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوضح ذلك، ولا أشار موسى عليه السلام إلى قومه، ولاجاهدهم على تركه، لأنا نقول: ما ذلك إلا لأنه ما خلق في النبي أنه يوضح ذلك ولا يشير إليه، ولاخلق الجهاد في موسى عليه السلام، ويجوز أن يكون قد كتم صلى الله عليه وآله ذلك للإغواء والتلبيس، وأن الله قد كلفهم بأن يكونوا قردة خاسئين، وأنه إلى الآن ما نسخ هذا التكليف.لايقال: قد جرت عادة الله تعالى مع أنبيائه عليهم السلام، أنه يوضح لهم معنى كل ما كلفوا به، ويخلق فيهم الإشارة إلى قومهم بما كلفهم والجهاد عليه، فلا يجوز لهذه العادة أن لايوضح صحة هذا التكليف للنبيء عليه الصلاة والسلام، ولاغيره، من التكاليف.

لأنا نقول: هذا كلام من يعتقد أن الله تعالى إنما خلق السموات والأرض وما بينهما للعادة الماضية قبل ذلك، ومن أين حكمتم بالعادة عند أول نبيء أرسله الله لايجوز عندكم أن الله تعالى مع أول نبي قد أخفى كثيراً من بيان التكاليف، ولاخلق في ذلك الشيء تعريفها قومه؟ بل ماخلق فيه معرفة أوامره، ونواهيه التكليفية، أوخلق فيه تعالى نقيض تلك الأوامر، أو لبس عليه وخلق [فيه[1]] تصديق ذلك التلبيس، تعالى عن ذلك، فيكون عادة الأنبياء عليهم السلام، أن يلبسوا على قومهم، وأن هذه الشرائع ملتبسة معكسة، ولاخروج لهم عن هذا، كما قدمناه .

ثم أن خلاصة هذا الإعتذار، أن يكون القبح والحسن عاديين، مع أنهم مصرحون بأن الخلاف في الحسن والقبح ليس إلا بين قولين، القول بالحسن والقبح العقليين، والقول بالحسن والقبح الشرعيين، ولاثالث لهذين القولين.

---

(١) - مابين القوسين سقط في (١).

فدعوى الحسن والقبح العاديين على مقتضى هذا الإعتذار قول ثالث لا قائل به، وهو مما اخترعه بعض متأخريهم ظناً منه أنه يبلس[1] المعتز له عند هذا الذي جاء به من كنز إبليس، وما علم أنه به تجرد عن ملابس التلبيس والحمد لله.

[مسألة في معاني الأمر]

تنبيه: يجي الأمر لخمسة عشر معنى وأكثر في كلام الله لاتصح على مذهب المجبرة لأنه يجوز[2] أن يكون كل أمر تكليفاً و إن كان محالاً كما قدمناه في قوله تعالى ﴿**كونوا قردة خاسئين**﴾[3] فيجري مجرى قوله تعالى ﴿**قل كونوا حجارة أو حديدا**﴾[4] مما صرحوا أنه للإهانة تبعاً للمعتزلة، لأن جميع أئمة المعاني والبيان المتقدمين معتز له، كالإمام عبدالقاهر الجرجاني[5]، والسكاكي[6]، والزمخشري، والمطرزي[7] ، وغيرهم، ممن قبلهم كسيبويه[8]، والخليل[9] بن

(١) - في (١) يلبس.

(٢) - في (١) لأنه لايجوز.

(٣) - البقرة: ٦٥.

(٤) - الإسرى: ٥٠.

(٥) - عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. توفي سنة ٤٧١هـ .

(٦) - السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي ولد بخوارزم سنة ٥٥٥هـ وهو من علماء العربية والأدب وتوفي بخوارزم سنة ٦٢٦هـ .

(٧) - المطرزي: هو ناصر بن عبدالسيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي: ولد بجرجان نية خوازم سنة ٥٣٨هـ وهو من علماء العربية والأدب، وهو من رؤساء المعتزلة توفي سنة ٦١٠هـ بخوارزم، ولما توفي رثي بأكثر من ٣٠٠ قصيده.

(٨) - سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، سنة ١٤٨هـ (وسيبويه) بالفارسية رائحة التفاح، توفي شاباً سنة ١٨٠هـ .

(٩) - الخليل بن أحمد بن عمر بن تيم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب، وضع علم العروض، أستاذ سيبويه ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ، وتوفي بها سنة ١٧٠هـ.

أحمد رحمهم الله، ويلزم المجبرة على هذا الذي أوضحناه جواز التناقض في قوله تعالى ﴿**اصبروا أولا تصبروا**﴾[1] مما صرحوا أنه للتسويه تبعاً للمعتزلة، وأن كان قوله تعالى ﴿اصبروا أو لاتصبروا﴾[2]، ليس في دار التكليف، فيجوز أن يكون تكليفاً عند إخوان الجبرية، فيكون قد أمر تعالى بالصبر، وبعدم الصبر، ويلزم أن قوله تعالى ﴿**فأتوا بسورة من مثله**﴾[3]، يجوز أن يكون قد كلفهم الإتيان بسورة من مثله وليس الأمر للتعجيز كما صرحوا به تبعاً لأئمة المعتزلة.

وقد أشار بعض محققيهم في حواشي المطول، إلى ماذكرناه هنا إشارة خفية، حمله عليها طلب الرئاسة في التحقيق، لا الرجوع إلى ما هو بالإتباع حقيق، لأنه نفسه جعل تفسيراً للقرآن، نصر فيه الشيطان، وتنكب عن الطريق بما يهتكه عند كل إنسان، ثم رأيت ذلك ـ أعني لزوم عدم الفرق بين أمر التسخير، وأمر التكليف ـ صريحاً في كلام إمام الحرمين الجويني، في تأليفه المسمى بالنظامية، و هاهنا تنكيت وتبكيت عليهم، هو من ذبول ما ذكرناه في الإستدلال بقوله تعالى ﴿**اعملوا ماشئتم**﴾[4] وهو أن آخر هذه الآية مشير إلىبطلان قولهم: أن الفعل خلق الله تعالى، إذ لو كان كذلك لكان قوله تعالى ﴿**إنه بما تعملون بصير**﴾[5] بمثابة قولنا: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، مع ما فيه من التناقض، إذ الفاعل للشيء إذا كان عاقلاً مميزاً، لابد أن يكون بصيراً بما يفعله، عالماً به، ثم هذا الأخبار منه تعالى بأنه خبير وبصير، بما نعمل، جاء مؤكداً بالجملة إلا سمية، وأن المؤكدة تحقيقاً لما نروم بحمد الله تعالى، وزيادةً لهتك إخوان الجبرية، إذ لايقال

---

(١) ـ الطور: ١٦.

(٢) ـ مابين القوسين ساقط في (١).

(٣) ـ البقرة: ٢٣.

(٤) ـ فصلت: ٤٠.

(٥) ـ فصلت: ٤٠.

بالإتفاق: أن السماء فوقنا والأرض تحتنا في خطاب العقلاء، ولا المجانين، أعني بإدخال (أن) التوكيديه، والجملة الإسمية، فيكون جميع مافي القرآن من هذا النمط تمدحاً بالعلم والخبرة، والبصيرة بما هو فعله تعالى، لاغير فعله، فهو كقول القائل: أنا عالمٌ بأني قمت أو قعدت، أو بصير بقيامي، وقعودي، بل خبير بأني تحركت الآن إلى غير ذلك، وهذا مما يحاشى عنه كلام بعض المجانين، فضلاً عن كلام رب العالمين، تعالى عن قول الظالمين.

[مسألة في تفسيرآية صلاة الخوف]

ومن الآيات التي تنادي من حيث المعنى بسقوط مذهبهم، آية صلاة الخوف، وما ساقه الله تعالى من التعليم لكيفية الحزم، والتحذير من صولة المشركين، واغتنامهم فرصة الصلاة، وغفلة المؤمنين عن ذلك، حسماً لطمع الكفار في وضع الحسام على المسلمين، في خلال الإخلال بالحزم عند الصلاة، وودهم أن يميلوا عليهم ميلة واحدة، مع هذه الفرصة المساعدة، فحذرهم تعالى ودبرهم وعذرهم، وأمرهم، كالأب الشفيق، يتحرى لأولاده ما يؤمنهم من المكاره ويرشدهم، إلى طريق الحزم، ويحذرهم من مكايد الأعداء، فقال تعالى ﴿**وخذوا حذركم**﴾[1] بعد الأمر بتقدم طائفة في الصلاة، وتأخر أخرى، فإذا كان تعالى هو الخالق لصولة المشركين، وانتهاز الفرصة منهم، فممن حذر؟ وممن أنذر؟ وما الذي به أمر؟ وما هذا الذي دبر؟ والحال أن جميع حركات الكفار، وودهم أنهم يميلون على المسلمين ميلة واحدة، إنما ذلك منه تعالى، فكل ما في هذه الآية من التدابير، والأمر بالتقديم والتأخير وما نطقت به من التحذير، كلام عند المجبرة خال عن الفائدة، وقد قال بعضهم:

---

(١) ـ النساء: ١٠٢.

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له   إياك إياك أن تبتل بالماء

[مسألة وجوابها]

ومن الآيات المبطله لمذهبهم، قوله تعالى ﴿**وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولا**﴾[1] دلت على بطلان مذهب إخوان الجبرية بطريقين:

أحدهما: التصريح بأن الهدى جاء جميع الناس فلم يهتدوا كلهم، وهو نقيض قولهم لو جاء الكافر هدىً من الله ما كفر، بناءً على تفسير الهداية باصطلاحهم الحادث من أنها خلق الإيمان، وقد سلف لنا فيما تقدم إبطال مذهبهم، والطريق الأخرى، إن الله تعالى حصر المانع لإيمان الناس علىمقتضى اعقادهم، ان البشرية تنافي الرسالة، وتصميمهم على الكفر بالرسول إذ كان بشراً، فلم يكن مانع لهم عن الإيمان إن جاءهم الهدى، إلا هذا البناء على الباطل، من القول بمنافاة البشرية للرسالة، فدل على أنه لم يكن المانع عدم الخلق للإيمان فيهم كما تقوله المجبرة.

فإن قيل: نعم، لم يكن لهم مانع من الإيمان إلا تصميمهم على القول بمنافاة البشرية للرسالة، والإستمرار على هذا الإعتقاد، لكنه ليس إلا من الله تعالى، فالحصر مسلم وكون المانع منهم في حيز المنع، فجوابه: بنحو ما قدمناه من لزوم إتحاد العلة والمعلول، والسبب والمسبب، ويصير معنى الآية بمقتضى هذا السؤال، وما منع الناس أن يخلق فيهم الأيمان إلا أنه لم يخلق فيهم الإيمان، وهل يصح أن يقال: مامنع الأسود أن يكون أبيض إلا أنه أسود، ومامنعني أن أقوم إلا أني لم أقم، وما منع السماء أن تكون أرضاً إلا أنها سماء، ومثل هذه الآية قوله

---

(١) - الإسراء: ٩٤.

تعالى ﴿**ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة**﴾[١].والجبرة تقول: لم يكن المانع لأن يكون الناس أمة واحدة، إلا أن الله خلق الكفر في الكافرين، والإيمان في المؤمنين، فلا يصح معنى الآية هذه عندهم أيضاً، ونحوهما كثير في كلام الله تعالى.

اللهم إنانعوذ بك من الإلحاد في آياتك، ومدافعة بيناتك، والتعرض لجحد[٢] حجتك، وإنكار حكمتك، وكفران نعمتك، وتسفيه أنبياءك، ونصرة أعدائك.

ومن الآيات ما ذكره الله تعالىمن شهادة الجوارح يوم القيامة بالأفعال، ماذاك إلا لأن المجرمين لما ينالهم من خزي المعصية، وفضيحة الخطأ، ربما طاولوا أعناقهم، ومدوا أعينهم، إلى إنكار ما وقع منهم في الدنيا، حيث لم يبق في أيديهم من الحجة والحيلة إلا ذالك فهناك تشهد عليهم أيديهم والسنتهم، بما كانوا يفعلون، ولايخفى أنه لو كان لهم متشبث في الإعتذار، وطريق إلى المجادلة عن أنفسهم غير الإنكار، لما تركوه حال شهادة أيديهم وألسنتهم عليهم، وكيف يتركون الحجة التي لايقاومها حجة! وهي مازعمه المجبرة، من أنه لاتأثير للعصاه والكفار في عصيانهم وكفرهم، وليسوا هم الموجدين له، إنما أوجده الله[٣] تعالى.

لايقال: هؤلاء الذين تشهد عليهم جوارحهم يذهب عنهم العلم، ويضل من أيديهم الحجة، لعظم المقام الهائل، وقهر السائل، لأنا نقول: هذا رد لصريح قوله تعالى ﴿يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها﴾[٤] وغيرها من الآيات، على أن

---

(١) ـ الزخرف:٣٣

(٢) ـ في (١) لدفع.

(٣) ـ في (ب) الباري تعالى.

(٤) ـ النحل: ١١١.

الإنسان يكون في ذلك المقام كما يكون عند القاضي العادل، والمقام وإن كان عظيماً فالحاكم فيه لم يزل حليماً حكيماً، لايأخذ تعالى بغير حجة قائمة، ولايرفع ما يضع من موازين القسط يوم القيامة، والعلوم فيه أيضاً تصير ضرورية كما قدمنا، ولو لم يكن المقام مقام بسط للحجاج، واتساع للفصل، والأخذ بالحق، لم يكن هناك ميزان ولاكتاب، ولاسؤال، فالمجرمون متمكنون من معرفة مابه يتمسكون، وإنما يضل عنهم ما كانوا يفترون، نحو قولهم: لو شاء الله ما كانوا يشركون، كما يضل عن المجبرة يومئذٍ إفتراؤهم على الله كذباً وهم يعلمون.

وأنت خبير بأن القرآن الكريم مشحون بالتمدح بالعدل والحكمة،وشمول القدرة، ملأن بمأخذ الأحكام، وبيان الحلال والحرام، مع مافيه من القصص، والمواعظ، والأخبار بالمغيبات، و لم يكن فيه من أوله إلى آخره آية واحدة أو شطر آية، تدل بأي الدلالات على أنه لم يكن المانع للكافرين من الإيمان، إلا أنه تعالى خلق فيهم الكفر وأوجده ورضيه، وهل يصح خلو ثلاثين جزء عن آية أو شطر آية تدل على شيء زعمت المجبرة أنه هو الدين؟! وأن مخالفته من جملة المشركين! لاوالله ما يجوز ذلك ولايتطرق إلىجوازه إلا من كان من أصحاب مالك يوم يقولون ﴿**ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون قال اخسئوا فيها ولاتكلمون**﴾[1]

[مسألة في شبهة المجبرة]

وهذا أو أن الشروع في شبههم السمعية، إذ قد أتينا بشيء من حججنا فيه تبصرة للمستبصرين، وتذكرة لمن تنفع فيه الذكرى من الناظرين، ولايزيد الذين ضلوا إلا ضلالاً، وإنهماكاً في الباطل وجدالاً، يبغونها عوجا فيجادلون عن

(١) - المؤمنون: ١٠٧-١٠٨.

مشائخهم لحسن الظن بهم،وحملهم**على** السلامة ﴿**فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة**﴾[1] ولعمرك أنه قد أصر كل جاهل على أن السواد الأعظم كثرة الأنام، المراد في كلامه عليه الصلاة والسلام حتى ربما يستحقر النور في جنب اعتكار الظلام.

يود أن ظلام الليل دام له وزيد فيه سواد السمع والبصر

فهذا الرجل من الأكثر الذين قال تعال في حقهم ﴿**أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنهم إلا كالأنعام**﴾[2] فلسنا نعدهم أهلاً لتوجيه الكلام. أما المدعون لرفع التهمة عن حضيض التقليد وصدق العزيمة، في طلب ماهية العدل والتوحيد، مع التردد والإختيار، وتجاذب الأهواء والأنظار، لهذه الرسالة كما قال إمام الإختراع والإبتكار.

سهاد لأجفان وشمس لناظر وسقم لأبدان ومسك لناشر

[معنى قوله تعالي ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾]

فنقول: مما يتشبث به إخوان الجبرية من الأدلة القرآنية، قوله تعالى ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾ أي خلقكم وخلق عملكم، ولهم في تحرير الإحتجاج بها طرق مختلفه، وترويجات منكشفة، والله لو أن أحداً أخبرنا عن عالم، بل عن عاقل، أنه يذهب إلى الإستدلال بهذه الآية على خلق الأعمال، لرئيتنا نسارع إلى تكذيبه، أو نحكم بعدم تمييز المنقول عنه، لأن من الواضح البين، والمفهوم المتعين، أن أول الآية هذه ينادي بالتقبيح، لفعل المشركين، والإنكار، لا للترويج لهم، والإحتجاج على مقصودهم، أو الإعتذار، وكيف يذهب على أحد أن إبراهيم عليه السلام يناقض إنكاره؟ فيكون قوله هكذا: أتعبدون ما تنحتون، لكن لالوم عليكم لأن الله تعالى خلقكم، وخلق ما تعملون.

---

(١) ـ النساء: ١٠٩.

(٢) ـ الفرقان: ٤٤.

وأنا إلى الآن ما عرفت وجه صدور مثل هذا الإستدلال من أناس يزعمون أنهم يعرفون العربية، وأساليب الكلام، بل يعرفون مجرد التخاطب بين الأنام، ويفرقوان بين الإستفهام الإستنكاري، والإخبار التقريري، فإن كل عاقل يقرأ القرآن، يعلم من أول وهله أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام،قال: تعبدون أحجاراً من دون الله تعالى ولاتعبدون الله الذي خلقكم وخلقها؟ والله أن هذه الآية مما عرفناه هكذا ونحن في المكتب، قيل معرفة المذاهب، والمشايخ، وقبل بلوغ الحلم، وبالجملة، فالجمل التي حكاها الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام داخلة تحت الإستنكار الذي في صدرها بإعتراف الجبرية[1]، ولقد أغربوا حيث صار بعضهم يحتج بالآية على أن الموصول فيها وهو لفظ (ما) في قوله تعالى ﴿**وما تعملون**﴾[2] حرفي لا إسمي كما أشرنا إليه أولا خلافاً لما في الكشاف، ورتب على هذا أعني هذا الجبري كون الآية دليلاً على أن جميع الكفر والمعاصي وغيرها مخلوقة لله تعالى لاخصوص عبادة الأحجار بزعمهم، إذ العبرة بعموم اللفظ، لاخصوص السبب، وبعضهم، على أن المراد بالمعمول مجموع الجواهر، والأعراض، أعني الحجر وتشكيل بالنحت أصناماً، وبعضهم على تقديم الحقيقة على المجاز، فكلام الجبرية، أولى من كلام المعتزلة بزعمهم، لأن الجبرية حملوا الآية على الحقيقة، وهي أعمال عُباد الاصنام، والمعتزلة على الأحجار نفسها، وهي ليست معمولة لهم حقيقة، على ماتوهمه ذلك البعض، هذا بعد أن فرغوا من تنزيل الآية على مذهبهم، والفوز منها بمطلبهم.

---

(١) - في (١) باعتبار الخبرية.

(٢) - الصافات: ٩٦.

يا هؤلاء قد تركتم معنى الآية ظِهريا، وجئتم شيئاً فريا، ولقد نأيتم عن مدلول الآية مراحل، لا تقطعها البوازل، وصرتم في واد، ومعناها في واد، وكم بين مرايد، ومراد، أين العموم، وأين الخصوص، وأين الظاهر، واين المنصوص.

ونحن وإن ذممناهم بهذا الكلام، فقد شكرناهم، في أمثال هذا المقام، لأنهم كفونا مؤنة الإختبار لحالهم، ونبهونا على مانعتمده في جملة أقوالهم، ومدارك استدلالهم، فالله يكافيهم بما هم أهله، والحمد لله الذي أدركنا فضله.

نعم عموم الأحجار وغيرها من جنسها مسلم من جميع كلام الله، بل من الدلايل العقلية، حيث بين افتقار الممكن إلى الواجب، وأما عموم الكفر، واللواط، والفواحش، وكل قبيح وتلبس،وإغواء وإضلال، وجميع الأفعال، فبين الآية وبينه بعد المشرقين، عند جميع أهل الإستدلال.

وأما كون الحقيقة أقدم من المجاز، فاجعلوا أيها الجبرية، جميع مافي القرآن من الإستواء على العرش، وذكر الوجه، واليد، وغير ذلك حقيقة مقدمة، على المجاز، حتى تكملوا من كل طرف، وتكونوا في باب التحقيق أرباب كل شرف بل سرف.

وأما القول بمجموع الجواهر والأعراض، فلا يخفى ما عليه من الأعتراض، وهو شيء ربتبتموه على مافهمتم من الآية بواسطة خذلانكم، وهو نفس الدعوى ومقدمة الإستدلال، ولانطيل بما فيه من وجوه الإختلال والضلال.

[مسألة في معنى الختم]

ومنها قوله تعالى ﴿**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم**﴾[1] تمسكت بها الجبرية على دعواهم أن الله خلق الكفر في الكفار، وادعوا أن المراد بالختم فيها خلق الكفر، فجعلوا الدعوى دليلاً على

(١) - البقرة: ٧.

الدعوى، وظنوا أنهم قد ظفروا بقاطع، وذلك لخيال فاسد، استبك في أذهانهم، حتى صاروا يصرفون إليه ماليس منه في شيء، ولايدل عليه بوجه ما، وتوهموا أن هذه الآية مما يتحير عنده أصحابنا، ولذا ذكر البيضاوي[1]: أن المعتزلة أضطربت في تفسير هذه الآية، وهو لم يعرف من كتب المعتزلة إلا الكشاف، فجعل مافيه من الوجد أقوالاً واضطراباً، فجاء شيئاً عجباً.

ونقول: لنا أن نفسر الختم بما يستقيم به المعنى المجازي على أي وجه كان مما لاينافي الإختيار الذي لايصح التكليف إلا معه، وقام البرهان القاطع عليه، حتى عددنا المانع له مكابراً لضرورة عقله، كما كابر ضرورة عقله في استواء الكذب والصدق، والظلم، والعدل، والعلم، والجهل، في نفس الأمر.

وقال: لاتمايز بينها إلا بأمر الشارع ونهيه، ولوكان الختم منافياً للإختيار والتمكن، لكان قبيحاً منه تعالى، وقد قام البرهان على أنه تعالى لايفعل القبيح، ولزم من جوزه إبطال الشرائع، وعدم الوثوق بها، والختم غير مبطل لحجة الله تعالى، وهي التمكن والإختيار.ولايرد علينا أنه قبيح لأنه كان بسبب الكفر، ولهذا قال تعالى **﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أءنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون ختم الله على قلوبهم﴾**[2]الآية، فساق الكلام مساق السبب والمسبب، ورتب الختم على الكفر ترتيب المعلول على علته، نحو قوله تعالى **﴿فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم﴾**[3] **﴿والله أركسهم بما كسبوا﴾**[4]، وأمثالهما، وذلك يحسن منه تعالى كما يحسن منه تعالى سلب الألطاف الزايدة على

---

(١) ـ البيضاوي: تقدمت ترجمته.

(٢) ـ البقرة: ٦ـ ٧.

(٣) ـ الصف: ٥.

(٤) ـ النساء: ٨٨.

التمكين، عن من علم أنه لايجدي فيه لطف، لأن ذلك فضل منه، ﴿**قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء**﴾[1] ولو قبح منه تعالى ذلك ـ أعني الختم بسبب الكفرـ لقبح منه تعالى كل جزاء ومكافأة؛ وما في القرآن بحمد الله آية في هذا المعنى إلا وتجد فيها فعله تعالى نحو الختم، في هذه الآية هذه مرتباً على فعل العبد، كالكفر فيها كما ذكرناه، و لم تكن هذه الآية إن الذين ختم الله على قلوبهم، أي ابتداءاً، بل أن الذين كفروا فهي تجري مجرى ﴿**فلما آسفونا انتقمنا منهم**﴾[2] ﴿**وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرا**﴾[3]، ثم إن الختم بالإتفاق مجاز، إذ هو في الحقيقة الإستيثاق، وإذا كان كذلك، فمن المعلوم أنه لايستوثق من الشيء إلا إذا كان على صفة لولا الإستيثاق منه لكان على صفة أخرى، كالإناء الملآن بالماء إذا لم يشد وكاءوه اهراق، فإذا كان الكفر بخلق الله تعالى كما تقول المجبرة فلا حاجة إذاً إلى الختم، لمنع الإيمان بل يكفي منه تعالى عدم خلق الإيمان، أو خلق الكفر، ولادخل للختم في الكفر، فما هو إلا كالختم بالإستيثاق، من الحجر الصلداء، أو الخشب التي ليس فيها مايخاف سيلانه، وذهابه، ولايصح المجاز على هذا، ويكفي على كلام المجبرة عن قوله تعالى ﴿**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة**﴾[4]كلمة واحدة، وهي قوله خلقت فيهم الكفر، أولأني لم أخلق فيهم إيماناً، تعالى عن هذا ونستغفره من إرخاء عنان القلم في مجاراة هؤلاء الجبرية، إقامة للحجة على كمال تقدسه وننزهه عن مقتضى ضلالتهم الغوية.

---

(١) ـ آل عمران: ٧٣.

(٢) ـ الزخرف: ٥٥.

(٣) ـ الليل: ٨، ٩، ١٠.

(٤) ـ البقرة: ٧.

ومما يرشدك إلى ما ذكرناه من أن الختم، وقع جزاء بما كفروا قوله تعالى ﴿**ولهم عذاب عظيم**﴾[1] عطفاً عليه، فالمعطوف والمعطوف عليه وقعا للجزاء، أي جزاؤهم الختم على قلوبهم، والغشاوة، ولهم عذاب عظيم. وإن شئت ما هو أوضح من هذا فانظر إلى قوله تعالى ﴿**كذلك نطبع على قلوب المعتدين**﴾[2] فهي ناطقة بما ذكرناه،والقرآن يفسر بعضه بعضاً.وهنا قد جاء الطبع في مقابلة الإعتداء، كما قلنا في قوله تعالى ﴿**فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم**﴾[3] وعلى الجملة، فتمسكهم بأمثال هذه الآية، نحو تمسكهم بقوله تعالى ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾[4] ثم إنه قد تقرر أن الظني لايقوى على معارضة القطعي، وقد قام البرهان العقلي على تنزيه الله تعالى، وتمكن العبد من أفعاله، فهذه الآية على فرض أن فيها شمة من الدلالة على معتقدهم، ـ ويابعد ذاك ـ لاتعارض القطعي، بل يجب تأويلهاعلى وجهٍ لايخل بالمعنى، كما وجب تأويل ما في القرآن من ذكر الوجه، واليد والإستواء على العرش ونحو ذلك، ولكنا قد أوضحنا كيفية مباينتها لمذهب الجبرية، بل ربما كانت دليلاً واضحاً لنا، إذ لولا أن الكفار متمكنون من أفعالهم، لما كان إلى الإ ستيثاق من قلوبهم بالختم داع.ويكفيهم عدم خلق الإيمان فيهم كما أوضحناه، على أن الختم جاء بعد إسناد الكفر إليهم في ﴿**إن الذين كفروا**﴾ ومثل ما ذكرناه في الختم يجري في الغشاوة والحمد لله.

ومن الغرائب أن الجبرية يعرفون: أن الكفار غير معذورين، وأنهم مكلفون مع هذا الختم الذي فسروه بالخلق، ويغفلون عن أن الله جعل الأذى من مطرٍ

---

(١) ـ البقرة: ٧.

(٢) ـ يونس: ٧٤.

(٣) ـ الصف:٥.

(٤) ـ الصافات: ٩٦.

أومرض عُذراً للمكلف عن أداء ما كلف به، وليس عليه جناح، فيقرأون قوله تعالى ﴿**وليس عليكم جناح إن كان بكم إذاً من مطر أو كنتم مرضى**﴾[1] إلى آخرها، ولايلتفتون إلى أن الله رفع الجناح عن المتأذي بالمطر، و لم يرفعه عندهم عن المختوم على قلبه، وليت شعري من الأولى برفع الجناح عنه؟ هل الذي لايقدر على حركة ولاسكون، أم الذي يتأذى من مطر أو مرض؟.

[مسألة في معنى﴿هل من خالق غير الله﴾]

ومما توهموه دليلاً قوله تعالى ﴿**هل من خالقٍ غير الله**﴾[2] ونحو قوله تعالى ﴿**خالق كل شي وهو على كل شيء وكيل**﴾[3] وذلك من جنس صرفهم الآيات ومعانيها إلى اصطلاحاتهم. ومبانيها، كأنه قد ارتسم في عقولهم، أن الخلق هو فعل المعصية حتى ربما يظن أنه يتبادر إلى أذهانهم خلق المعاصي والفواحش، وغيرها، عند سماع أمثال هذه الآية، قبل خلق السموات أو الأرض، وينصرف ذلك إلى عقولهم، عند اطلاق آيات التمدح منه تعالى بخلقه كل شيء، لكثرة ما اشربوا به قلوبهم.

ومما لاريب فيه أن أمثال هاتين الآيتين، إنما جاء للتمدح منه تعالى، فلو كان المعنى خلق المعاصي، والكفر والفجور، لكان مناقضاً للتمدح، إذ لو صح التمدح بالفحشاء لما نزه نفسه تعالى عن الأمر بها، وكيف ينزه نفسه عن الأمر بشيء، وهو يفعله؟، فلو صح التمدح بخلق الفحشاء، لكان التمدح بالأمر بها أولى وأحرى، فقد انعكس التمدح في الآيتين، وأمثالهما، على معتقد إخوان الجبرية، وقد مر لنا أن فعل المعصية، والتأثير فيها أعظم من الأمر بها،

---

(١) ـ النساء: ١٠٢.

(٢) ـ فاطر: ٣.

(٣) ـ الزمر: ٦٢.

كمباشر[1] اللواط، ليس كالأمر به، ومنعه مكابرة، ولو سألناهم: من أين حكموا بدخول المعاصي وسائر الأفعال في أمثال هاتين الآيتين؟ لقالوا: من العموم، فنقول لهم هذا العموم مخصوص فلا يتم الإحتجاج به، فإن كابروا قلنا: يلزمكم القول بخلق القرآن لأنه شيء وجميع الصفات القديمة لأنها أشياء، فتدخل في العموم، وذلك لازم لهم، وأن رجعوا إلى الإقرار بأنه مخصوص، وسألونا ماالذي خصص أفعال العباد، قلنا لهم: خصصها ما تجدونه من أنفسكم، وتحكم به ضرورة عقولكم، من أن كل مكلف متمكن من أفعاله، وأن رعشته بالبرد، والقشعريرة؛ ليست كرعشته بالتصنع، والإختيار، ولايمكنهم عدم الفرق، وما هذا الإستدلال أعني إثبات الإختيار، والتمكن من الفعل والترك ضرورة بانقص رتبة من الإستدلال على افتقار الممكن إلى الواجب، ولايقصر عنه في حكم العقل، بل ربما أنكر بعض الفلاسفة هذا الإفتقار، ولم ينكر أحد منهم ما أنكرته الجبرية من التمكن والإختيار، فمن أنكر هذا فلا بعد عليه أن ينكر الصانع ويجحده، ولايثق بالمحسوسات وجميع المدركات.

وقد قال بعض أصحابنا: لايمكن الجبري إثبات الواجب بالإستدلال العقلي، من جهة افتقار أفعالنا إلينا.

فقيل عليه: قد استدلت الجبرية عليه تعالى بغير هذه الطريق.فقلنا: قد أنكروا مالايتم الإستدلال إلا به، وذلك نحو انكارهم لتمكننا من أفعالنا وتوقفها على دواعينا، وصوارفنا ثبوتاً وانتفاءً، ونحو نفيهم لحكم العقل بتمايز الأشياء في أنفسها حسناً وقبحاً، كما سووا بين الكذب، والصدق، والظلم والعدل، والشرك والإيمان، والعلم والجهل، فكيف يمكنهم الإستدلال عليه تعالى؟ وقد علم أنه متوقف على مقدمات لاتزيد في حكم العقل على مقدمة الحسن والقبح،

---

(١) - في (١) كمباشرة.

ومقدمة أفتقار أفعالنا إلينا، وتوقفها على اختيارنا، فمن كابر في ذلك، فمكابرته في مقدمات الدليل على وجود الواجب وحياته وعلمه تعالى من باب أولى.

نعم فالمخصص لأفعال العباد من هذه العمومات، هو المخصص له تعالى ولصفاته، ولا يخفى أن آيات التمدح منه تعالى بأنه خالق كل شيء، وتكرير هذا المعنى في القرآن، إنما هو الإيقاظ، والتحريض، علىترك عبادة ماهو مخلوق له تعالى، كعبادة الأحجار والعجل، والشمس والقمر، وغيرها من المخلوقات، وأنه تعالى هو الحقيق بالعبادة، دون كل مخلوق له، فيتنبه بها من يتنبه، ويعلم منها أن الخالق هو الحقيق بالعبادة من المخلوق، فلو كان المراد بها خلق الكفر والعناد، وجحوده تعالى والشرك به، لا نعكس هذا التمدح انعكاساً، كلياً، وصار في نقيض التمدح جلياً، وكأن قائلاً يقول من طرف الجبرية: نعم يارب أنت خالق كل كفر، وعناد، وجحود، وإلحاد، وأنت الخالق لعبادة غيرك في العباد، فاللوم راجع عليك، والأمر منك وإليك، وعبيدك من كل قبيح منزهون، لأنهم لايقدرون، فلا يفعلون، فماذا الذي تفيده هذه الآيات يارب التي تحث بها على اختصاصك بالعباده؟ وهي نفسها إنما تنطق بعذر كل عابد لغيرك لازيادة ، وتقوي كفره، وتصحح الحاده، وتسدد اعتقاده، ولاتؤيد عناده، فكيف الخلوص يارب وما الإرادة؟ هذا مقتضى اعتقاد الجبرية، وترجمة عن مذاهبهم الردية، وضمايرهم الخفية مع تركنا هنا للتعرض على الترجمة[1] عن نفيهم للغرض، وغير ذلك من المرض، إكتفاءً بما تقدم وعرض، والباطل كثير عواره، قبيحة آثاره، نعوذ بالله من طرائقه، ونلوذ بلطفه عن مزالقه، وكفاك برهاناً على ما أشرنا إليه آخر، قوله تعالى ﴿**هل من خالق غير الله**﴾[2] حيث قال

(١) ـ في (١) للتعرض عن الترجمة.

(٢) ـ فاطر: ٣.

تعالى ﴿**يرزقكم من السماء والأرض**﴾[1] فإنه مناط التمدح في هذه الآية التي ذهبت الجبرية إلى جعلها حجة على خلق الأفعال، وبين الآية وبين هذا الإستدلال مهامة تتقطع أنفاس الأفكار، وتضلع دونها أفهام النحارير المتضلعين الأخيار.

[مسألة في معنى﴿قل كل من عند الله﴾]

ومن الآيات التي أغتر بظاهرها من اغتر منهم، وتبعه جمهور العامة، على هذه الطامة، قوله تعالى ﴿**قل كل من عند الله**﴾[2]وما يجنح إلى الأخذ بظاهرها من المجبرة، إلا من كان جاهلاً لكتب السير وأسباب النزول، فإن السبب لنزول هذه الآية ما كان من التطير بمحمد عليه الصلاة والسلام، وبنسبتهم الجدب والشدة إليه، فقال تعالى ﴿**قل كل من عند الله**﴾ أي الخصب والجدب، والشدة والرخاء، على أن في قوله تعالى ﴿**ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك**﴾[3] متمسكاً لنا ظاهراً، لا بهذا الإعتبار السابق، بل بإعتبار أنه تعالى، نسب السيئة إلى العبد، لكونها ناشئة عن فعل إختياري هو من عنده، والا لم يفرق بين الحسنة والسيئة.

فإن قلت: فما باله نسب الحسنة إلى نفسه، مع القائلين بالإختيار يقولون: أن العبد فاعل لأفعاله خيرها وشرها فلم جعل تعالى الحسنة من عنده؟

قلت: لأن الحسنة قد تكون منه تعالى ابتداءاً بلا سبب من الفاعل، بخلاف السيئة، فلهذا جاء التفريق، على أنه قد جاء في الصحيح، ((الخير كله بيديك والشر ليس إليك))، ولقد اضطربت أقوالهم، واضطرمت أهوالهم، في إرجاع الشر إلى الله تعالى، وتأويل هذا الحديث ليتم لهم نسبة القبائح والشر إليه تعالى،

---

(١) ـ فاطر: ٣

(٢) ـ النساء: ٧٨.

(٣) ـ النساء ٧٩.

وقاموا وقعدوا في عدم تنزيه الله تعالى، كما نزهه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فتحصل من مجموع كلامهم في تأويله غرايب ليس هذا موضعها، كل ذلك لأنهم جعلوا مذهب الأشعري شعاراً يرجع إليه، وقراراً يعتمد عليه، فما جاء من الكتاب والسنة مخالفاً له تعسفوا في تأويله، وركبوا بطن عميا في صرفه عن معناه وإرجاعه إلى ضلالهم وتنزيله.

[مسألة في معنى ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾]

ومن الآيات التي احتجو بها على أن الله تعالى يفعل المعاصي والفواحش وسائر الأفعال، وأنه هو الخالق لها المؤثر فيها لايوجدها إلا هوتعالى، بناءاً على الشبه الفاسدة المذكورة سابقاً، قوله تعالى ﴿**وما تشاءون إلا أن يشاء الله**﴾[1] وقد ضلوا عن أن هذا الإستثناء جاء أولاً في سياق مشيئة الخير،ثم ضلوا عن كون الآية لنفي مشيئتنا للخير، إلا أن يشاء الله، لا لنفي العمل للخير إلا أن يشاء الله، وهو غير محل النزاع، فليست الآية وما تعملون إلا أن يشاء الله، ثم ضلوا عن كون الذي يصدر منا بمشيئة الله تعالى لايفيد أنه هو الفاعل له المؤثر فيه، بل يفيد أنا نحن المؤثرون الفاعلون، وإلا لما كان للقيد بالمشيئة معنى، إذ لاريب أنا عند الأشاعرة، لانقدر على إيجاد فعل ما، ولابمشيئة الله تعالى مالم يخلقه فينا، فمشيئة الله تعالى على انفرادها عندهم لاتؤثر، فلا نقدر نحن على الفعل ولا على المشيئة، ولو شاء الله تعالى، فلا تنطبق الآية على مذهبهم، ولا تصح، فضلاً عن أن تكون دليلاً لهم إلاعلى جعلهم لها في معنى، وما تعملون إلا أن يفعل الله. وكفى بهذا فاضحاً لمن سلكه، وهاتكاً لمن هتكه، فعرفت أنا عندهم لانقدر على المشيئة لشيء ولو شاء الله تعالى، لأن إستقلالنا تصرف في ملكه، وإنما هو

---

(١) ـ التكوير: ٢٩.

الفاعل تعالى، المؤثر لجميع ما يصدر منا، وإلا لزم وجود قادرين بزعمهم البارد، واعتقادهم الفاسد، فلم يتم القيد بالمشيئة على مذهبهم، إذ لايصح، وما يخلقون ما خلقه الله إلا أن يشاء الله، فقد عطلوا آيات المشيئة كلها، فتدبر.

نعم نحن نؤمن بأن مشيئة الله تعالى لنا إيجاد السبيل إليه سابقة لمشيئتنا، وإلا لما أنزل الكتب وأرسل الرسل.

والله لو لا الله ما اهتدينا كلا ولا صمنا ولاصلينا

وكيف والطافه جارية علينا وتيسراته واردة إلينا

وأما ما تزعمه الأشاعرة من أن هذه الآية الكريمة دليل على مشيئته تعالى، بأن يرمى بصاحبة وولد، ويعتقد أنه تعالى ثاني اثنين ليس بواحد ولا أحد، وأنها [1] تعبد الأحجار وتعظم، ويسب هو تعالى ويجحد، وأنه شاء أن يخالف نهيه، فيلاط ويزنى ويكذب فيلبس، فكلاً ومحقاً لهذه المقالة وسحقاً، وقد كفى رب العالمين، في رد قول من قال بمقالهم من المباهتين، فقال وهو أصدق القائلين **﴿فهل على الرسل إلا البلاغ المبين﴾**[2] بمحاذاة قولهم **﴿لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا﴾**[3] أي ما على الرسل إلا أن يبلغوكم ماهو الذي يشاءه الله منكم، ويدعوكم إليه، ويطلعوكم عليه، وهذا القرآن بحمد الله بين أظهرنا، لا يجدون فيه آية جاءت في نفي مشيئتنا للشيء إلا أن يشاء الله، كما جاءت هذه الآية في نفي مشيئتنا للخير إلا أن يشاء الله، فمفعول تشاءون هو اتخاذ السبيل، كما لايخفى على من له أدنى نظر من أول وهله، على أنا لو فرضنا

---

(١) - في (١) وإنما.

(٢) - النحل: ٣٥.

(٣) - النحل: ٣٥.

لهم متمسكاً في نفي مشيئتنا للشر إلا أن يشاء الله، لكان عن مذهبهم بمراحل، لأنهم يحومون حول إثبات خلق الأفعال لله تعالى، وأين الخلق من المشيئة.

ولنا أن نقول: لاتلازم بينهما إلزاماً لهم، لأنهم يقولون: أنه تعالى يأمر بما لا يريده، وينهى عما يريده، فما لهم لا يقولون: يخلق تعالى مالا يريده، فإن قالوا: إنه لايقع مالا يريده فهو مصادره.

واعلم أنهم قد جعلوا الإحتجاج بهذه الآية الكريمة اساساً ذكروه في فن أصول الفقه، وهو أن الفعل المتعدي إذا حذف مفعوله، وكان في سياق النفي كان عاماً كما وقع تشاءون بعد [ما] وحذف مفعوله، وهو ـ اتخاذ السبيل ـ كما ذكرناه[1]، فافترقوا هم ـ أعني الجبرية ـ فرقتين: فرقة ذهبت إلى ما نقول من عدم عمومه، وفرقة قالت بعمومه، وكأن من ذهب إلىعدم عمومه، ووافقنا غافل عن هذه الآية، والالرمى اللغة، والإستدلال، ورمى بنفسه على حربة، ولم يمل على نقيض مذهبه، فعموم مشيئة الخير والشر، وتخصيص اتخاذ السبيل مبني على هذه القاعدة، ولعل منشاء مفارقة من فارق منهم، هذه العقيدة الكاسدة، والأنظار الفاسدة.

ولما ذكر الزمخشري رحمه الله تعالى في تفسير قوله ﴿**أمرنا مترفيها ففسقوا**﴾[2] أنه لابد أن يكون على المحذوف دليل، حيث قد أمرناهم بالفسق مع جلده في قلع ما يوهم مناقضه قواعد الإعتزال، ولوازم خلق الأفعال أستروجوا لكلامه رحمه الله تعالى، وأخذوها مسلمة ـ أعني القول: بأنه لا بد من دليل على المحذوف ـ وفي هذا المقام قالوا: بما لا دليل عليه، لأن الآية في سياق إتخاذ

---

(١) ـ في (١) في تقديرنا.

(٢) ـ الإسراء: ١٦.

السبيل، فما الدليل على سائر الأفعال؟ وهذا نفسه مما يقدح في هذه القاعدة المنهارة وقد اكتفينا هنا بهذه الإشارة.

[مسألة في معنى الضلال والإضلال]

ومن الآيات التي تخيلوا دلالتها على معتقدهم، آيات الضلال والإضلال، كما في قوله تعالى ﴿**إن الله لايهدي من يضل**﴾[1] ﴿**ومن يضلل الله فما له من هاد**﴾[2] وفي تمسكهم بها جهالات عظيمة،منها ما قدمناه، نحو أن الإيمان إذا كان بخلق الله تعالى فلا يتصور إضلال الكافر، إذ يكفيه عدم خلق الإيمان فيه، ولايتم القول: بأن الإضلال مجاز عن عدم خلق الإيمان، وهو ظاهر، ومنها، أن القرآن ما نزل بلغة اليونان، فما للمجبرة وللإلحاد في الذكر المبين، وصرفه إلى نصرة الشياطين، يتأولون آياته يبغونها عوجا، لما ظنوه لهم شبيه الحجج، ولم يعتقدوه قرآناً عربياً غير ذي عوج، وقد قدمنا أن معنى الهداية في العربية، إبانة الطريق والإرشاد إليها، وأن الله سبحانه قد هدى الناس جميعاً لهذا الإعتبار، كما تكرر في القرآن، ﴿**وإن من أمة إلا خلا فيها نذير**﴾[3] ﴿**وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا**﴾[4] ﴿**إن علينا للهدى**﴾[5] ﴿**إنا هديناه السبيل**﴾[6] ﴿**شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من**

---

(١) ـ النحل: ٣٧.

(٢) ـ غافر: ٣٣.

(٣) ـ فاطر: ٢٤.

(٤) ـ الإسرى: ١٥.

(٥) ـ الليل: ١٢.

(٦) ـ الإنسان: ٣.

الهدى﴾[1]﴿**ولقد جاءهم من ربهم الهـدى﴾**[2] لكـن الذيـن اسـتحبوا العمـى علـى الهـدى، لم تزدهـم آيـات ا لله الـتي هـي هـدى إلا ضـلالاً، إذ ينكرونهـا، ويطعنون فيها، ويزيدون في عتوهم، فكأنها هي التي تضلهم لأنهـا كـانت سـبباً في ضلالهم الناشيء عن جحودها، واستكبارهم عـن قبولهـا، كمـا كـانت سـبباً لهدى من اهتدى ﴿**ولو أنهـم فعلـوا مـا يوعظـون بـه لكـان خـيراً لهـم وأشـد تثبيتـا﴾**[3] ﴿**وإذاً لآتينـاهم مـن لدنـا أجـراً عظيمـا﴾**[4] ﴿**ولهدينـاهم صراطـاً مستقيما﴾**[5] ﴿**يهدي به ا لله من اتبع رضوانه سبل السـلام﴾**[6] وإنمـا وصـى جار ا لله رحمه ا لله في علمي المعاني والبيان كل من تعاطا النظر في تفسيرالقرآن، لأنه بهما يصان عن التحريف ويزان، ويفهم منه أمثال هذه المطالب علـى وجـه لايخرج عن الميزان.

فمن ذهب إلىتفسير الهداية والإضلال بالخلق لهما، ثم لم يعقل معنى ﴿**ليضل به الذيـن كفـروا﴾**[7] ﴿**ويهـدي بـه ا لله مـن اتبـع رضوانـه﴾**، ﴿**ويضـل ا لله الظالمين﴾**، وغيرها فقد جمع إلى جهاله اللغة العربية، جهالة الصناعة البيانية.

ولايصح حمل آيات الإضلال من ا لله على الحقيقـة، ويجـب تأويلهـا، وإلا كـان مناقضاً لما تكرر في القرآن من الصرائح، بأنه هـدى النـاس جميعـاً، أي أبـان لهـم السبيل ودلهم عليه، وهو غاية الهدى، ثم لو حملت على الحقيقـة لـلزم أن يكـون

---

(١) ـ البقرة: ١٨٥.

(٢) ـ النجم: ٢٣.

(٣) ـ النساء: ٦٦.

(٤) ـ النساء:٦٦.

(٥) ـ النساء: ٦٧.

(٦) ـ المائده: ١٦.

(٧) ـ المائده: ٣٨.

الضلال مسبوقاً بالهدى، والا لم تتم الحقيقة في الكافر الذي ما خلق فيه إيمان أصلاً بزعمهم، فكيف تستقيم الحقيقة؟ ومع حمل الإضلال على إغواء السبيل حقيقة، وجعله أعوجاً حقيقة مناقضة ظاهرة.

وعلى تسليم تفسير الإضلال بما يبقى معه الاختيار والتمكن اللذين قضت بهما ضرورة العقل، وقامت حجج الأنبياء والمرسلين، على أممهم، و لم يصح من ا لله التكليف إلا بذلك، لا مانع منه جزاءً بما كسبوا نكالاً من ا لله، أعني المغضوب عليهم والضالين، وهذا الجزاء منه تعالى بالإضلال بما لا ينافي الإختيار حسن، وإلا لكان الجزاء الأخروي منه تعالى قبيحاً، وكفاك أن قوله تعالى ﴿**تريدون أن تهدوا من أضل ا لله**﴾[1] إنما كان بعد قوله تعالى ﴿**وا لله أركسهم بما كسبوا**﴾[2] ﴿**الذين كفروا وصدوا عن سبيل ا لله أضل أعمالهم**﴾[3] وهب أن المجبرة جهلت هذا كله، بأنهم أشربوا في قلوبهم الجبر، هلا انتبهوا على ما في المتون الصرفية من أن (أفعل) (كأضل) يجيء للتعريض، فهو المراد هنا، لإمتناع حمل الضلال على منافاة الإختيار، بمعنى صيرورة الضال الفاعل للضلال مفعولاً غير مختار في سلوك طريق الضلال، وهو نوع من المحال، فلا تصدق آيات الضلال في جميع القرآن على مذهب الجبرية، لأن المفعول ليس ضالاً، ولا يصح أن يقال فيه أنه أضله غيره، فعرفت من هذا أنه لايصح حمل الإضلال إلا على ما يجامع الإختيار، بحيث يكون الضال فاعلاً للضلال وقابلاً له، وهذا إنما يكون مع حمل (أفعل) على التعريض، ولا مانع من تعريض الكافر للضلال، إذا الحجة هي التمكن من الفعل والترك، لايقال مجيء (أفعل) للتعريض، إنما هو في باب

---

(١) ـ النساء: ٨٨.

(٢) ـ النساء: ٨٨.

(٣) ـ محمد: ١.

المتعدي، (كأبعته)، لا في باب اللازم (كأجلســته)، فهـو للتعديـه، ـ أي جعلتـه جالساً ـ، فأضله جعله ضالاً ولا يستقيم جعل (أضل) للتعريض، لأنه لازم، لأنـا نقول: تخصيص التعريض بـالمتعدي دعـوى لابرهـان عليهـا، وكـون المؤلفـين في الصرف يفرقون في التمثيل لهذا الباب بين المتعدي واللازم، لايقتضي صحة هذه الدعوى، لأنهم يعتمدون في الأمثلة، ما هـو أوضـح بـالنظر إلى الطـالب مراعـاة لرتبة التعليم، وروماً لحسن التفهيم، إذ لو مثلوا في باب (أجلسته) بباب (أبعتـه) أو العكس لما وضح، فضلاً عن أن يكون أوضح، إذ يكون محتملاً عنـد الطـالب للتعديـه وغيرهـا، بخـلاف إيـراد أبعتـه، في تمثيـل التعريـض، فـلا يتبـادر منــه إلا التعريض، إذ لاحاجة إلى التعدية لكونه متعدياً بنفسه قبل إدخال الزيادة، فيتعـين عندالطالب أن تكون الزيادة لمعنى غير التعديه.وقد حكى لي بعض مشايخي عــن بعض مشايخه أنه قال له: إياك والتمثيل للذكي من الطلبة، فإنه يجعل المثال كلية، كما أن الغبي يجعل الكلية مثالاً جزئياً، والأمر كما قال رحمه ا لله تعالى.

فالمؤلفون في الصرف واللغة ليس لهم إلا المثل البحت، فـالتمثيل الـذي يوردونـه منهم تقريباً لايحتج به، ولا يعتمد عليه، فلا يؤخـذ منـه حكـم كلـي، إذا ترتـب عليه ما ليس من طريق النقل، ولا ذنب عليهم لأنهم في مقـام التدويـن والتعليـم وتقريب التيسير والتفهيم، إلا أن هـؤلاء المجـبرة في العصـر الأخـير قـد دسـوا في مؤلفاتهم من هذه العقائد الفاسدة، والقواعد الـتي هـي عـن القيـام بحـق النصـح قاعدة، شيئاً ربما يخفى على كثير، وقد كفانا ا لله شرهم المستطير، أنه هواللطيف الخبير، فجعل تعالى من أهل العـدل رجـالاً صـانوا هـذه العلـوم عـن التحريـف، وحفظوها من التزييف، وجعل تعالى المجبرة كلاً عليهم، وعيـالاً يقتفـون آثـارهم ولاينالون غبارهم، و لم يبق في أيديهم بحمد ا لله إلا الدسائس والأيهام، والمراوغة في مراكز الخصام.

وقد علمت مما سبق أن آيات الأضلال حجة لنا لاشبهة لهم، لأنه على معتقدهم لاداعي له تعالى إلى إضلال أحد، إذ يكفيه عدم خلق الإيمان.

وعلمت أيضاً أنه إذا ورد عليهم نحو قوله تعالى ﴿**لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني**﴾[1] لايجيبون إلا بما يلحق بالسفسطة، فإن هذه الآية تنقض مذهبهم في الضلال وفي الهداية ايضاً ، لأن الذكر هو الهدى، فهي كقوله تعالى ﴿**ولقد جاءهم من ربهم الهدى**﴾[2] ﴿**إن هذا القرآن يهدي**﴾[3] فالإضلال هنا عندهم ليس كالإضلال في قوله تعالى ﴿**أتريدون أن تهدوا من أضل ا لله**﴾[4] وهل هذا إلا مراوغة.

وعملت ايضاً أنهم عطلوا آيات الاضلال في الحقيقة، كما عطلوا آيات المشيئة، لأنهم حملوا الإضلال على ما لايصح في العربية، وهو جعلهم الفاعل مفعولاً إذ جعلوا الضال غير فاعل الضلالة بل مفعولاً، فالإضلال في القرآن الكريم أمر جاء في غير موقعه عندهم، فافهم. وقد قدمنا عدم صحة المجاز على مذهبهم لو ذهبوا إليه.

[مسألة في معنى ﴿وما رميت إذ رميت﴾]

ومن الآيات التي حسبوها متمسكاً،وظنوها إلى معتقدهم منسكاً، قوله تعالى ﴿**وما رميت إذ رميت ولكن ا لله رمى**﴾[5].

قالوا: أثبت ا لله تعالى الفعل له صلى ا لله عليه وآله وسلم، ونفاه إيجاداً وخلقاً، فصرفوا معنى الآية إلى الكسب الذي اعترفوا بأنه أمر إصطلاحي جاء به

---

(١) ـ الفرقان: ٢٨.

(٢) ـ النجم: ٢٣.

(٣) ـ الإسراء: ٩.

(٤) ـ النساء: ٨٨.

(٥) ـ الأنفال: ١٧.

الأشعري، فكأن الآية هذه كانت مخفية حتى جاء الأشعري وأصحابه يصرفونها إلى كسبهم، والصدر الأول من بعد ظهور البدع قبل الأشعري كانوا بين جبري معطل وعدلي معتزل، ولا واسطة أصلاً، ولا تعرض أحد لذكر الكسب مع كثرة المناظرات بين الجبرية والمعتزلة في مجالس العباسيه وساير الملوك، يعرف ذلك من كان له في كتب التاريخ أدنى نظر وسلوك.

ومن أغرب ما ذكروه في كتبهم: أن ابا العتاهيه[1]، وكان منهم طلب المأمون[2] أن يأمر ثمامة بن الاشرس[3] بمناظرته، وكان معتزلياً، فقال المأمون لابي العتاهيه: ما أنت يا أبا العتاهيه من هذا القبيل، وعليك بشعرك ودع عنك هذا الرجل الجليل، فقال أبو العتاهيه: قد آن لي ذلك ولا بد لي منه، فجمع بينهما، فحرك أبو العتاهيه أصبعه وقال: من حرك أصبعي هذه يا ثمامة، فقال ثمامة: حركها من أمه زانية، فالتفت أبو العتاهيه إلى المأمون، وقال: سبني: يا أمير المؤمنين في مقامك فقال ثمامة: قد خالف أصله يا أمير المؤمنين، فضحك المأمون، والحاضرون، وانقطع أبو العتاهيه. فقال المأمون: ألم أقل لك عليك بشعرك ودع مالا تقدر عليه، وخرج هو وثمامة فقال: يا ثمامة ألم يكن لك عن ذلك الجواب مندوحة، فقال ثمامة:خير الكلام ما جمع بين الحجة والإنتقام، وكان هذا عند

---

(١) ـ أبو العتاهيه : هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني ، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهيه: شاعر مكثر، سريع الخاطر، ولد سنة ١٣٠هـ ، وتوفي في بغداد سنة ٢١١هـ .

(٢) ـ المأمون: هو عبدا لله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور أبو العباس: السابع من خلفاء بني العباس ولد سنة ١٧٠هـ وولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة ١٨٠هـ توفي سنة ٢١٨هـ .

(٣) ـ ثمامة بن ألأشرس النميري، أبو معين من كبار المعتزلة وأحد الفصحاء والبلغاء المتقدمين، كان له إتصال بالرشيد،ثم بالمأمون. وكان ذا نوادر وملح . وإليه ينسب الثمامية، توفي سنة ٢١٣هـ .

تمامة علـى ظـرف التمـام، و لم يقـع في ذلـك المجلـس ولا في غـيره مـن مقامـات المناظرات، ذكر الكسب حتى جـاء الأشـعري بعـد النبي صلـى ا لله عليـه وآلـه وسلم بقريب من ثلاث مائة عام، ثم وقعت مناظرات بعد ظهور الكسب و لم يجسر أحد على الإعتماد عليه في مقام المناظرة، بل د ء بهم الإصرار على الجبر والمكابرة.

ثم إن تنزيلهم لمعنى هذه الآية الكريمة على مذهبهـم ممـا يضحـك منـه العقـلاء، فهل كان النبي عليه الصلاة والسلام على مذهب المعتزلة حتى يردعـه ا لله تعـالى بقوله تعالى ﴿**وما رميت إذ رميت ولكن ا لله رمى**﴾[1] وينهاه عـن اعتقـاد أنـه وقع الرمي منه؟ ومن المعلوم أنها لم تنزل الآية إلا في واقعة بدر، وقيل: في واقعـة حنين، وقيل: أن الرمي من النبي صلـى ا لله عليـه وآلـه وسـلم كـان في الوقعتـين معاً، فهل كان النبي عليه الصلاة والسلام طـول هـذه المـدة أعـني مـن البعثـة إلى نزول هذه الآية جاهلاً لكسب الاشعري، مايلاً إلى مذهب المعتزلة؟.

نعم كان صلى ا لله عليه وآله وسلم جـاهلاً لكسـب الأشـعري، لأنـه ليـس ممـا يعلم، ولا أدري كيف يغفلون عن الوقايع التي تنزل فيها الآيـات، وهـم يدعـون ملابسة السير، وموارد الأثر، وهذه الآية الكريمة نزلـت في رمـي النـبي صلـىا لله عليه وآله وسلم، بقليل من تراب أ صاب جميع أهل تلـك الصفـوف المتكاثفـة، والأحزاب المترادفة، حتى لم يبق منهم أحد إلا دخل في عينيه شـيء، ولـو قسـم ذلك التراب على كل نفر منهم لم يكن يُبَدُّ على عشر عشـرهم، وإنمـا هـي آيـة من آيات ا لله، ومعجزة من معجزات رسول ا لله صلى ا لله عليه، فلما كان هذا أمراً غريباً خارجاً عن طوق البشر، أنزل ا لله تعالى فيه ﴿**ومـا رميـت إذ رميـت ولكن ا لله رمى**﴾.

(١) ـ الأنفال: ١٧.

ومن هنا يعلم أن الآية هذه حجة لنا، وأنهم ضلوا في جعلها شبهة علينا، لأن الله تعالى ما أخرج من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم إلا هذا الرمي الذي هو فعل خاص خارق للعادة، خارج عن القدرة البشرية، فيكون سائر أفعاله بمفهوم هذه الآية الكريمة ليست منه تعالى، بل من النبي عليه الصلاة والسلام لايخرج منها عن فعله إلا ما خصه دليل خارجي كهذه الآية أخرجت هذا الفعل العجيب، والأثر الغريب، ويجري هذا المجرى قوله تعالى ﴿**فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم**﴾[1] أي هو الذي ربط على قلوبكم وخذلهم، وأدخل الفشل عليهم والوجل، وكان الأمر مظنة أن يصولوا عليكم وتكون الدائرة لهم، وقد أشار إلى نحو ما ذكرناه مولانا الشريف الجرجاني وملأ زاده الخطابي[2] والملا عصام الدين[3] في حواشي المطول والمختصر.

فتقرر أن نسبة أفعالنا إلينا في جميع القرآن حقيقة، وأنها نسبة تأثير وإيجاد، إذ لو كان شيء منها غير حقيقة لذكره تعالى، كما ذكر أثر هذا الرمي وما وقع هناك من القتل، وبين أنه من فعله تعالى. ولم يكن في القرآن الكريم شيء منسوب إلى العبد وهو خارج عن قدرته، فانعكس على المجبرة هذا الإستدلال وارتكس منهم الضلال ولله در من قال:

تصيب وما تدري وتخطي وما درت ... وتغدوا وفي حبل العدوا احتطابها

---

(١) - الأنفال: ١٧.

(٢) - هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السبتي، أبو سليمان: من أهل سن (من كابل) من نسل زيد بن الخطاب، ولد سنة ٣١٩هـ ، وتوفي سنة ٣٨٨هـ .

(٣) - عبدالملك بن جمال الدين العصامي الإسفراييني المعروف بالملا عصام : ولد سنة ٩٧٨هـ وتوفي سنة ١٠٣٧هـ.

وقد كررنا فيما مر كشف حالهم وإظهاره، وتمزيقه وبواره، و عاره وعواره، وايضاً لودلت هذه الآية على ما استدلوا بها عليه للزم باطل مجمع عليه، وهو جواز أن يقال: وما صليت إذ صليت ولكن ا لله صلى، وكذلك ما قمت إذ قمت ولكن ا لله قام، إلى غير ذلك من المحالات، وقد اعترف بذلك ابن حجر الهيثمي[1] في شرح الشمايل، و جعل الإستدلال بهذه الآية على مذهبهم من الضلال المايل، والأمر كذلك، وهذا كنار على منارة، ولو هموا بطلب الحق لما هاموا، أو رموا ما سوا ا لله تعالى لما حاولوا هذا ولا راموا أو نظروا إلى حماية دين ا لله لما مالوا، إلى الأشعري ولا حاموا، ولكنهم تردوا بملابس التلبيس، فتردوا في الضلال، وتصدوا للتدليس، فتصدت قلوبهم بالوبا والوبال، فكأن المعرى[2] عزاهم عن تلبيسهم وكشفهم حيث قال:

هموا فأموا فلما شارفوا وقفوا كوقفة العير بين الورد والصدر

هذه أمهات شبههم عقلاً ونقلا قد أبطلناها عقلاً ونقلا، مع البراهين القاطعة الساطعة، والحجج الصادعة، بصحة ما ذهبنا إليه، مما لا غبار عليه والحمد لله عليه.

[مسألة أخرى في الكسب]

ومما يجب التنبه له ما كررنا الوصية فيه من كشف تلبسهم بالكسب واستفسارهم عن معناه ومدلوله،وهل له في نفسه ثبوت وتقرر باستقلاله أم لا؟

---

(١) ـ ابن حجر الهيثمي: هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي، شهاب الدين، أبو العباس: ولد في محلة أبي الهيتم بمصر سنة ٩٠٩هـ تلقى العلم في الأزهر ومات بمكه سنة ٩٧٤هـ .

(٢) ـ المعرى: هو أحمد بن عبدا لله بن سليمان التنوخي: ولد في معرة النعمان، سنة ٣٦٣، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو في السنة الحادية عشرة، توفي سنة ٤٤٩هـ في معرة النعمان.

ثم هل هـو مـن ا لله أو مـن العبـد[1]؟ فإمـا أن يوافقنـا مـن يوافـق منهـم. ويقـر بالإستقلال، فينتفي إذاً قوله: يخلق الأعمال، وذلك مما يجوز عليهم، بـل الموافـق للفطرة التي فطر ا لله الناس عليها، فنقـول لـه:مرحبـاً بمـن هـرب [منـا إليناومـال علينا، وصار مشيه في عداوتنا هوينا ثم ادعى حبنا وهوينا[2]].

وجائزة دعوى المحبة والهوى وإن كان لايخفى كلام المنافق

وأما أن يضطرهم السؤال إلى الألف المألوف مـن خلـق الأعمـال، ومـن أحسـن الضرورات رد الاشياء إلى أصولها، وتطبيق المذاهب علـى مدلولهـا، والجـبر أولى بهم من الكسر بذبذبة الكسب الأشعري، فيجترى منهم على تعطيل أحكام ا لله من يجتري، ويقتدي بأقوام زلت منهم الأقدام فـاقدموا وقـالوا: صـدق الواشـون فيما زعموا.

إذا لم يكن إلا الاسنة مركب فلا رأي للمضطر إلا ركوبها

فعليك بإستكشاف حقيقة الكسـب عنـد منـاظرتهم، ولا تسـلم لهـم لفظـاً بـلا معنى، كما يوردونه في مغالطتهم، بل اسألهم عن كل جـزء مـن أجـزاء الفعـل، وما يترتب عليه، هل هو من ا لله أو من العبد؟ فإن كان مـن ا لله تعـالى فالجـبر، وتعطل معنى الكسب والجزء الإختياري، وإن كان من العبد ولو جزاءً مـا فهـو مذهبنا، فما مرادنا إلا أن العبد استقل بالتأثير في شيء ما.

ولو اجتمعت الأشاعرة أمواتاً وأحيـاءً، لمـا قـدروا علـى الجـواب لهـذا السـؤال، إلابالجبر أو الإعتزال، وما زادوا على تفسـيره بالمحليـة، ولـن يخرجـوا عـن زمـرة إخوانهم الجبرية، إلا أن حال الجبريـة أنسـب مـن الأشـعريه بـالنظر إلى المعقـول بترفعهم عـن اللـواذ والمغالطـة، ولـو عطلـوا الأصـول، وأمـا الأشـاعرة فتخـيروا

---

(١) ـ في (١) هل هي من ا لله أم من العبد.

(٢) ـ مابين القوسين: ساقط في (١) .

وحيروا أتباعهم، وصاروا يوهمون أنهم على شيء، وأنهم متمسكون بذنب الحق وهو في طرف الضلال، وعجزوا عن التعبير عن هذا الخيال، وهم في الباطن معترفون بأنهم في حومة الإشكال، ألا ترى أن التفتازاني وهو من أشدهم وأجلدهم في نصرة الأشعري ولو بمجرد الجدال، قد اعترف بصعوبة إيضاح معنى الكسب، وقال الغزالي[1] كما نقله عبدالوهاب الشعراني[2]: لانعرف مسألة الكسب لافي الدنيا ولافي الآخرة، و لله دره ما أبلغ هذا النفي المستور على هذا الجمهور، وقال الولي ابن عربي[3]: مكثت ثلاثين سنة أبحث عنها و لم أعرفها، ثم اعترف بالجبر، ومكثه ثلاثين سنة دليل على أن علمه كشفي [كما يعتقدونه، وهذا ما نقله عنه الشعراني في عقايد الأكابر ومن خط الشعراني نقلت[4]].

وليت شعري هل يقول عاقل: أن الشريعة المحمدية تبنى على هذا الذي هو أشبه [بالإكسير[5]] المخفي - أعني الكسب - ، مع إعترافهم بأنه مما تحيرت فيه العقول، من جميع الفحول، وهل هكذا تكون الشريعة الحنيفية السمحة الواردة

(١) - الغزالي: هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الأشعري، ثم الزيدي، الملقب حجة الإسلام، قرأ على الجويني بطوس، فلما توفي انتقل إلى العراق، وله المؤلفات المشهورة: كالأحياء والمستصفى، وغيرها، وكان أشعري المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الزيدية وصح رجوعه برواية محيي الدين الجيلاني، ومثله قال الإمام الشرفي، ومما يشهد بذلك كتاب سر العالمين، ولد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي بطوس سنة ٥٠٥هـ.

(٢) - الشعراني: هو عبدالوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، ولد سنة ٨٩٨هـ بقلشدة بمصر وتوفي بالقاهره سنة ٩٧٣هـ .

(٣) - ابن العربي تقدمت ترجمته.

(٤) - ما بين القوسين ساقط في (١).

(٥) - ما بين قوسين ساقط في (١).

على الأحمر والأسود، من أجلاف العرب وغيرهم؟ وقد ألحقوها بالكيمياء فيما ضلت به عقولهم.

وخلاصة الأمر أنهم لم يرجعوا به إلا إلى المحلية، ولا جبر في الدنيا إلا هذا.ولقد صرح بعضهم: بأن (قام) (وقعد) من جنس (طال) (وقصر) لا إختيار في القيام والقعود كما لا إختيار في الطول والقصر، وقد ذكر سعد الدين[1] في حاشيته على الكشاف عند قوله تعالى ﴿**ختم الله على قلوبهم**﴾[2] ما يفيد هذا في سؤال وجواب هنالك فراجعه أن شيئت، والكلام في هذا بالغ حد الكثرة.

وهذا الكرماني[3] شارح البخاري أورد سؤالين وجوابين مما ينشأ على تفسير الكسب بالمحلية. قال: فإن قلت فلم يذم الفاعل ويمدح؟ قلت: كما يذم المبروص ويمدح صاحب الجمال، فإن قلت: فلم يحكم بأنه يثاب ويعاقب؟ قلت: لأنه علامة لهما، انتهى بحروفه.

وهو تصريح بما ذكرناه وكررناه: من أن الكسب إسم لامسمى له، وأما المحلية فهي كائنة في الأحجار والجمادات، وغير خاف عليك بعد معرفتك هذا، إن الكرماني قد غالطك في السؤال الأول، وأنا أحرره بما لا يتمكن من الجواب عليه.

فتقول هكذا: إن قيل على تفسير الكسب بالمحلية، يرد حمد الفاعل على الفعل الجميل ولومه على نقيضه، فكيف يحمد والحمد لايكون إلاعلى الجميل الإختياري؟ ومثله اللوم، فلا يمكنه الجواب، وقد أغرب وأعجب، في جعل ذم الفاعل كذم المبروص، وهذا نوع من المخادعة، فإن ذم الفاعل لأجل فعله ولا

---

(١) ـ سعد الدين تقدمت ترجمته.

(٢) ـ البقرة: ٧.

(٣) ـ الكرماني: هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني : ولد سنة ٧١٧هـ وتوفي سنة ٧٨٦هـ .

كذلك المبروص، والسؤال من طرف المعتزلة، بأن إستحسان العقلاء لذم الفاعل للقبيح فرع من فروع العلم بأنه هو المؤثر فيه، والألم يحسن ذمه، ولم تستحسنه العقول، فانظر كيف جاء بهذه المغالطة.

وأما قوله في الجواب عن السؤال الثاني: أي أن الكفر علامة للعقاب، لا سبب له كالرعد والبرق علامة للمطر، وكذلك الطاعة علامة للثواب، كشدة الحركة في النبض علامة فورة الدم، وصفرة اللون علامة اليرقان والبواسير، ومرارة الفم وحمرة العين علامة الصفراء، و كثرة الوسواس والوحشة من الناس علامة خلط السوداء.

وفي هذه المضحكات كفاية في وضوح ما كررناه، و صلوح ما قررناه، وأما تشبهه بالأبرص وذي الجمال فجريء على مقتضى الضلال، وشهادة لما نقلناه عنهم، وتسميتهم بالجبرية، في هذه الرسالة وغيرها.

والذي أظنه: أن الأشعري إنما قال بالكسب مع معرفته أنه ليس تحته مسمى تستراً عما يلزم الجبر من اللوازم والتعطيل، ولظهور كونه من الأباطيل، فتستر برقعته المخرقة، وكتم ضلاله تحتها بنوع مخزقة، وهو شبيه بتستر الإسلاميين من الفلاسفة عما يلزمهم من نفي القادر المختار من اسفه، فقالوا: حقيقة المختار هو من إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وبنوه على أن صدق الشرطيه لايقتضي وجود مقدمها ولاعدمه، وهو حق فمقدم الشرطية الأولى وهي (إن شاء فعل) دايم الوقوع وهو مشيئة الفعل بالنسبة إلى وجود العالم من الله تعالى، ومقدم الثانية وهي (إن شاء لم يفعل) دايم اللاوقوع، ولازمه عدم العالم.

وهذا منهم تستر شبيه تستر الأشعري بنفي الإختيار بالكسب، والجميع مموهون ملبسون، وقد نبه غير واحد على تمويه الفلاسفة بهذا التعريف للمختار كالنصير

الطوسي[1]، وغيره، فلا حاجة إلى بيانه ولا إلى كون هذه العبارة أعني قولهم: إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، هي المناسبة في مذهبهم كما قال العضد[2]، لا قولهم: إن شاء فعل، فإن لم يشأ لم يفعل، لأنه لا تقابل بين ذلك بين طرفي المشيئة، بل بين المشيئة وعدمها، وإن كانت أنسب من حيث جعلهم عدم العلة علة لعدم المعلول، وكل هذا يستدعي تحقيقه ما يخرج عن المقصود.والحاصل أن العالم عندهم قديم، وأثر المختار حادث، فلا يتم الإختيار، ويبقى الكلام دائراً على مجرد اللفظ في المختار، كالكسب.وإنما أردنا التنبيه على أنها ذرية بعضها من بعض، وأنه يجمع الجملة منهم نظرهم إلى مجرد الألفاظ والأسماء، ومشابهة أحوالهم وأقوالهم مشابهة الماء للماء، وهاهنا عجايب نوردها من عجايبهم، ومضحكات من مذاهبهم.

فمن العجايب إصرارهم على دعوى الكسب مع عدم عثورهم على ما هيته، ولا هويته، قرناً بعد قرن، منذ عصر الشيخ أبي الحسن، إلى عصر تاريخنا، وقد تعب من تعب منهم في البحث عن حقيقته، وأفنى عمره في طلب معرفته، فلم يجد ما يشفي الصداء، إنما زاد قلبه رينا وصداء، وتطلب جواباً يزيل جواه، ممن رءاه فظفر بجواب الصدا.

سأل الصدى صوتاً وانصت للصدا	كي ما يجيب فقال مثل مقاله
ناداه أين ترى محط رحالـــــــه	فأجاب أين ترى محط رحاله

فهم إلى الآن يتطلبون مضانه، وينقبون أماكنه ومكامنه، قد نصبوا له حبائل أفكارهم، فما ظفروا إلا بالنصب، ورتبوا لإدراكه مقدمات أنظارهم، فما

(١) ـ النصيرالطوسي: هو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر نصير الدين الطوسي ولد سنة ٥٩٧هـ وتوفي سنة ٦٧٢هـ .

(٢) ـ العضد: تقدمت ترجمته.

انتجت إلا العطب، وكأنهم يلتمسون محله الذي واراه فيه الشيخ الكبير، ويظنون بأنفسهم القصور والتقصير، فهم في هذا التعب والشقاء، ولم يعلموا ان الشيخ إنما دفنه تحت بيضه العنقاء.

ومن عجايبهم أنهم يقولون أن الكسب كان مذهب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والصحابة والتابعين، والصدر الأول، وأن هذا أمر كان مأنوساً ثم يرتكبون على هذا الإفتراء صرف جميع ما في القرآن، من ذكر لفظ الكسب إلى إصطلاح الأشعري، ويتركون اللغة العربية ظهريا، وهو من جنس تحريف الباطنية، ويغفلون عما يوردونه هم من مجادلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في ذلك، وذهاب أحدهما إلىَ الإختيار والآخر إلى الجبر، وترافعهما إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقوله لهما: أن المجادلة في ذلك قد وقعت بين جبريل وميكائيل، ولم يجيء فيما رووه هم ذكر الكسب والتوسط بزعمهم، ولا ذكر في المناظرات منذ عصر النبيء عليه الصلاة والسلام إلى عصر الأشعري، كما قدمناه، وكانت المناظرات في خلق الأفعال لاتزال وما كان الناس إلا فريقتين في هذه المسألة، جبرية إستمرت على مدافعة حجج الأنبياء عليهم السلام، وعذرت الكفار في عدم إجابة الرسل، واعتقدت أن الكفار هم الذين طابقوا مراد الله لا الأنبياء عليهم السلام في دعوتهم لهم، وعدلية: نفرت من الملائمة للذين يقولون ﴿**لو شاء الله ما أشركنا**﴾[1] وعرفت سر قوله تعالى ﴿**قائماً بالقسط**﴾[2] و ﴿**لا يأمر بالفحشاء**﴾[3] و﴿**اعملوا ما شئتم**﴾[4] واعتقدت أن الأنبياء عليهم

---

(١) - الانعام: ١٤٨.

(٢) - آل عمران:١٨.

(٣) - الأعراف: ٢٨.

(٤) - فصلت: ٤٠.

السلام ما دافعوا الكفار عن الكفر إلا وهو غير مراد له تعالى، ولا دعوا الناس إلا إلى مراد ربهم منهم.وأن حجتهم عليهم السلام قائمة على الاسود والأبيض، فهؤلاء أولياء الأنبياء وأولئك أعدائهم، وليس الناس اليوم إلا هاتين الفرقتين.

وأعجب من هذا أن ابن السبكي[1] قال: ما جاء الأشعري إلا بالسنة، و لم يأت بشيء من عنده، وأنه قد خالف إمامه الشافعي[2] رضي ا لله عنه، في كذا كذا موضع، مع حكمهم بأن مذهب الشافعي عين السنة، فأعجب لهذه المناقضات، فهؤلاء الشافعية الأشعرية قد خالفوا الإمام الشافعي في جمهور الاصول، وتابعوا أبا الحسن الأشعري فيما لم يحيطوا به علماً، كالكسب وغيره من الفضول.

وأعجب من هذا قولهم: أنهم هم الفرقة الناجية، وأن الحق مقصور على المذاهب الأربعة، فهم أهل السنة وهم أهل الحق وهم الفرقة الناجية، حتى ما ذكروا أنفسهم في تعداد الملل والنحل إلا بهذا الإسم، كأنه أمر معروف في جميع الأزمان، عند جميع أهل المذاهب والأديان، وكل يقول لهم بالحال أو باللسان: أن هي إلا أسماء سميتموها ما أنزل ا لله بها من سلطان.

ما أتى بالعقيدتين[3] كتاب واعتقاد لانص فيه إدعاء.

ومن عجايبهم تصدرهم للوعظ وكثرة تصنيفهم فيه، كما صنع الغزالي، ومذهبهم يقتضي أن هذا من جملة العبث، إذ لاحاصل فيه إن لم يخلق ا لله الطاعة، ومع خلقه لها لاحاجةَ إلى الوعظ، ولا يصح أن يكون الوعظ سبباً لخلق ا لله الطاعة، إذ لاتكون أفعاله تعالى ناشئة عن علل كماهو مذهبهم.فما أدري

---

(١) ـ السبكي: تقدمت ترجمته.

(٢) ـ الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، أبو عبدا لله: أحد الأئمة الأربعة، وإليه تنسب الشافعية، مولده بغزة فلسطين، سنة ١٥٠هـ وكان شاعر أديباً عارفاً بالفقه والقراءآت، له تصانيف كثيرة منها (الأم) في الفقه توفي بالقاهرة سنة ٢٠٤هـ.

(٣) ـ كون الحق مقصور عليهم وكونهم هم الفرقة الناجية.

ما هذا الذي يسمونه وعظاً؟ بل ما هذا الذي يقرؤنه من الفقه والحديث وجميع الأحكام؟ إنما يحتاج إلى ذلك من يريد العمل بمقتضاها، وأما هم فلا عمل من جهتهم ولاإرادة، فهلا أراحوا أنفسهم من معاناة الأحكام، وبيان الحلال والحرام، والنظر في القرآن والسنة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وأعجب من هذا تصريحهم: بأن كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه كما ذكره في المطول، ونقل السيد الشريف على الجرجاني عن إيضاح المفصل، أن الطلب لايكون إلا لغرض، وهم يحكمون بأن الطلب مخلوق لله تعالى فينا، فقد حكموا على الله تعالى حكماً عقلياً، لاعادياً ولاشرعياً، بأنه تعالى لايخلق الطلب حتى يخلق الغرض، وهو مناقض لمذهبهم من وجهين: وطال ما صرح أحدهم على المنبر بالوعظ ترغيباً وترهيباً، وهو غافل عن مذهبه المقتضي بأنه ليس في وعظه مصيباً، فما باله - لا أباله ـــ لا يتنبه لما هو فيه، (قد ضل من كانت العميان تهديه) ولقد زاد الصوفية منهم في المواعظ حتى جعلوا منها طرايق قددا، وتعمقوا فيما لم يرد على النبي عليه الصلاة والسلام، ولا عن نجوم الهدى كالأمر بالسلوك والفناء الأول والفناء الثاني، والمراقبة وغير ذلك من الإصطلاحات الصوفية، وكل ذلك مما تأباه القواعد الجبرية.

ومن غرايبهم أنهم يدعون تارة ظهور مذهب الجبر في الصدر الأول، ومعرفة الصحابة دلائله من القرآن بأول سماع، وكل من سمعه من العرب لايفهم منه إلا أن الفعل فعل الله تعالى، وقالوا: أن البدعة في الإختيار إنما جاءت من المعتزلة، أول من أحدثها واصل بن عطاء[1]، وتارة يقولون: عمرو بن عبيد[2]، وتارة

---

(١) - واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة: رأس المعتزلة، من البلغاء والمتكلمين، ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ وتوفي سنة ١٣١هـ وكان ممن بايع للإمام محمد بن عبدالله بن الحسن في قيامه، وقد نسب إلى صناعة الغزل، و لم يكن غزالاً، وإنما لتردده في سوق الغزالين.

يقولون: غيلان، ويغفلون عن أن الكفار من العرب لوفهموا هذا الذي فهمه اخوان الجبرية، لدفعوا احجة النبيء عليه الصلاة والسلام، وكان المنافقون أحرص الناس على ذلك، فيقول الكفار حينئذ: ما بالك يا محمد تخالف مراد ربك فينا، وتضاده في ملكه، أتريد أن تقطع الأرحام، وتفعل مالا يفعله ربك، وتناقض ما زعمت أنه جاءك من كلامه تعالى.

فإن قال لهم عليه الصلاة والسلام: إنما أقاتلكم وأقطع أرحامكم لأنه أمرني ربي، قالوا: كذبت، كيف يأمرك ربك بمخالفة مراده، وقد أراد لنا الكفر بتسليمك؟ وعلى تسليم أنه أمرك قصدناك، فكما أمرك بقتالنا، فقد أمرك بالرضى بفعله، وكفرنا من فعله، فلم ترجح يا محمد امتثال أحد الأمرين على الآخر؟ لاشك أنك لاتريد إلا الرياسة فينا والتكبر علينا، فإن كان ربك يأمرك بمخالفة مراده فهذا دليل على أنه ليس حكيماً كما تقول، بل ليس مما يعقل، فلا نؤمن بك ولا به، وفيما جئت به مناقضة ظاهرة.

فكيف يكون جوابه صلى الله وسلم عليه وآله، وحاشاه، وحاشا الله عن هذا كله، وهل يبقى عنده صلى الله وسلم عليه وآله بمعتقد الجبرية على الكفار حجة، إن أوردوا عليه مثل هذا؟ مع أنهم كما قال في الكشاف: اشتهروا بالمضادة والمضارة، والقوا الشراشر على المعازه والمعارة، إن أتاهم أحد بمفخرة أتوه بمفاخر، وإن رماهم بماء ثره رموه بمآثر، فما أعرضوا عن معارضة الحجة إلا لعلمهم أن البحر قد زخر فطم على الكواكب، وأن الشمس قد أشرقت فطمست نور الكواكب، اللهم إلا أن يقول عليه الصلاة والسلام، كما تقول الجبرية: أمرني ربي بقتالكم أيها الكفار لالغرض، وخلق فيكم الكفر وأراده منكم لالغرض، وجميع

---

(٢) ـ عمرو بن عبيد بن باب البتمي، أبو عثمان البصري: شيخ المعتزلة في عصره، ومفتيها ولد ٨٠هـ وتوفي ١٤٤هـ .

أفعاله لالغرض، فعند هذا يقولون: تبين الصبح لذى عينين وارتفع الخلاف من البين، إذا كان هذا حال من زعمت أنه أرسلك فلا يزيدك شيئاً علـى مـا نسبته إليـه، ولا نطلب حجة على عدم الإيمان بك غير ما ترجمت به أنت عـن مرسـلك، لأن آحـاد المجانين لابد لهم من غرض في أفعالهم وأقوالهم.هذا ما إستطرقناه من غرايب المجبرة. ونستغفره ا لله في إيراده، وإن كان لنا غرض صحيح هـو إنشـاء ا لله علـى وفـق مراده، فهو العالم بالسراير والضماير من جميع عباده.

[الإيمان بالقضاء]

ومن عجايبهم إقرارهم بأنه يجب الرضا بالقضاء، وإقرارهم بأن الرضا بـالكفر كفـر، ثم يعتقدون أن الكفر من قضاء ا لله تعالى، فهلا رضـوا بـالكفر لأنـه مـن قضـاء ا لله تعالى عندهم، ولهم فرار عن هذا هداهم إليه بعض متأخريهم، وأهدى لهم الضـلال، فقال: يجب الرضا بالكفر من حيث أنه من قضاءا لله تعالى، ولا يجوز الرضـا بـه مـن حيث أنه مقضي له تعالى، وهذا إعتذار غير صحيح وفرارٌ قبيح.

أما أولاً: فيكفيهم أنهم رضوا بالكفر، و لم يرضوا بقضاء ا لله تعالى، وقيد الحيثية لاينجيهم ولا يجديهم.

وأما ثانياً: فلا معنى للرضا بالقضاء من ا لله تعـالى إلا بـالرضى بجميـع مـا خلقـه وقضاه، كالرضى بالرزق ونقص الخلقه، كمن يولـد أعـرج أو أعمـى، ولجميـع المقتضيات التي لادخل للعباد فيها، وهي صادرة عنه، من نقص الثمرات ونـزول الآفات، وكل أفعاله تعالى، ولا معنى للرضا بالقضاء من حيـث كونـه صفـة لله تعالى، كما دل عليه هذا الإعتذار، إذ الصفة في نفسها ليســت ممـا يسـخط منـه حتى يرد الأمر في الحديـث بـالرضى بهـا، ولا تعـرض لهـاولا ضـرر مـن حيـث كونها صفة ـ أي قضـاء ـ حتـى يجـب الرضـى بهـا، بـل مـن حيـث المقتضـي، ولاريب في أنه لايقال: يجب الرضى بعلم ا لله تعالى أو بوجوده أبو بحياته، فظهر

أنه إنما وجب الرضى بالقضاء لكونه مظنة لأن يسخط منه، وذلك بالنظر إلىالمقتضيات، وهو ما قدمناه من نحوالنقص في الثمرات، وحدوث الآفات والفتن والمحن، لا بالنظر إلى نفس الصفة مع قطع النظر عما يصدر عنها، ومع إعتقادهم بأن المعاصي والكفر من خلق الله تعالى فهي من القضاء ويجب بها الرضى، كما وجب الرضا بما يصاب به العباد من الحوادث كالجدب ونحوها، على أنهم غافلون في أقوالهم عن هذا الإعتذار، ولا يزالون عند نزول المصائب يكررون الحث على الرضى بها، لأنها من قضاء الله تعالى، فلم ينظروا مع الغفلة عن هذا الإعتذار إلا إلى ما لا ريب فيه من أن الرضى بالقضاء ليس إلا بالنظر إلى المقضي، وأنت تعرف أن المصادر في أن صفات أفعاله تعالى كالخلق، في قولك رضيت بخلق الله الذي خلقني عليه، ليس المراد به إلا اسم المفعول ـ أي المخلوق ـ فالرضى بالقضاء لايصح إلا بمعنى المقضي ـ أي الرضى بالمقضي ـ كما هو صريح كلامهم في الغفلة، فقد لزم في إعتقادهم تناقض مضحك معجب.

وأما نحن فنؤمن ونرضى بالقضاء جميعه حلوه ومره، وخيره وشره، لكن ليست المعاصي والفواحش من قضاء الله تعالى، ولزمهم عدم الإيمان بالقضاء جميعه، حلوه ومره، وخيره وشره، لأنهم أعتقدوا الكفر مقضيا فلم يؤمنوا به، فإن آمنوا به صريحاً فهو من تمام تصحيح مذهب الشيخ.

ومنها أنهم يشقهون إخوانهم الجبرية، وما ذنبهم إلا عدم التستر معهم بالكسب، فيرمونهم بالتجهيل، وينسبونهم إلى التعطيل، ويحققون ما يلزم مذهبهم من الأباطيل، فتراهم في كتبهم يحررون شبه الجبرية على حد شبه الفلاسفه في نفي القادر المختار، ثم يجيبون بعين ما تجيب به المعتزله، على الجميع منهم.

ثم كأنهم يغفلون عن هذا الذي ينتحلونـه مـن الجوابـات علـى شبه إخوانهـم، فيوردونه علينا ويغالطون أنفسهم، وقد عرفوا جوابه وكشفوا سرابه، فهو منهـم تغافل لاغفلـة، وتجاهل للجملة، وقـد أشـار ابـن الهمـام[1]،وابـن أبـي شـريف المقدسي في المسايرة والمسامره إلى هذا، وتحرر كلامهما علـى القـول بالإختيـار، على حد ما تقول به المعتزلة وقد سبقهما السمرقندي في الصحايف والمعـارف، وكذلك غيره منهم، لكنهم مع ذلك ما حاموا، حول ساحة الإعـتزال، ولاقـالوا بالإسـتقلال، محافظـة علـى مراتبهـم ومفـاخرهـم، وحـذراً مـن مثـالبهم عنـد معاشرهم، وما نظروا إلى أن ما عند الله خير وأبقى، والآخـرة خـير لمـن اتقـى، ومن مارس كلامهم شاهد عجايب من هذا الصنيـع، مـع العثـور علـى إقرارهـم بحقيقة مذهب المعتزلة، وحقيقته في هذه المسألة، لكـن مـن دون تصريـح، خوفـاً على الرياسة، وفراراً من تضييع وصية القادة السادة الساسة.

[موافقة الجبرية للفلاسفة]

ومن عجايبهم أنهم يقولون: إن شيوخ المعتزلة تلقنت العقايد من الفلاسفة، وإن الجبرية هم أصحاب السنة المحمدية، والطريقة الشرعية، ولا يخفى علـى العـارف بمذهبهم، أن الجبرية الصق بالفلسفة من المعتزلة، إذ قالوا: إن الله لايفعل لغـرض وهو عين مذهب الفلاسفة، ورأس ضلالهم وأساس أهوالهم، قال: أرسـطو[2]، ـ وهو من الفلاسفة ـ: تقدس حتى عن العرض يعـني البـاري، وهـو مـن الفلاسـفة تفريع صحيح، على القول بالإيجاب، إذ العلة الغاية لاتكون في الموجـب، فقـول أرسطو (تقدس) لفظ ملبس، لأن هذا ليـس صفـة تقديـس، بـل صفـة تدنيـس، وجميع الفلاسفة على نفي الغرض تفريعاً على نفي الإختيـار منـه تعـالى في إيجـاد

---

(١) ـ تقدمت ترجمته.

(٢) ـ هو أحد الحكماء اليونانيين .

العالم، وقالت الجبرية: بنفي الإختيار منا في أفعالنا، وحررت شبه الفلاسفة على حد ما تلقنوه منهم، وكذا قالت الفلاسفة: إن الله تعالى جوهر، ثم تستروا بتحديد الجوهر كما قالت المجبرة: بأنه تعالى يرى، ثم تستروا بالبلكفة، وكذا إحتجوا بسبق العلم على المعلوم لنفي الإختيارمنا، فلزمهم أن الله غير مختار في أفعاله، وإن لم يلتزموه، وهو مذهب الفلاسفة، وإن إختلفت الطريق، وكذا إتفق الجبرية والفلاسفة في كثير من أبحاث الأمور العامة، فلا نطيل بذكرها.

وقد استحسنوا قول إمامهم، وحجة إسلامهم، حيث قال:ليس في الإمكان أبدع مما كان، وهو محض الفلسفة، ونفي شمول القدرة والعلم والحكمة، على حد قول الفلاسفة، في القول بالعقول الهيولى، المعبر عنها بالمادة، ونفي الإختيار، في إيجاد غيرها وإمكان إعدامها وخلق سواها، مع كونها قديمة وأثر المختار حادث، وقد تلقت الجبرية هذه الكلمة من الغزالي بالقبول، وجعلوا في تقويم معوجها مصنفات تشتمل على أبواب فصول، هذا عبدالرحمن الأسيوطي مع دعواه نصرة السنة والبعد عن الفلسفة، قد صنف كتاب، (تشييد الأركان لقول الحجة ليس في الإمكان أبدع مما كان) وقد كتبت على نبذ منه ما هدم أركانه، مما لم يدع في كلام الحجة شبهة إستقامة عند من له في النظر مكانه، ويعرف تحقيق الحق ومكانه،وأنت تعرف أن المعتزلة لايذكرون في كتبهم خلاف الفلاسفة ولايعتدون بهم ولايطلقون عليهم إلا اسم (الفلاسفة) ولاكذلك الأشاعرة فإن كتبهم الكلامية شطرها مشحون بحجج الفلاسفة ويعبرون عنهم بالحكماء، ثم إنهم قد إستصوبوا أن يزينوا مذهبهم بشيء من الفلسفة الخالصة، كباب الأمور العامة في المواقف للعضد، وشروجها، والطوالع للبيضاوي، وشروحها

كشرح محمود ابن عبدالرحمن الاصفهاني[١] والمقاصد وشرحها للتفتازاني[٢] وغيرها من كتبهم،يعرف هذا كل من نظر كتب الفريقين واختبر الصنيعين.

[مسألة في دعوى المجبرة أنهم أهل الحق]

ومن عجايبهم قولهم: إن مذهبهم هو السنة ومذهب الحق، لقولهم: بأن الله يكلف مالايطاق، وقولهم: بأنه تعالى لايفعل فعلاً لغرض ولاعن حكة، ومناقضتهم: لقوله تعالى ﴿**وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين**﴾[٣] فقالوا: بل خلقهما لاعن غرض كما يصنع المجنون، فهم الأكثر الذين لايعلمون، وقالوا: أنه لايجوز الرضى بكل ما أراده الله تعالى، لأن الرضى ببعض مراده تعالى كفر وظلم، خلافاً لقوله تعالى ﴿**وما الله يريد ظلماً للعالمين**﴾[٤]، وقالوا: أنه تعالى يعذب العبيد بغير ما عملوا لاكما قال ﴿**ولا تجزون إلا ماكنتم تعملون**﴾[٥]، وقالوا: يجوز أنه تعالى يخلد الأنبياء عليهم السلام في الجحيم، ويرفع جميع الفراعنة الدجاجلة في دار النعيم خلافاً لقوله تعالى ﴿**إن الله لايضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى**﴾[٦]، وقالوا: يجوز أن يخلق تعالى خلقاً يعذبهم في النار ويخلدهم أبد الآبدين بلا جرم قبل إرسال رسول، وإنزال كتاب، بل قبل أن يوجدوا في دار الدنيا ولا يعصونه طرفة عين

---

(١) - محمود بن عبدالرحمن (أبي القاسم) بن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني. ولد سنة ٦٧٤هـ، وتوفي سنة ٧٤٩هـ.

(٢) - التفتازاني: تقدمت ترجمته.

(٣) - الدخان: ٣٨.

(٤) - آل عمران: ١٠٨.

(٥) - يـــــس: ٥٤.

(٦) - آل عمران: ١٩٥.

نقضاً لقوله تعالى ﴿**وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا**﴾[1]، ولقوله ﴿**ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون**﴾[2]، وقالوا: إنه تعالى أمر بالإيمان، وخلق الكفر في المكلف المأمور بالإيمان، ونهى تعالىعن المعصية ثم خلقها وأوجدها في العاصي، ثم يعذبه يوم القيامة، وخالفوا قوله تعالى ﴿**وما ربك بظلام للعبيد**﴾[3]، وقالوا: يجوز أن يخلق الله تعالى خلقاً تكون شريعتهم التقديس لإبليس، وسب الباري تعالى وجحود نعمته، والحط من شأنه تعالى، ومع ذلك يرفعهم تعالى إلى أعلا عليين، ويخفض الذين سبحوه وقدسوه، وآمنوا به ولعنوا عدوه إبليس، وينزلهم في أسفل السافلين، من النار مخلدين، كلما نضجت جلودهم بلدهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب المهين، خلافاً لقوله تعالى ﴿**أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾[4]، وما ساء عندهم ما يحكمون، بل حسن ولايحسن سواه كما يعتقدون.

وقالوا: إنه تعالى هو الذي خلق السجود للعجل، والقول: بأنه ثالث ثلاثة خلافاً لمقتضى قوله تعالى ﴿**لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد**﴾[5]، وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم، وقوله تعالى ﴿**إن الذين اتخذوا العجل**﴾[6] الآية، وجرياً على مقتضى قوله تعالى ﴿**وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا**

---

(١) - الإسراء: ١٥.

(٢) - الأنعام: ١٣١.

(٣) - فصلت: ٤٦.

(٤) - الجاثية: ٢١.

(٥) - المائدة: ٧٣.

(٦) - الأعراف: ١٥٢.

آباؤنا﴾[1] وقالوا: لايجوز الرضى بما قضاه الله، لأنه رضى بالكفر عندهم، والرضى بالكفر كفر، فلا يجوز الرضى بالقضاء من كل وجه، إذ قد يكون الرضى بما قضا تعالى كفر.

وقال: من حقق منهم و لم يبلغ: إن الله تعالى يرضى لعباده الكفر خلافاً لقوله تعالى **﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾**[2].

وقالوا: إن الله تعالى وإن تمدح بعدم الأمر بالفحشاء، فلم يفد تمدحه تعالى شيئاً، لأنه أوجدها وفعلها، والفعل أعظم من الأمر.

وقالوا: إن الله تعالى في إرادة الكفر والمعاصي وافق إبليس لعنه الله تعالى في إرادته ذلك، فقد وافق الله في مراده، ولاكذلك الأنبياء عليهم السلام،فإنهم أرادوا غير ما أراده الله تعالى من الكفر، وخالفوا مراد ربهم، ودعوا الكفار إلى ماليس لله بمراد، فكان إبليس هو الموافق لإرادة الله تعالى، ولايكون مخصوصاً بإرادة العداوة والبغضاء بين المؤمنين في قوله تعالى **﴿إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر﴾**[3].. الآية، بل الله تعالى شريكه عند الجبرية في هذه الإرادة، ولايكون الحصر لإرادة إيقاع العداوة والبغضاء من خواص إبليس، بل الله تعالى عند الجبرية كذلك، فيصح أن تكون الآية هكذا، إنما يريد الله أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء ..الآية، نعوذ بالله من ذلك، فإبليس عند المجبرة يدعوا الناس إلى مراد ربهم منهم، وهو إنما يدعوا حزبه ليكونوا من أصحاب السعير.

---

(١) ـ النحل: ٣٥.

(٢) ـ الزمر: ٧.

(٣) ـ المائده: ٩١.

وقالوا: إن محمداً عليه الصلاة والسلام دعى الكفار إلى خلاف مراد ربهم منهم، إذ ما أراد الله منهم إلا الكفر، فليس داعياً إلى صراط مستقيم خلافاً لقوله تعالى ﴿**وإنك لتدعوهم إلى صراط مستقيم**﴾[١]، وقالوا: إنه تعالى يخاطب المعدومين في الأزل قبل وجود السموات والأرض بقوله تعالى ﴿**قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما**﴾[٢] وإنه تعالى لايزال كذلك حتى بعد مصير أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، يقول تعالى ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾[٣]، و﴿**يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا**﴾[٤] ﴿**ولاتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن**﴾[٥] و﴿**إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار**﴾[٦] ﴿**ولسوف يعطيك ربك فترضى**﴾[٧] وغير ذلك مما لزمهم القول به.

وقالوا: إنه تعالى خلق في الكفار الإستهزاء برسله، وقال ﴿**يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون**﴾[٨] وخلق فيهم الإعراض عن التذكره، وقال ﴿**فمالهم عن التذكرة معرضين**﴾[٩] وقال ﴿**فأين تذهبون**﴾[١٠]

---

(١) ـ المؤمنون: ٧٣.

(٢) ـ المجادلة: ١.

(٣) ـ الشعراء: ٢١٤.

(٤) ـ المزمل: ١ـ ٢.

(٥) ـ العنكبوت: ١١.

(٦) ـ إبراهيم: ٤٢.

(٧) ـ الضحى: ٥.

(٨) ـ يس : ٣٠.

(٩) ـ المدثر: ٤٩.

(١٠) ـ التكوير: ٢٦.

وهو الذي يذهب بهم، وخلق التكذيب بالآيات، وقال تعالى ﴿**وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون**﴾[1].

وقالوا: يجوز أن يكون في الشرائع المتقدمة ما لم يبلغنا، وأنبياء يكون دينهم للإغواء والتلبيس والعبادة لإبليس، وأن يكونوا مأمورين بالفحشاء والظلم واللواط، خلافاً لقوله تعالى ﴿**لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**﴾[2]، ونقضاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق))[3] فيما أخرجه الجماعة في الأدب المفرد، ومكارم الأخلاق، وذم الملاهي وغيرها، ونقضاً لقوله تعالى ﴿**قل أمر ربي بالقسط**﴾[4] و﴿**إن الله لايأمر بالفحشاء**﴾[5] وقوله تعالى ﴿**قائماً بالقسط**﴾.

وقالوا: يجوز عقلاً، أن الله يصدق مثل مسيلمة، وتنزل على يده المعجزات الخارقة، ويجوز كون الشرايع كذباً، وأنها على عكس ما في نفس الأمر، بل يجوز كونه عز وعلا كاذباً، وإنما يتسترون بالمراوغات كما قدمناها، ومع هذا كله يقولون: إنهم هم أهل السنة وهم أهل الحق، ونحن أهل البدعة، وأهل الإعتزال.

---

(١) ـ الإسرى: ٥٩.

(٢) ـ الحديد: ٢٥.

(٣) ـأخرجه ماللك في الموطاء في كتاب الأخلاق ، ٥٦٤رقم ٨، وأحمد في المسند ٣٨١،٣١٨/٢، والبخاري في الأدب المفرد ١٠٤رقم ٢٧٣، والحاكم في المستدرك ٢/ ٦١٣، وصححه ووافقه الذهبي ، وأخرجه البيهقي في السنن ١٩٢/١،والخرائطي في مكارم الأخلاق ٣٦رقم١، وله ألفاظ أخرى بلفظ ((أتمم صالح الأخلاق)) .هـ.

(٤) ـ الأعراف: ٢٩.

(٥) ـ الأعراف: ٢٨.

[توضيح مذهب العدلية]

لأنا قلنا: إن الله تعالى عدل حكيم، لايشاركه في القدم غيره، وإن جميع أفعاله حكمة مقصودة له، ليست إتفاقية، لاكما يقولون: إنها ليست كلها حكمة وصواباً إذ منها خلق الكفر في الكافرين[1]، والسجود لغيره تعالى، بل لاحكمة عندهم في أفعاله تعالى، لأنه لاعلة غائبة في أفعاله، وذلك معنى الحكمة لأن ما كان إتفاقاً بغير قصد لايوصف بالحكمة، بل هو إلى العبث أقرب، وعدم القصد ملزوم للقول بالإيجاب كما قدمناه، ونقول: إنه تعالى منزه عن فعل الفحشاء وإرادتها والأمر بها، وإنه تعالى ليس بظلام للعبيد، فلم يكن ليعاقب أحداً بغير عمله الذي أوجده ذلك العامل من ذكر أو أنثى، ولاينهى عن الكفرثم يوجده هو في عبيده.

ونقول: بأنه لايجوز أن يخلق السموات والأرض عبثاً أو لعباً، ولايخلوا فعل من أفعاله تعالىعن حكمة مقصودة له تعالى وغرض صحيح.

ونقول: بأن الفحشاء والقبايح من أفعالنا، وأن حجته تعالى قائمة علينا بالتمكين من الطاعة والمعصية، وأنه قد أنعم علينا بالقدرة على أفعالنا، كما أنعم علينا بالسمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان المرء عنه مسئولاً، فقد أقام تعالى الحجة وأكمل النعمة، وأن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، ما أرادوا إلا ما يريد الله، وما كرهوا إلا ما يكرهه، وأن الشياطين لعنهم الله تعالى ، ما أرادوا إلا ما كرهه، ولاكرهوا إلا ما أراده، وأنه يجب الرضا بما أراده الله تعالى ورضيه، ونرضى بالقضاء حلوه ومره، وخيره وشره، ونقدسه تعالى عن كونه يقضي علينا بما نهانا عنه، وأنه لم يتكلم مع نفسه تعالى في الأزل في كل لحظة

---

(١) ـ ساقط في (١).

وطرفة لايقف عن ذلك ساعة، ولايكرر الخطاب لأهل بـدر وحنـين كذلـك في الآخرة، وننفي القدماء دونه تعالى.

ونقول: إنه عالم وحي وقادر بلا حاجة إلى ما لايكون حياً ولاقادراً ولاعالماً إلا به، إذ هو تعالى الغني عن كل شيء، وتقدسه تعالى عن إرسال رسل وإنزال كتب عبثاً ولعباً، لالغرض الهداية للناس، وأنه لايجوز عليه تعالى أن يصدق الكذابين بإنزال المعجزات على ايديهم،وأنه يستحيل عليه تعالىالكذب لكونه تعالى لايفعل القبيح لعلمه بقبحه وغناه عنه، وأنه لايجوز أن يكون قد أرسل أنبياءً كذابين، دينهم الإغواء والإلحاد، ودعاء العباد إلى الفحشاء وأنواع الفساد، وأنه منزه عن هذا كله لعدله وحكمته، وأنه مختار متمكن من جميع أفعاله.

فلهذا قلنا: أنه لايفعل فعلاً إلا لحكمة وغرض، وعلمه تعالى قديم سابق، متعلق بالأشياء على ما ستكون عليه، وأنه قد هدى من هدى، فاستحبوا العمى على الهدى، وأنه لو أراد أن يكون الناس أمة واحدة لكانوا، ولكنه ما أراد لهم إلا أن يكونوا مختارين متمكنين من أفعالهم غير مقهورين ولامجبورين، لتتم الحجة، ويظهر العدل والحكمة، وأن محمداً صلى الله وسلم عليه وآله،وسائر الأنبياء دعوا الناس إلى صراط مستقيم، ونهج قويم، بأمر العزيز الحكيم، وبهذا قالوا: أن مذهبنا هو مذهب الأهواء والأهوال، والبدع والزيغ والضلال،فيا أيها الناظرون هذا مذهبنا، وهذا مذهبهم، ولعله بقي في بعض العقول بقية تفرق بين النور والظلام، والشحم والأورام

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره ... إذا استوت عنده الأنوار والظلم

[القدرية مجوس هذه الأمة]

ومن عجايبهم قولهم: بأنا نحن القدرية، الذين ورد فيهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ((القدرية مجوس هذه الأمة[1])) وذلك لكوننا على الصفات المتقدمة:

إذا محاسني اللاتي أدل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر

وقولهم: هذا من جنس قول الذين قالوا ﴿**أنؤمن كما آمن السفهاء ألا أنهم هم السفهاء ولكن لايعلمون**﴾[2]، وقدذهب عنهم ما لايخفى على أحد أن النسبة لاتكون إلا إلى[3] المثبت لا إلى النافي، ونحن نفينا القدر بالإعتبار الذي فهموه منه، واحتجوا به على الجبر.

ولايقال: لنافي مذهب الأشعري أشعري، ولا لنا[4] في الجبر جبري، ولا لنا في الفلسفة فلسفي، بل إنما يقال: لمثبت مذهب الأشعري أشعري، ولمثبت الجبر جبري، ولمثبت قواعد الفلسفة فلسفي، كما لايقال: لنا في الشريعة شرعي، بل إنما يقال: لمثبتها.

وهذا مما لايعتريه خفا، وقد ذكر سعد الدين[5] في حاشية الكشاف عن الإمام العلامة ناصر الدين المطرزي رحمه الله تعالى، تحقيق لصوق المشابهه للمجوس بالجبرية، وحكى هو أيضاً المعارضة هناك بإرجاع المشابهة إلى المعتزلة، بما لايخفى على أحد بطلانه.

---

(١) ـأخرجه الإمام الهادي في رسائل العدل والتوحيد ٦٧/٢ ، وأبو داود والحاكم في المستدرك و البيهقي عن ابن عمر وأبي هريره وجابر والبخاري في التاريخ ، هـ .

(٢) ـ البقرة: ١٣.

(٣) ـ في (١) على.

(٤) ـ في (١) ولافي.

(٥) ـ سعد الدين تقدمت ترجمته.

ومما لاريب فيه ان هولاء الجبرية يلهجون بذكر القدر، ويعتذرون به عن المعاصي والفواحش، ويجعلونه بالمعنى الذي يلزم منه بطلان الشريعة وسقوط التكاليف، وكون إرسال الرسل وإنزال الكتب عبثاً، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون مناط ذم القدرية، لأنهم أعداء الكتب والرسل، فالمجبرة ضلوا بالإشتغال بذكر القدر، وبهذا يعرف الجواب عما يقال: أن المعتزلة أيضاً أثبتون القدر لأنهم لم يجعلوا القدر إلا بمعنى الكتابة والعلم، وكل مسلم لاينفي القدر بهذا الإعتبار، والمجبرة جعلته بمعنى الفعل والخلق والتأثير، ونحو ذلك، بحيث تندحض به حجة المرسلين كما مر.

ومن البين أن الأنبياء عليهم السلام، لم يدعوا الأمم إلىنسبة القبائح إلى الله تعالى، وتنزيه العصاه عن الفواحش وإضافتها إلى الله تعالى، بل ذموا من قال: لو شاء الله ما أشركنا، وقال: أن الله يأمر بالفحشاء وقال: إن الله تعالى يرضى لعباده الكفر ويريده، ولم يذموا من لم ينسب تكذيبهم والإفتراء عليهم إلى الله تعالى، ولم يقل إنه من فعل الله مع كونهم عليهم السلام في مقام التبليغ والإنذار، لا الغرور والإعذار، وما يقال: من أن المعتزلة أثبتت القدرة من العبيد ــ فهم القدرية ـ ليس بشيء، لأن الحديث بفتح القاف، لايقال: هو من تغييرات النسب، لأنا نقول: قوله صلى الله عليه وآله وسلم، القدرية مجوس هذه الأمة، جاء في مقام التحذير منهم، والقول بمقالهم والإعتذار بضلالهم، فلا ينبغي أن يجعل أول كلامه عليه الصلاة والسلام، مغيراً في هذا المقام الذي هو من أخطر مقامات الضلال، لأنه يكون نوعاً من التلبيس، فلا يحسن الإتيان بالقاف مفتوحة فيما حقه الضم، وإن كان التلبيس يجوز منه عليه الصلاة والسلام عندهم كما عرفت، وإذا لم يكن الحديث منطقباً على الجبرية، ولا واضحاً في حقهم مع عداوتهم للكتب والرسل، ونسبتهم القبائح إلى الله تعالى، ودخولهم

في مصداق قوله تعالى ﴿**سيقول الذين أشركوا لوشاء ا لله ما أشركنا**﴾[1]، ﴿**ولو شاء ا لله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا**﴾[2]، وجميع ضلالهم، فكل النصوص مشكوك فيها عندهم، وقد صح عن المجوس أنهم يقولون: إن ا لله تعالى أراد منهم وطي الأمهات، وشرب الخمور وضرب المعازف، وهذا عين مذهب المجبرة، وهذا الأخبار من معجزات رسول ا لله صلىا لله عليه وآله وسلم.

وأعجب مما قدمناه أنهم اليوم مصرون على أن القدرية نسبة إلى القدرة بتغيير النسبة كما سلف، ولم ينظروا إلى أنه لو صح ما زعموه من ذلك لكان شاملاً لهم لقولهم: بأن للعبد قدرة، وملاذهم عن شموله لهم ـ بأنهم لايقولون بالقدرة المؤثرة، بل بقدرة ليس لها إلا الإسم مجرداً ـ سفسطة[3] ظاهرة، لإشتمال المذهبين على القول بالقدرة، مع قطع النظر عن بيان ما هيتها، ولا نظر للنسبة إلى الحقائق، فهم شركاء في إرجاع النسبة إلى القدرة، وقد روى أبو الحسين رحمه ا لله، وقد أعترف الذهبي بروايته خبراً مرسلاً عن الحسن البصري رحمه ا لله، وكان ممن عرف سر هذا الحديث وانطباقه على من نسب القبايح إلى ا لله تعالى، عن حذيفة[4] ابن اليمان، عن النبيء صلى ا لله عليه وآله وسلم، أنه قال: ((لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا، قيل: ومن القدرية يا رسول ا لله قال:

---

(١) ـ الأنعام: ١٤٨.

(٢) ـ النحل: ٣٥.

(٣) ـ هي قياس مركب من الوهميات ، والغرض منه إسكات الخصم وإفحامه ، وتطلق على كل كلام خالي من الدليل ، فهو أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة .

(٤) ـ هو حذيفه بن سحل بن جابر العبسي، صحب رسول ا لله صلى ا لله عليه وآله وسلم، وكان صاحب سر النبي صلى ا لله عليه وآله وسلم في المنافقين، توفي سنة ٣٦هـ .

قوم يزعمون أن الله تعالى قدر عليهم المعاصي وعذبهم عليها)) [1]، وهذا هو قول المجبرة، وإن كان الحسن البصري[2] في هذه المسألة عندهم بدعياً لايقبل وقدنقموا عليه ذلك، وأبو الحسين كذلك، ولكنا لو طرحنا الدعاوي منا ومنهم، وتركنا الترامي بوجوه المشابهة فينا وفيهم، ورجعنا إلى النظر في من هو عدو للأنبياء والكتب والشرايع، ومن مذهبه يقتضي تسفيه العامل المتعب لنفسه في العباده، وتصويب الفاسق المعطي لنفسه هواها ولذاتها، لجواز كون الثواب له دون العامل، وينظر إلى من[3] يعتقد أن المجوس موافقون لمراد الله منهم، وواقفون على نهج الإرادة فيهم، ومن يعتقد أن إبليس مطابق لمراد الله منه، وننظر أيضاً إلى من يعتقد أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ما دعوا الناس إلى تنزيه الله تعالى عن القبايح، بل دعوهم إلى إضافتها إليه، لوجدنا المخصوص بهذه الأوصاف الرديه هم الجبرية، هذا وقد ذكر بعض علماء الحنابلة وغيرهم، أن القدرية هم الذين يقولون: إن الأمر أنف أي مستأنف، قال: وهم فرقة انقرضوا قبل عصر الشافعي رضي الله عنه.

أقول: وقد يقال فيه بعدُ أما أولاً:فإن الحديث في القدرية يقتضي أن لهم إتصالاً بأول الأمة وآخرها، فلايناسب انقراضهم.

وأما ثانياً: فإن الملائم لنكوص الإسلام على عقبه، وفشو البدع والضلالات، بقاء هذه الضلالة التي هي أعظم البدع المذكورة في الأحايث.

---

(١) ـ أخرجه الإمام الهادي في رسائل العدل والتوحيد ٢/٦٧ ، والطبراني والزمخشري في الفائق والدارقطني عن علي ، وهو في كنز العمال برقم (٦٣٥،٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨).

(٢) ـ الحسن البصري: الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري أبو سعيد، أحد الأعلام، إمام أهل البصرة، ومن عظماء التابعين إشتهر بعلمه، وزهده، وتقواه، وهو من أشهر المحدثين، روى عن أمم، وروى عنه أمم كثيرة.

(٣) ـ في (١) في من يعتقد.

ومن تأمل ما سقناه، من مذهب المجبرة ولوازمه وكبائره وعظائمه، لم يبق معه شك، انهم هم القدرية، ثم أن كثرة تعرضهم لذكر القدر، واعتذارهم به ضلال يحقق أنهم هم القدرية حقاً، وها هنا شيء، وهو أنه ورد النهي عنه عليه الصلاة والسلام،عن التعرض للقدر حتى سماه شراً، ووجه النهي، أن النظر فيه ربما قاد إلى الجبر، لما يراه الناظر من سبق القدر بما كان وما يكون، فكأن الشارع يقول: كونوا على ما تعطيكم قدركم، ولا تنظروا إلى ما يخرجكم النظر فيه إلى ضلالة مهلكة، وكفاك هذا شاهداً على ما ادعيناه، من أن القدرية هم الجبرية، وقد اعتذروا به وجعلوه حجة، ومن ها هنا وقع التحذير عنه، وتكرر في كلامه عليه الصلاة والسلام، وهو ليس إلا من وادي العلم، ولهذا أن من احتج به إحتج بالعلم على نفي الإختيار، وأنما فيه زيادة التقدير للمعلومات.

وقد تقرر كما حققناه أن العلم تابع للمعلوم، لا أن المعلوم تابع للعلم إتفاقاً، فالقدر والعلم من واد واحد.

وقد علمت أن المجبرة يقولون: أن أبا جهل لم يقدر على الإيمان،وإلا كان أول المؤمنين، ولاجاه الهدى من الله، وإلا لكان من المهتدين، ولو أراد أبو جهل الإعتذار عن الإيمان لما زاد على هذا البهتان، ولكنه يعلم أن جميع العقلاء يسفهونه، فصان نفسه ورفع قدره، فهؤلاء المجبرة جاؤا بما لم يجيء به أبو جهل، واعتذروا بما لا يتجاسر عليه أبو لهب، وكفاك هذا.

نعم قد لزم التناقض في حديثه عليه الصلاة والسلام، على رمي الجبرية لنا بالقدرية،لأن العترة أهل البيت كلهم على مذهب العدل، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا[1] ..إلخ))

---

(١) ـ تمام الحديث: (ومن تخلف عنها غرق وهوى)). أخرجه الهادي في الأحكام، وأبو طالب في الأمالي ١٠٥، والإمام علي موسى الرضى في الصحيفة، والإمام المرشد بالله في الأمالي الخميسية ١/١٥٠، ١٥٦،

((أنظروا كيف تخلفوني فيهم .. إلخ)) ((إني تارك فيكم الثقلين .. إلخ)) ((إنـي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وعترتي أهـل بيـتي))[1] فإذا كان مجوس هذه الأمة عترته وأهل بيته صلى الله وسلم عليـه وآلـه، فكيـف حال بقية الأمة المشهود لها بالعصمة؟ وكيف يسلم الحديث من التناقض على ما أبداه إخوان الجبرية؟.

ومن المعلومات أنه لم يكن في حزب الأشاعرة من أهـل البيـت إلا شـذوذ ممـن ضعفت همته في طلب الحق، واستضعف تحت أسر التقليد وهـم أفـراد لايـو بـه لهم، ولا ينظر إليهم في جنب الجملة، وسيد المحققـين السـيد الشـريف علـي بـن محمد الجرجاني[2] المتوفى سنة ستة عشرة وثمانمائه، رحمه الله أعظم من كـان في حزب الأشاعرة الجبرية، لكنه قد بلغنا بالسند الصحيح المتصل بابن بنتـه أنـه مـا مات إلا وقد رجع عن هذه المذاهب الردية، وهو اللايق بفطنته وهمتـه العلويـة، فلا نطيل هنا بذكر السند في رجوعه إلينا، والحمد لله الذي منَّ علينا.

وابن المغازلي الشافعي في المناقب ١٣٣، والحمولي في فرائد السمطين ٢/١٤٦، والطبراني في الكبير ٣/٤٥، والحاكم في المستدرك ٣/١٥١، عن أبي ذر الغفاري، وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٤/٣٦٠، والطبراني في الصغير ٢/٨٥، وأخرجه ابن المغازلي الشافعي في المناقب ٢٣٣، عن ساعد بن الكوع بالفاظ مختلفة.

(١) ـ هذا الحديث ورد بألفاظ مختلفة كما نرى، فممن أخرجه بلفظ ((وعترتي)) الإمام زيد بن علي في المسند ٤٠٤، والإمام علي بن موسى الرضا٤٦٤، والبزار ٣/٨٩، عن علي عليه السلام، والدولاني الذرية الطاهرة ١٦٦، وأخرجه مسلم ٥/١٧٩، والترمذي ٥/٦٢٢، وابن خزيمة ٤/٦٢، وابن أبي شيبة ٧/ ٤١٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥/٣٦٩، والطحاوي في مشكل الآثار ٤/٣٦٨، والطبراني في الكبير ٥/١٦٦، والدارمي ٢/٤٣١، وابن المغازلي الشافعي في المناقب ٢٣٤، والنسائي الخصائص ١٥٠، وأحمد في المسند وابن الأثير في أسد الغابة ٢/ ١٢، والحاكم في المستدرك ٣١٤٨، وصححه وأقره الذهبي عن زيد بن أرقم.

(٢) ـ هو السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، من كبار العلماء بالعربيه ولد سنة ٧٤٠هـ، وتوفي سنة ٨١٦هـ .

[مسألة وجوابها]

وقد يقال: هؤلاء الموجودين من أهل البيت ليسوا داخلين في الموصوفين منهم بتلك الأحاديث الصحيحة لوقوع الخطأ من هؤلاء، فلا يلزم التناقض في الحديث الشريف، وجوابه أن الوصف راجع إلى الجملة، بل ربما كان مدلول بعض الأحاديث كلية يشمل كل فرد، فمن قال: أن هذه الجملة الموجودة الآن من أهل البيت مجانبون للصواب أجمع لقولهم[1]:بالقدرة المؤثرة الحادثة، فقد لزمه التناقض في الحديث قطعاً، وعجيب عدم اعتقاد الأشاعرة لطهارة كل فرد من أفراد أهل البيت، مع قولهم بوجوب الوقوع لمراده تعالى واعتقادهم لعموم قوله تعالى ﴿**إنما يريد ا لله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت**﴾[2]، للأحاديث الأُخر المفسرة لمدلول أهل البيت.

ولما كان ابن عربي[3] مقداماً ثلم السور، ودخل إلى هذا وقال به غير مبالٍ بالجمهور، ولهذا قال: إنه يجعل ما جرى من أهل البيت بمنزلة القضاء المطلق، وذلك منه جري على مقتضى هذه القاعدة، والرجل لايبالي على أي حنبيه وقع، والمراد تعريفك هذه الفايدة.

[دعوى المجبرة أن الجبر اشتهر في الصدر الأول]

ومن عجايبهم إدعاؤهم أن اشتهار خلق ا لله تعالى للأعمال في الصدر الأول، كاشتهار خلقه تعالى للسموات والأرض وما بينهما، ويغفلون عن أنه لم يرد

---

(١) ـ في (١) لقوله.

(٢) ـ الأحزاب: ٣٣.

(٣) ـ تقدمت ترجمته.

أصلاً سبحان خالق اللواط، ولاسبحان خالق الزنا، كما جاء سبحان خالق السموات والأرض،وغير ذلك.

نعوذ با لله من هذه المهالك، لايقال: عدم إطلاق مثل هذا لأن النفوس تنفر منه لملابسته النهي عن فعله،وهو وإن كان مخلوقاً له فقد منع من التسبيح لخالقه مانع، لأنا نقول: ينقض هذا عدم صحة (سبحان خالق الصلاة) وصحة الإطلاق لقولنا: سبحان خالق الكلب والخنزير، بل سبحان خالق الشيطان، وقد نهى تعالى عن إتباعه فلم تنفر النفوس لملابسته النهي.

هذا وقد مر لنا نقض دعواهم لإشتهار خلق ا لله تعالى للأعمال في الصدر الأول، بماورد من مجادلة أبي بكر[1] وعمر[2] رضي ا لله عنهما، وكفاك دليلاً على كذب دعواهم لخلق الأعمال، فضلاً عن إشتهاره قوله تعالى ﴿**لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين**﴾[3]، ﴿**إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين**﴾[4]، فلقد دلت هذه الآية على انهم مختارون متمكنون وأن ا لله تعالى لو يشاء لأنزل آية تكون سبباً في خضوعهم وإقرارهم رغماً، ولكنها

---

(١) ـ أبو بكر: هو عبدا لله بن أبي قحافه عثمان بن عامر ابن كعب التيمي القرشي، أبو بكر: ولد سنة ٥١ق . هـ .، بمكه ونشا سيداً من سادات قريش، وكان من السابقين إلى الإسلام، تولى الخلافة بعد النبي سنة ١١هـ، وافتتحت في أيامه بلاد الشام وقسم من العراق، توفي سنة ١٣هـ .

(٢) ـ عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبوحفص: ولد سنة ٤٠ق.هـ ، وأسلم قبل الهجرة بخمس سنوات، وبويع بالخلافة يوم وفات أبي بكر رضي ا لله عنه، سنة ١٣هـ ، بعهد منه، وفي أيامه فتح الشام والعراق، وافتتحت القدس والمدائن، ومصر والجزيرة، قتله أبو لؤلؤه فيروز الفارسي غيلة بخنجر كان في خاصرته وهو في صلاة الصبح سنة ٢٣هـ .

(٣) ـ الشعراء: ٣.

(٤) ـ الشعراء: ٤.

أبت حكمته تعالى إلا أن يكل أمرهم إلى الإختيار البعيد عن ساحة الإلحاد و الإضطرار.

وليت شعري ما هذه الغفلة منهم عن قوله تعالى، ﴿**إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية**﴾ فإنا لله تعالى يقول فيها ﴿**إن نشأ ننزل عليهم من السماء**﴾ ما لايكون مع نزوله إلا خضوعهم،و لم يقل تعالى إن نشأ نخلق فيهم الخضوع أوالإيمان، كماهو رأي الجبرية، فمفهوم الآية ظاهر في أن غاية الأمر نزول آية تحوجهم إلىالخضوع وتقودهم إليه فتكون نزول الآية من السماء موجباً لخضوعهم،لا خلق الخضوع فيهم، والإيمان منهم، وهذا ينافي مذهب المجبرة،فقد دلت الآية على التمكين والإختيار،ودلت على أن جميع ما في القرآن الكريم من الآيات الدالة على أن الله لو شاء لآمن من في الأرض ونحوها، ليست إلابأن ينزل من الآيات، وبسبب من الأسباب البينات ما لايتصور معه كفر كافر ولاريب مرتاب، لا أن المراد منها ـ أي آيات امتناع المشيئة ــ أنه تعالىلو شاء لخلق فيهم الإيمان كما يقوله أهل البهتان والله المستعان، ويكفيهم اعتقادهم لصحة قول القائل سبحان خالق اللواط وجواز هذا الطغيان، بل هو عندهم مقتضى الإيمان.

ومن غرايبهم إحتجاجهم علينا بالأحاديث التي لم ترد إلا من طرقهم وهم يعلمون من القاعدة الأصولية أن المبتدع لايقبل فيما يقوي بدعته سيما إذا كان داعية، فاحتجاجهم بما ورد من طريق البخاري[1] في خلق الأفعال دليل على أنهم محجوبون بالشرة والعصبية، عن النظر في القواعد والعقايد الجلية، وهو من

---

(١) ـ البخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،أبوعبدالله: ولد سنة ١٩٤هـ ببخارى، وتوفي سنة ٢٥٦هـ .

عجايبهم، فإن البخاري من المشمرين في هذه البدعة عن الساق و الساعد، حتى صنف فيها كتاباً ليس له من الكتاب والسنة مساعد.

وبهذا يعرف خطأ سعد الدين فيما جمعه على الكشاف من الحواشي حيث جهل الزمخشري رحمه الله تعالى في قوله عند تفسير قوله تعالى ﴿**للذين أحسنوا الحسنى وزيادة**﴾[1] وزعمت المجبرة والمشبهة: أن الزيادة النظر إلى وجه الله تعالى، وجاءت بحديث مرقوع - أي بالقاف -.

فقال سعد الدين هذا لقصوره - أي الزمخشري - وإلا فهو حديث مرفوع إلى حضرة الرسالة، بإسناد مسلم[2]، وأحمد بن حنبل[3]، والترمذي[4] وغيرهم، انتهى.

وغفل عن هذه القاعدة التي لايجهلها أحد من المحصلين، فهؤلاء عند الزمخشري رحمه الله من المبتدعين، وأما كون الزمخشري جاهلاً عنده بالحديث، فقد شهد له كشافه بمعرفته لعيون السنة، يعرف هذا، كل من له نظر في الحديث، وكذلك الفايق يشهد بسعة اطلاعه وحفظه، وأما سعد الدين فمازاد على شرحه للأربعين

---

(١) - يونس: ٢٦.

(٢) - مسلم: هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. النيسابوري، ابو الحسين: ولد بنيسابور سنة ٢٠٤هـ ،ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، وتوفي سنة ٢٦١هـ.

(٣) - هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبدالله إمام المذهب الحنبلي، وأحد أئمة المذاهب الأربعة: ولد سنة ١٦٤هـ ، ونشأ على طلب العلم، وسافر لطلبه إلى الكوفة والبصرة ومكه والمدينة واليمن والشام والمغرب والجزائر ، وخراسان والعراقين، من كتبه ((المسند)) يحتوي على ثلاثين ألف حديث توفي سنة ٢٤١هـ.

(٤) - الترمذي: هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغى الترمذي، أبو عيسى: ولد بترمذ ((على نهر حيحون)) وتتلمذ للبخارى وشاركه على بعض مشائخه وارتحل إلى خراسان والعراق والحجاز، وتوفي بترمذ سنة ٢٧٩هـ .

النواوي بما نقله من كلام الناس، ومع ذلك فعليه، نقد عند العارفين،وجمع له أيضاً من جملة الناس أربعين، وجهله لهذه القاعدة، ورمز جار الله إليها أعظم شاهد ومشهود، واين مسعود من محمود ، وهذه الحاشية، هي لفظ حاشية الطبي على الكشاف، إنما زاد منه تعقيداً في بعض المواضع، وبعداً عن الإنصاف، وقد صرح بهذا الاسيوطي في حاشية البيضاوي وغيره.

[مسألة في إختلاف المذاهب]

ومن عجايبهم قولهم: أن المذاهب الأربعة كلها سنة وحق، وهم يعلمون ان فيها المتناقضات أصولاً وفروعاً، فالفروع نار على علم، إلا أنهم قد حكموا بأن كل مجتهد مصيب، لكن الكلام في الاصول،ويكفيك أن باب الخلاف (مسألة الحسن والقبح)،وقد اختلفوا فيه فقالت به الماتريديه على حد ما نقول، وجحدته الأشاعرة حتى شنع ابن صدر الشريعة[1] في كتابه التنقيح وشرحه التوضيح على الاشعري ونسبهإلىالعناد واللجاج، والسحف والأعوجاج، وقد روي عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: دخلت بغداد والناس بين فرقتين ـ يعني حنفية ومالكية ـ يقول هؤلاء: قال: أصحابنا، وهؤلاء قال: أصحابنا، فأردت أن أرد الناس إلىالسنة، وذكر جلال الدين السيوطي[2] كما نقله عنه الشعراني في الميزان أن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم[3] كان على مذهب مالك، فلما قدم الإمام الشافعي إلىمصر انتقل إلى مذهبه وصار يحث علىاتباعه،ويقول: يا

(١) ـ ابن صدر الشريعة: هو عبدالله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي، البخاري، الحنفي،صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر.

(٢) ـ تقدمت ترجمته.

(٣) ـ محمد بن عبدالله بن عبدالحكم البصري،أبو عبدالله: ولد سنة ١٨٢هـ وكان مالكي المذهب ولازم الشافعي ثم رجع إلىمذهب مالك.

إخواني هذا ليس بمذهب، إنما هو شريعة، فمفهوم هذه العبارة ظاهر في كون ما عدى مذهب الشافعي ليس كله شريعة.

ومما سمعناه عن بعض الشافعية أنهم يقولون: يجوز الإستنجاء بكتب الحنفية لأنه لاكتاب فيها ولاسنة، ويكفيك أنهم ـ أعني الشافعية ـ يسمون الحنفية اصحاب الرأي، وقد ذكر الذهبي في مختصره من تاريخ الإسلام،أن بعض المالكية، وسماه. إنتقل من مذهب مالك رحمه الله، وصار يسمي المدونه بالمدوَّدة تهاوناً واستهزاء، بجملةالمذهب،وقد عرف أن مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه،مخالفاً لمذهب الأشاعرة في كثير من الاصول، كمسألة الإيمان قول وعمل وغيرها، وقد عدد السيوطي جماعة ممن انتقل من مذهب إلى مذهب، كالترمذي، والطحاوي[1] ، والخطيب[2] البغدادي، وابن دقيق العيد[3]، والأمدي[4]، ونجم الدين المقدسي، وشيخ الإسلام يوسف الدمشقي[5]،وأبي

---

(١) ـ أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمه الأزدي الطحاوي، أبوجعفر: ولد بطحا سنة ٢٣٩هـ ،وتوفي سنة ٣٢١هـ .

(٢) ـ الخطيب البغدادي: هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أحد الحفاظ المتقدمين،ولد في عزيه منتصف الطريق بين مكة والمدينة سنة ٣٩٢هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ .

(٣) ـ ابن دقيق العبدي: هو محمد بنعلي بن وهب بن مطيع أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العبد:ولد سنة ٦٢٥هـ من أكابر العلماء له تصانيف،منها ((أحكام الأحكام)) توفي سنة ٧٠٢هـ .

(٤) ـ الأمدي: هو علي بن محمد بن سالم، سيف الدين الأموي،ولد بآمد سنة ٥٥١هـ وتوفي بدمشق سنة ٦٣١هـ .

(٥) ـ يوسف الدمشقي: لعله يوسف بنأبي الفتح بن منصور الدمشقي، مولده سنة ٩٩٤هـ وتوفي سنة ١٠٥٦هـ،.

حيان[١] وابن فارس[٢]، صاحب المجمل، وابن الدهان[٣]، وغيرهم، ولايمكن أن يكون الحامل أمراً دنيوياً، يحملهم على الإنتقال من مذهب إلى آخر، فإن قيل: لايمتنع أن يحملهم أمر دنيوي على ذلك كما ذكره السيوطي نفسه عن ابن الدهان.

قلنا: إذا لايمتنع أن يكون الحامل للجميع منكم ليس إلا الدنيا وهو ما نحوم حوله، وقد عرفت أنهم يشنعون على الحنابله، في القول: بأن القرآن القديم هو الحروف والأصوات، وقولهم: بالجهة الفوقية، ويحكمون حكماً ضمنياً بأن مآله إلى الكفر،وقد ذكر إمام الحرمين الجويني في كتابه المنتخب، ونقل عن الذهبي في مختصر تاريخ الإسلام: أنه كان محمود ابن ناصر الدولة حنفياً مولعاً بالحديث، فسمع بين يديه من الشيوخ فوقع في قلبه الإنتقال إلى مذهب الشافعي، لمطابقته الحديث، فجمع بين فقهاء الفريقين وناظر بينهم، واتفقوا على أن يصلي كل منهم ركعتين بين يديه، يقتصر فيهما على أقل ما يجزي عنده، فصلى القفال المروزي[٤] ركعتين على مقتضى مذهب الشافعي، ثم صلى ركعتين على مقتضى مذهب أبي حنيفه رضي الله عنهم، فلبس جلد كلب مدبوغاً، ولطخ

---

(١) ـ أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان القرناطي الأندلسي،أبو حيان: ولد سنة٦٥٤هـ ، ويعد من أكبر العماء بالعربية والتفسير والحديث، والتراجم واللغات، توفي سنة ٧٤٥هـ .

(٢) ـ ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزوني، أبو الحسين: ولد سنة ٣٢٩هـ وتوفي سنة ٣٩٥هـ.

(٣) ـ ابن الدهان: يحيى بن سعيد بن المبارك بن علي، المعروف بإبن الدهان: ولد سنة ٥٦٩هـ ، وتوفي سنة ٦٦١هـ .

(٤) ـ هو عبدا لله بن أحمد المروزي، أبو بكر القفال: من فقهاء الشافعية ولد سنة ٣٢٧هـ، وقبل أن يشتغل بالفقه كان عمله صناعة الأقفال وربما أطلق عليه القفال الصغير للتمييز بنه وبين القفال الشاشي.

ربعه بالنجاسات، وتوضى بنبيذ التمر، فاجتمع عليه من أجلهالذباب وكان وضوءه متلبساً من غير نية، وأحرم وكبر بالفارسية، ونقر نقرتين كنقر الديك، من غير فصل، وضرط في آخر تشهده من غير نية السلام، فأنكر أصحابه ذلك، فأمر بإحضار كتبه فوجت كما قال، فانتقل السلطان إلى مذهب الشافعي. انتهى. ما ذكروه في كتبهم باللفظ، وفيه نقض لقولهم: إن المذاهب الاربعة كلها سنة وحق، وأنهم غير مختلفين اختلافاً يؤدي إلى التضليل فيما بينهم.

ولو أردنا أن نجمع من تخطئة بعضهم لبعض، ورميه بمجانبة الصواب، لإجتمع من ذلك كتاب حافل، وكان من عجايب المحافل.

[تأويل المجبرة للقرآن والسنة]

ومن عجايبهم أنهم إذا رأوا آية في القرآن أو حديثاً في السنة وظنوا في ذلك شبهة لهم، قطعوا النظر عن سوق الكلام وتلائمه، ومراعاةالنظم وتلازمه، وإقامة المعنى على ما جيء بالكلام لأجله في تاليه وقادمه، فلهذا نظروا إلى قوله تعالى ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾[1]، مع قطع نظرهم عن قوله تعالى ﴿**قال أتعبدون ما تنحتون**﴾[2]، وأخذوا يستروجون إلى الإحتجاج بقوله تعالى ﴿**وما تشاءون إلا أن يشاء الله**﴾[3] مع قطع نظرهم عن قوله تعالى ﴿**فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا**﴾[4] وإن المراد اتخاذ السبيل إليه، لامشيئة اتخاذ الكفر دينا، ونظروا إلى قوله تعالى ﴿**قل كل من عند الله**﴾ مع أن سوق الكلام وسبب النزول ما كان إلا في التطير به صلى الله عليه وآله وسلم، من جهة الخصب

---

(١) - الصافات: ٩٦.

(٢) - الصافات: ٩٥.

(٣) - التكوير: ٢٩.

(٤) - الإنسان: ٢٩.

والجدب، والشدة والرخاء، ونظروا إلى قوله تعالى ﴿**وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى**﴾[1] وما علموا أنها حجة عليهم إذ لم يخرج من الأفعال إلا هذا الفعل الخاص، لكونه غربياً ليس تحت قدرة البشر، ونظروا إلىقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((اعملوا فكل ميسر لماخلق له[2])) و لم ينظروا إلى قوله ((إعلموا)) وأنه عليه الصلاة والسلام لايأمر بعمل المعصية، وأن مراده اعملوا العبادة، فانتم ميسرون لما خلقتم له وهو العبادة والعمل، ثم أن التيسير لايقتضي مذهبهم بوجه ما، وهو خلق المعصية، ولوكان المراد من الحديث أن كلاً ميسر لما خلق له من الجنة والنار،لكان من المجاز، كما في قوله تعالى ﴿**ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس**﴾[3]، أمَّا لو كان المراد أن كلاً ميسر لما خلق له من الطاعة والمعصية، لكان قوله : إعملوا أمراً بالمعصية، ونظروا إلى قوله تعالى : ﴿**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم على أبصارهم غشاوة**﴾[4] مع قطع النظر عن قوله تعالى ﴿**إن الذين كفروا**﴾[5] وعما يفسرها من قوله تعالى ﴿**كذلك نطبع على قلوب المعتدين**﴾[6]، و لم ينظروا في معنى الختم في الأصل، ولامعنىالغشاوة، وقدغفلوا غفلة عجيبة عن تناول الذم لهم في قوله تعالى ﴿**سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا**﴾[7]، فإنها ناطقة بمقالهم،

---

(١) - الأنفال: ١٧.

(٢) -أخرجه الطبراني في الكبير ٢٣٧/٤((٤٢٣٥))، ((٤٢٣٦))، وأحمد في المسند ٨٢/١،١٤٠،١٥٧،٣٠٤/٣،٦٧/٤،٤٣١.هـ.

(٣) - الأعراف: ١٧٩.

(٤) - البقرة: ٧.

(٥) - البقرة: ٦.

(٦) - يونس: ٧٤.

(٧) - الأنعام: ١٤٨.

صريحة في حالهم،وعن قوله تعالى ﴿**أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾[1] وغيرها، ولقد أغرب بعضهم حيث قال: إن مذهبهم مما لم يكن خافياً على أحد لو لاابتداع المعتزلة، حتى أن إبليس يعتقده ويدين الله به، قال بما أغويتني، فنسب الإغواء إلى الله تعالى، ونحن نقول لهم: يكفيكم كون شيخكم في هذه البدعة إبليس، ثم ما هذه الغفلة منكم عن أول الآية، إذ قال تعالى ﴿**وما منعك**﴾[2] لم يجب إبليس بما هو الأولى عندكم، إذ كان يقول على مذهبكم، ما معنى إلا أنك لم تخلق فيَّ السجود، لاقوله: ﴿**لم أكن لأسجد**﴾[3] إلى آخر الآية. ثم أن في لفظ أغويتني أشعاراً بالإختيار لسلوك ما وقع فيه الإغواء، إذ لا يسمى غاوياً في العربية، إلا من سلك طريقاً أغوى فيها، وأما المسحوب على وجهه قسراً فلا يصح تسميته غاوياً كما سلف نحوه.

وبالجملة فكلما رأوا آية فيهاشمة من القرب إلى تشبثهم صرفوها إلى ذلك، و لم يبالوا بما قبلها وما بعدها، ولاما هي مسوقة لأجله ولامخالفة النظم واللغة، وبالعكس، إذا حات الآية حجة على بطلان مذهبهم، ـ وكم آية ــ وتراهم قد فرغوا من تنزيلها على مذهبهم، وإنما بقي لهم خوض في كونها عامة أو خاصة، أو مجملة أو مبنية ، إلى غير ذلك، وفي مثل صنيعهم يقال: أثبت العرش ثم النقش، أو اثبتَّ عرشك ثم نقشك.

---

(١) ـ الجاثية: ٢١.

(٢) ـ الأعراف: ١٢.

(٣) ـ الحجر: ٣٣.

[ذم الكثرة ومدح القلة]

ومن عجايبهم قولهم: أنهم هم السواد الأعظم المعني بما ورد في الحديث من الأمر باتباعه، وكأنهم نظروا إلىأنهم أكثر الفرق، وقديصرحون بأنهم أكثر الأمةعدداً، و لم يرجعوا إلى مانقله بعضهم عن الثوري[1] أن السواد الأعظم هو الحق، ولو كان مع واحد، وقد ذكر هذا الشعراني في كتابة اليواقيت، والجواهر،مرتضياً له مستشهداً به، والله تعالى ما مدح كثرة قط، ولو لم يكن من ذم الكثرة إلا قوله تعالى ﴿**أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنهم إلا كالأنعام بل هم أضل**﴾[2] ﴿**وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين**﴾[3] ﴿**ما خلقناهما إلا بالحق ولكن أكثرهم لايعلمون**﴾[4] وقوله تعالى ﴿**ولو أعجبك كثرة الخبيث**﴾[5] ﴿**وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾[6]، حتى جعل بعضهم هذه الآية نقش خاتمه لتذكره بذم الكثرة، وكثرة هؤلاء الجبرية في هذه الأعاصر ليس إلا من نكوص الإسلام على عقبه، وتشرع النفوس إلى الباطل والولوغ به، والولوع من مشربه،وقد قال عليه الصلاة والسلام ((بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً))[7]، وليس هذا بالنظر إلى

---

(١) ـ هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناف، أبو عبدالله: ولد سنة ٩٧هـ بالكوفة ونشأ بها، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١هـ.

(٢) ـ الفرقان: ٤٤.

(٣) ـ يوسف: ١٠٣.

(٤) ـ الدخان: ٣٩.

(٥) ـ المائده: ١٠٠.

(٦) ـ الأعراف: ١٠٢.

(٧) ـ أخرجه مسلم وابن ماجه والطبراني والترمذي بألفاظ مختلفه ، وهو في كنز العمال ٢٣٨/١.هـ .

هلاك نيف وسبعين فرقة ونجاة فرقة واحدة عجيباً، وقد يأخذون في تفريض علمائهم ومدحهم مدحاً مفرطا يستعينون بذلك على الناظر القاصر.

فيقول مثل هؤلاء الفحول كيف يجمعون على الخطأ، فتجد تراجمهم مشحونة بالثناء على أئمتهم كالأشعري، والباقلاني، والإسفيرايني، وابن فورك[1]، والجويني[2]، والرازي[3] ،وغيرهم، وقد غفلوا عن كون المعتزلة هم أئمةالتحقيق، وفرسان التدقيق، وكل هؤلاء المذكورين منهم ينتهي سندهم في الكلام إلى الأشعري[4]، وبالإتفاق شيخه ومعلمه أبو علي الجباءي رحمه الله، وما تبع الجبرية إلا في آخر عمره، وقد اخترعوا حكاية كاذبة في خروجه من المعزلة، جهل المخترع لها، مذهب المعتزلة بعد أذيتهم وبصريتهم، فكان دليلاً على كذبها، وهكذا عادة الله تعالى يكشف الكذاب من لفظه،على أن أئمة النحو، والصرف والبيان معتزلة كسيبويه، والخليل بن أحمد، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح ابن جني، وقطرب[5]، و أبي علي الرماني وغيرهم كالإمام عبدالقاهر الجرجاني، وكالزمخشري[6]،وناصر الدين المطرزي

---

(١) ـ هو محمد بن الحسبن بن فورك الأنصاري الأصبهاني فقيه شافعي عالم بالأصول والحديث توفي بنيسابور: سنة ٤٠٦هـ.

(٢) ـ الجويني: تقدمت ترجمته.

(٣) ـ الرازي تقدمت ترجمته.

(٤) ـ تقدمت ترجمته.

(٥) ـ قطرب: هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي الشهير بقطرب: من علماء الأدب واللغة،وكان يرى رأي المعتزلة، وقطرب لقب دعاه به استاذه ((سيبويه)) فلزمه، توفي سنة ٢٠٦هـ

(٦) ـ الزمخشري: تقدمت ترجمته.

والسكاكي وأئمة الترسل، كالصاحب ابن عباد[١]، وابن العميد[٢]، كما يعرف من ترجمته،وأبي تمام الطاءي[٣]، وغيرهم كما يفهم من شعر المتنبي.
وأئمة الحديث الشريف كالحسن البصري، ومكحول[٤]، ووكيع[٥]، وغيرهم كالحافظ ابن عقده[٦]، وأبي سعد السمان[٧]، ومحمد ابن شجاع الثلجي[٨] فقيه

(١) - الصاحب بن عباد: هو إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني: ولد سنة ٣٢٦هـ، في الطالقان، كان من نوادر الدهر علماً وفضلاً وتدبيراً، لقب بالصاحب لصحبته مؤيد الدولة من صباه توفي سنة ٣٨٥هـ.

(٢) - ابن العميد: هو محمد بن الحسين العميد بن محمد، أبو الفضل: لقب بالجاحظ الثاني في أدبه وترسله، توفي سنة ٣٦٠هـ.

(٣) - أبو تمام الطائي: هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر الأديب، وأحد أمراء البيان، ولد في جاسم (من قرى حوران بسوريا) سنة ١٨٨هـ، ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز الغرب، توفي سنة ٢٣١هـ.

(٤) - مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، أبو عبدالله فقيه الشام من حفاظ الحديث ولد بكابل وتوفي بدمشق سنة ١١٢هـ .

(٥) - وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي الحافظ ولد سنة ١٢٨هـ ، كان حافظاً زاهداً مجانباً للسلطان عرض له القضاء فامتنع، وصفه غير واحد بالتشيع ، توفي سنة ١٩٦هـ.

(٦) - ابن عقده : الحافظ المتقن، أحمد بن محمد بن سعد بن عقده الكوفي الزيدي، ولد سنة ٢٤٩هـ ، عرف بالحفظ وسعة الإطلاع وكثرة الرواية للحديث، توفي سنة ٣٣٣هـ .

(٧) - أبو سعد السمان: هو إسماعيل بن علي بن الحسين بن زنجويه الرازي: كان من الحفاظ المتقنين، ويعد شيخ المعتزلة وعالمهم ومحدثهم في عصره، وقيل: أن شيوخه بلغوا ثلاثة آلاف وستمائة، وعاش حياته كلها لم يكن لأحد عليه منة ولايد، من كتبه (الموافقة بين أهل البيت والصحابة وما رواه كل من الفريقين في حق الأخر) سفينة النجاة وغيرها. توفي سنة ٤٤٧هـ، وقيل سنة ٤٤٥، وقيل سنة ٤٤٣.

(٨) - محمد بن شجاع الثلجي البغدادي من فقها العراق وهو من أصحاب أبي حنيفة. ولد سنة ١٨١هـ وتوفي سنة ٢٦٦هـ.

العراقين، وقاضي القضاه العلامة ابن معروف[1]، والداركي، وغيرهم ممن ذكره الذهبي، وأئمة الكلام كعمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وأبي الهذيل[2] والجاحظ والنظام، وأبي يعقوب الشحام، وثمامة ابن الأشرس، والحسين بن علي البصري، وقاضي القضاه القاضي عبدالجبار[3]، وقاضي القضاه أحمد ابن أبي داود[4]، وأبي القاسم الكعبي[5]، وأبي علي الإسواري، والجعفرين[6] والإسكافي[7]، وشارح المحصول للرازي عبدالحميد المدايني، وأبي عبدا لله البصري، وأبي علي ابن خلاد، وأبي الحسين الخياط[8]، وأبي الحسن البصري،

---

(١) ـ هو عبيد ا لله بن أحمد بن معروف، أبو محمد قاض القضاة ببغداد، ولد سنة ٣٠٦هـ، وتوفي سنة ٣٨١هـ.

(٢) ـ أبو الهذيل: محمد بن الهذيل بن عبدا لله بن مكحول العبدي من أئمة المعتزلة، ولد في البصرة سنة ١٣٥هـ، واشتهر بعلم الكلام قال المأمون: أطل أبو الهذيل على الكلام كأطلال القمام على الأنام، وكان حسن الجدل، قوي الحجة، كف بصره في آخر عمره، وتوفي بسامر سنة ٢٣٥هـ.

(٣) ـ قاضي القضاه: هو القاضي عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار، أبو الحسين، وهو شيخ المعتزلة في عصره، وقد أطلق عليه المعتزلة هذا اللقب، ولايطلقونه على غيره: له مؤلفات كثيرة منها: شرح الاصول الخمسه، وتثبت. دلائل النبوة توفي بالري سنة ٤١٥هـ .

(٤) ـ أحمد بن أبي داود بن جرير بن مالك الزيادي، أبو عبدا لله: قاضي القضاة، ولد سنة ١٦٠هـ قدم به أبوه إلى دمشق وهو حدث، فنشأ فيها ونبغ، ومنها رحل إلى العراق، قال أبو العيناء: ما رأيت رئيساً قط أفصح ولا أنطق من ابن أبي داود، توفي ببغداد سنة ٢٤٠هـ.

(٥) ـ أبو القاسم الكعبي: هو عبدا لله بن أحمد بن محمود الكعبي من بني كعب البلخي الخراساني: أحد أئمة المعتزلة، واليه تنتمي (الكعبية) ولد سنة ٢٧٣هـ، وتوفي سنة ٣١٩هـ.

(٦) ـ هما جعفر بن بشر ، وجعفر بن حرب.

(٧) ـ الإسكافي أبو جعفر محمد بن عبدا لله الإسكافي من رجال الطبقة السابعة توفي سنة ٣٤٠هـ .

(٨) ـ الخياط: هو أبو الحسين بن عبدالرحيم بن محمد بن عثمان الخياط من أعيان المعتزلة، وكان فقيهاً محدثاً متكلماً توفي سنة ٣٠٠هـ .

صاحب التصفح، ومحمود الخوارزمي تلميذه، وابن متويه، وابن أبـي الحديـد[1].
وبالجملة فأئمة النحو والصرف والمعاني والبيان، والحديث، والكـلام،والترسـل، كلهم معتزلة بإقرار الموالف.

قال الصفدي[2]: من اطلع على طبقات القاضي عبدالجبار علم ما كانت المعتزلـة عليه من القدد والعُدد، انتهى.ولـو ادعـت المعتزلـة أن مذهـب الجبر مـن البـدع الحادثـة، وحلفـت علـى ذلـك لم تكـن حانثـة، وكيـف لا، وبـه تعطيـل الشرايع،وإرهـاض الذرايـع، وقـد ادعـوا اعـتزال كثـير مـن الجهـابذة إلا أنـي لم أذكرهم، وذكرت هنا جماعة ممن يقر المخالف باعتزالـه، وفضلـه وإفضالـه، فـإن الثناء في كتب الأشاعرة على هؤلاء المعدوديـن هنـا أكـثر مـن الثنـاء عليهـم، في كتب أصحابهم المعتزلة،وهو من شهادة الأضداد وإذاعة الحساد:

وإذا أراد ا لله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

وأما كثرة العامة الذين هم كالأنعام، فمـا هـي إلا ضـر، ثـم أن آل محمـد عليـه الصلاة والسلام،على خلاف مذهب إخوان الجبرية، إلا من شذ كما مر، مع أن حجية إجماع أهـل البيـت ممـا توفـرت أدلتـه: حتـى، قـال بعضهـم: لـو أنصـف المخالف لعلم أن أدلة عصمة الأمة عن الخطأ لاتواري أدلة عصمة العترة.

ثم أن في علماء الجبرية من قال بكثير من مقالات المعتزلـة، كمـا وقـع مـن إمـام الحرمين في مسألة خلق الأفعال والسمرقندي، وكماوقع في مسألة تكليـف مـالا

---

(١) ـ ابن أبي الحديد: هو عبدالحميد بن هبة ا لله بن محمد بن الحسين أبو حامد عزالدين من أعيان المعتزلة، وعلمائهم وشعرائهم، ولد في المدائن سنة ٥٨٦هـ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٦هـ، من مؤلفاته (شرح نهج البلاغة) و(الملك الدائر على المنثل السائر) وغيرها.

(٢) ـ الصفدي: هو خليل بن آيبك بن عبدا لله الصفدي، صلاح الدين، ولد في صفد (بلفسطين) سنة ٦٩٦هـ.، وتوفي بدمشق سنة ٧٦٤هـ.

يطاق، فإن السبكي[1] نسب المنع منه إلى الغزالي، وابن دقيق العبد، والجويني أيضاً، والأمدي على تفصيل ذكره في المحال لذاته ولغيره، وكما وقع في مسألة القول بالحال، بمعنى لاموجود ولامعدوم، وغير ذلك مما يجاوز حد الإكثار، ويترتب عليه التفسيق والإكفار.

والحاصل أن أقوال المعتزلة منبثة بين المتكلمين، يتجاذبونها، ومع هذا ينبذون المعتزلة، وينبزونها، ما ذاك إلا لعدم الإنصاف، وتكثير سواد الخلاف.

ومن عجايبهم أنهم يقولون: إن أصل مذهبنا جاء من طريق اليهود، وذلك أنه احتال بعض اليهود على بعض أهل الأعصار المتقدمة، ودس إليهم مذهب المعتزلة، وما علموا أن المعتزلة يقولون أن مذهب الجبرية مذهب المجوس بعينه، إلا أن الطريق اختلفت والمآل واحد.

[منهم المعتزلة]

ثم أن المعتزلة ليسوا فرقة اجتمعت في بلد واحد، أو عصر واحد بالتواصي والتواطي، إنما هم حنفية وشافعية وغيرهم، حققوا في الأصول، ولم يكابروا العقول وآثروا الله على الرياسة الدنيوية، ورضوا بالتظاهر عليهم وبالأذى عليهم والعصبية، وجاهدوا في الله بأقوالهم ومحابرهم، إذ فاتهم الجهاد في السابقين برماحهم وبواترهم، فأدركوا فضيلة الذب عن كتاب الله،والصيانة لسنة رسول الله، ويكفيهم كون أحدهم كما ذكره أبو الحسين رحمه الله: إذا وردته الشبهة فيما يعود إلى نسبة القبيح إلى الله تعالى بات ليله وظل نهاره، يروض أفكاره، ويخوض انظاره، حتى يدفعها ويقيم البرهان على عدل الله وحكمته، وينزهه عن القبيح ونفي نسبته.

---

(١) ـ السبكي: تقدمت ترجمته.

ويكفي إخوان الجبرية أنهم على العكس من ذلك، فإذا جاءهم الدليل الصحيح، على تعاليه تعالىعن القبيح، باتوا وظلوا على أن يرجعوه إليه تعالى فأضلوا وضلوا، فهذا هو التفاوت بين حاله، وحال المعتزلة، وبه يعرف ما لهؤلاء عند ربهم من المنزلة، ولقد جاهدتهم المعتزلة في مواطن صحة النبوات وتنزيه الله تعالى فسدوا الثغور، بفتح الثغور، و لله در من قال في هذا الحال:

جاهدت فيك بقولي يوم تختصم الأ — بطال إذ فات سيفي يوم تمتضع

إن اللسان لوَصَّال إلى طرق — في الحق لاتهتديها الذبل الشُّرَع

ولهذا تجد الجبرية يطرزون مباحث الخلاف بينهم،وبين المعتزلة، مما يلزم منه الوصية للناظر، يتجنب النظر في حجج الإعتزال، ويفهمون اتباعهم بالألسنة، أن مداناة المعتزلة أصل الضلال

وما على ذي سقام أن يمر على — طبيبه فلعل البرء في الألم

ولقد سأل بعض معاصرينا شيخه منهم عن وجه المنع عن كتب المعتزلة[1]، فقال: لأن حججهم قوية، فانظر هذا الإقرار بأنهم علىشفا جرف هار.

وإذا ذكروا في كتبهم شيئاً من حجج المعتزلة على جهة الإغراب، وإيهام الإطلاع على ملل الناس ونحلهم،أخذوا في تحرير مقدماتها بما لايصعب عليهم حله أو نقضه، أو معارضته، أو نحو ذلك، ويتركون حجج المعتزلة أن يأتوا بهاعلى وجهها، فتراهم يحرفون الكلم عن مواضعه، ونسوا حظاً مما ذكروا به، ولاتزال تطلع على خائنة منهم في التنكب عن تحقيق الحق ومواقعه، كأنهم يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة، فيميلون عن أدب المناظرة إلى المكابرة، ويستروحون إلى الغلبة المتوهمه،وهم يعرفون أن حجتهم داحضة، وسهام رميهم لنا خايضة، وأن خيانتهم في نقل كلامنا وتحريفه خسران مبين.

---

(١) ـ المعتزلة تقدمت ترجمتهم.

وأن الله لايهدي كيد الخائنين.

ومن غرايبهم عدم جريهم على مقتضى قاعدة خلق الأعمال، وقاعدة نفي الغرض فيما[1] لله تعالى من جميع الأفعال، فتراهم يلومون مخالفهم،ويذمونه ولاينظرون أن اعتزاله مخلوق فيه، فيعذرونه، وكذلك تصرفهم على قولنا بالغرض والحكمة،بل ربما صرحوا تصريحاً، وأقرب ما نذكره هنا تصريح سعد الدين به في المختصر، عند ذكر تلقي المخاطب بغير ما يتطلب كما في قوله تعالى ﴿**يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت**﴾[2]، فراجعه أن شئت فلا يلتفتون إلىما أسسوه وغرسوه إلا في مسارح الخلاف، ومطارح الأسلاف، فهم معنا وعلى قولنا في جميع تصرفاتهم ، ألا ترى أنك لو صفعت أحدهم لرأيته أسرع ما يشن عليك المعارة ويذهب عليه مذهبه في المغارة، وقد قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى:

اصفع المجـــبر الـذي	بقضاء السوء قد رضي
فإذا قـــال لم فعلت	فقل هـــــكذا قضى

ولو أن أحدهم أراد منك القيام أو القعود فاعتذرت منه بأنه لم يخلق فيك ذلك لرأيته يستشيض غيضاً، وينسبك إلى فنون الجنون، ولا يتنبه أنهم في عقايدهم أئمة جنون الفنون.

ومن عجايبهم ما رأيناه في تفاسيرهم وفي كتبهم الكلامية من الإخلال بالتحقيق، في المواضع التي يترتب عليها الإكفار والتفسيق، فيأخذون منها بأطراف الأنامل، ويطولون في المواضع الظاهرة بلاطائل، ما ذاك إلا لضيق العطن، وتمام الغرر لارباب الفطن، يوهمون أن مقامات الآيات القاطعة

---

(١) - في (١) فيما فيه.

(٢) - البقرة: ١٨٩.

لرقابهم، غنية عن الإيضاح، ولو أرخوا عنان القلم هنالك لكانوا سباق الإفتضاح، وكذلك تراهم في كتب الكلام يغضون على القذا، ويغصون من أعنة الاقلام. هذا السيوطي ذكر في قوله تعالى، ﴿ا لله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾[1]، مائة وعشرين نوعاً من علم البلاغة، وزاد عليها من أصول الفقه حتى كأن الكلام فيها مفرد بالتآليف في كتاب سماه فتح الجليل، وما تنبه لمخالفة هذه الآية لمذهبه واعتقاه، لأن ا لله نسب الإخراج من الظلمات إلى النور إلى نفسه تعالى و لم يجعل الإخراج من النور إلى الظلمات منسوباً إليه تعالى فلأمرٍ ما وقع كذلك.

ولولا قبحه لما نزه نفسه تعالى عنه، ولايصح أن يكون نسبته إلى الطاغوت مجازاً للسببية،لأنه تعالىعندهم هو المرثر ولا أثر للسبب، فقد خالفت هذه الآية مذهبهم من وجوه، (منها) أن القبيح قبيح في نفس الأمر وإلا لمانزه نفسه تعالى هنا عن الإخراج من النور إلى الظلمات لاكماتقول المجبرة: لاقبيح إلا بعد الأمر والنهي، ومنها أن النور هو الهدى فتفيد الآية أنه قد جاءهم الهدى وأخرجهم منه الطاغوت إلى الظلمات المعبر بها عن الضلال، لاكما تقول الجبرية: ماهدى ا لله إلا الذين آمنوا، ومنها أنه تعالى حكم بأنه يخرج الذين آمنوا من الظلمات، وليس إخراجه لهم إلا بأوامره ونواهيه وآياته على يد مرسله، فدل على أن الظلمات كانت متحققة قبل الأوامر والنواهي،وليس المراد بها إلا الشرك والضلال، وهو خلاف مذهبهم في نفي القبح العقلي، (ومنها) أن تمدحه تعالى بكونه يخرجهم يفيد أن الذي أخرجهم منه وهو الظلمات ليس من فعله تعالى وإلا لضاع التمدح كما لايخفى، (ومنها) أنه يقال للمجبرة ما للباري تعالى لم

(١) ـ البقرة: ٢٥٧.

يتمدح بالإخراج من النور إلىالظلمات، وهو عندكم صفة مدح في حقه تعالى، لأنه لا أثر لغيره، والسيوطي إنما ألتفت في الآية من الكلام إلا إلى أن قوله تعالى ﴿**يخرجهم من الظلمات**﴾ يدل على خلق الأفعال، وما أدري من أي الدلالات هذه الدلالة، وبهذا يعرف أنهم إنما يتلقطون الشبة الواهيه ويتعامون عن الحجج الوافيه، فيمرون على الآيات تشبيه الجمل الشرود يمر على العشب الملتف فيدعه، ويذهب إلى القاع الصفصف، وقد يأخذ منه ملؤ فيه، ثم يمرح في آباقه لاينظره ولايعرف مافيه، أوهم كالمنخل يمسك النخالة دون الدقيق، وهذا العضد في أول شرحه لمختصر ابن الحاجب،جاء بما يضحك منه ذو النظر والإستدلال، فقال: أن المعجزة تتوقف على خلقا لله للأعمال، فعكس الحال ولبس ورمى خصمه بما هو أمس

قد كابر الحق بهتاً وهو معتقد في السر إثبات ما ينفيه في العلن

وقد قدمنا أن النبوات لاتصح على مذهبهم ونقلنا ما نقلناه عن المحققين منهم ومن جملتهم هذا العضد، وأوضحنا فيما مر أيضاً، أن المعجزة متوقفة على القول بأن العبد فاعل با لتمكين والإختيار،وإلالما صح التحدي بهاولكانت جميع الأفعال حقيرها وعظيمها معجزات، لأنه إذا كان العبد لايقدر على شيء مالم يخلق فيه فالمعجزة كذلك لايقدر عليها مالم تخلق منه،فلا خصوص لها بالإعجاز.

وحاصله إن عجز القوم عن المعجزة عند المجبرة ليس إلا بأن لايخلق فيهم الإتيان بها وهذا جار في جميع الأفعال، أي مالم يخلق الفعل عندهم فالعجز عنه حاصل، ولو مجرد القيام، بل تحريك الأبهام، وكان المجبرةيرجعون إلى مركز تلبيسهم ومقر تدليسهم،وهو العادة التي جعلوا خلق السموات والأرض وما بينهما لها، لاللحكمة.

وقد قدمنا ما فيه كفاية من مساقط ومغالطهم مما هم بأكثره معترفون، ولعـذاب الآخرة أكبر لوكانوا يعلمون، ولقد نقموا على الرازي كما ذكـره العيـني[1] في ترجمته لكونه يحرر قواعد الإعتزال بـأطول عبـارة، ويكتفـي في قواعدهـم بالإشـارة، واتهموه بالتقصـير في نصـرة المجبرة، ومـا علمـوا أن ذلـك مـن أعظـم الأدلـة علىقـوة ساعدة، لعلمه بضيق نطاق النطق عن واهي مذهبهم ولوازم قواعده،فكأنـه يقـول هـذا مبلغ علمي.

وإذا رميت يصيبني سهمي، ويترفع عن حضيض التلفيق، ويقف حيث انتهت بـه قـدم التحقيق.

وقد انتهى ما أردته من هذه الرسالة وبا لله التوفيق، وله الحمد أولاً وآخراً، كما هو بالحمد والثناء حقيق، وصلى ا لله على سيدنا محمد وآله الطـاهرين، وصحبـه المطهرين، وسلم عليه وعليهم كل حـين، وعلـى كافـة الأنبيـاء والمرسـلين، وآل كل منهم أجمعين.

---

(١) ـ هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد بدر الـدين العيني، أصله من حلب ومولده في عينتاب سنة ٧٦٢هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ.

فهارس الأعلام المترجمين

فهارس مواضيع الكتاب

مكتبة التراث الإسلامي
الجمهورية اليمنية ـ صعدة ـ مفرق الطلح
تلفون: ٥١٣١٥٠ ـ ٥١٢٩٠٧